
أخبار اليوم
قطاع الثقافة
مكتبة إحسان عبد القدوس الكاملة
خواطر سياسية
إحسان عبد القدوس
المكتبة العربية
www.tipsclub.net
Amly
www.alkottob.com

[illegible]

لماذا هذا الكتاب ؟

السؤال الذى لا يتوقف عن مواجهتى منذ بدأت أكتب وإلى اليوم هو : هل أنا كاتب سياسى أم كاتب قصص.. أم هل أنا سياسى أم أديب ؟

والغريب أنى أترك هذا السؤال للناس ولا أسأله أبدا لنفسى.. ربما لأنى لم أتعمد يوما الكتابة فى السياسة أو كتابة القصص.. أى أنى لم أضع نفسى أبدا فى موضع الكاتب المحترف المتخصص فى الموضوعات السياسية أو الموضوعات الأدبية.. حتى فى دراساتى منذ كنت طالبا لم تنحصر هواياتى فى الأدب وحده أو فى السياسة وحدها.. وكنت خلال الحركات الوطنية أقضى يومى كله فى مظاهرات الطلبة السياسية ثم أعود إلى البيت لأقرأ قصصا لا علاقة لها بالسياسة ولا بالحركات الوطنية.. وقد استغرقتنى القراءة خلال سنوات الجامعة وكنت اقرأ كثيرا خارج مقررات كلية الحقوق ولكنى أيضا لم أتخصص فى اختيار ما أقرأه، وقد قرأت أيامها عن كل المذاهب والدراسات السياسية على مر التاريخ وفى الوقت نفسه قرأت عشرات من الإنتاج القصصى العالمى.. وكنت أقرأ كهاو لا كدارس.. كنت أهوى القراءة السياسية كما أهوى القراءة الأدبية.. وكنت أحس دائما عندما أقرأ كأنى سائح يطوف بالآثار الفكرية لكل الشعوب

وهو ما لا أزال أحس به كلما قرأت كتابا جديدا.

وربما كان عدم قدرتـى على استكمال شخصيـة المحترف سواء كسياسى أو أديب هو الذى وضعنى دائمـا موضع المتفرج من بعيد، فلم أنضم يومـا إلى حزب أو هيـئة أو تجـمع سياسى بـل وضعت نفسى خـارج كل الأحزاب وكل الهيـئات وهو مـا دفعنى إلى إطلاق تعبير « الشارع السياسى » حيث أقف بعيدا عن مسئولية الإحتراف السيـاسى.. أقف فى الشارع.. وهو التـعبـير الذى أصبـح بعد ذلك شائعا وأصبح له أثره فى تقدير آراء وتصرفات محترفى السياسة.. كل منهم يريد أن يكسب الشارع السيـاسى.. وفى الوقت نفسه فإن عدم استكمـالى لشخصيـة الاحتراف الأدبى أى شخصـيتى كأديب محترف، هو ما جعلنى بعيدا عن كل التنظيمات والتجمعات الأدبية.. بل إنى كنت صاحب فكرة إنشاء نادى القصة ثم صاحب فكرة إقامة المجلس الأعلى لـلفنون والآداب.. ورغم ذلك فـقـد وجـدت نفـسى منعزلا عن نادى القـصـة وعن المجلس الأعلى لمجـرد أنى لا أستطيع بحث ومناقشة ما يخص الإحتراف الأدبى لأنى لا أستطيع أن أعيش شخصيـة المحترف.. ولذلك عشت واقفا فى الشـارع الأدبى كما أنا واقف فى الشارع السياسى.

وهذا الجـمع بين السـيـاسـة والأدب هو الذى حـيـر الناس فى تحديد شـخصيـتى ككاتب.. والواقع إنى عندما بدأت أكـتب وأنشر كـتـبت قصـصـا وخـواطر وإنطلاقـات أدبية وفنيـة.. ولكنى أول مـا عرفت عنـد الناس لم أعرف ككـاتب قصة وإنما عـرفت ككاتب سيـاسى.. وذلك رغم أنى كنت أكتب آرائى السياسيـة وانطلاقاتى القصصية فى وقت واحد وكانت تنشر معا فى مجلة روزاليوسف.. وفى أعداد روزاليوسف التى نشرت فيها قضية الأسـلحة الفاسدة ـ مثلا ـ كنت أنشـر فيها أيضا قصة [illegible] السوداء.. ولكن الذى قدمنى إلى القـراء أيامها هـو أن الأقلام كانت تعـيش فى جو واسع من الحـرية السياسية، وهذه الحرية هى التى قـدمـتنى ككاتب سياسى قـبل أن أعرف [illegible] ثم بدأت حـرية الأقلام بعد

ذلك تتقلص سياسيا حتى لم يعد هناك مجال للتعبير عن كل آرائى. وبدأ القراء يعرفوننى، ويكتفون بى ككاتب قصة.

والواقع أنى أسـاسا أرفض تقـسيم نفـسى إلى كاتب سـياسى وكاتب قصصى، لأنى لا أعتبر الفكر السياسى يتطلب التخصص أو هو فكر مقـصور على المتخصـصين.. إن الفكر السيـاسى هو مزيج من كل انطلاقات الفكر الآدمى.. أى أن كل بنى آدم يعيش وهو يفكر سياسيا مـهما اختلفت الطبقات ومهما اخـتلفت المستويات.. والفلاح الأمى عندما يناقش تصرفـات شيخ الخفر ـ مثـلا ـ فهو فى الواقع ودون تعـمد ودون وعى يدير مناقـشة سـياسـية تقـوم على نفس المنطق الحـوارى الـذى يتناقش به رئيس وزراء مـصـر مع رئيس الولايات المتحـدة.. وست البيت عندما تناقش الأسـعار أو علاقـاتها بالبـقـال أو الخـيـاطة أو الغـسـالة هى فى الواقـع تناقش الوضـع السياسى المتحكم فى تنظيم الإدارة وهى مناقـشة تنتهى دائما بلعن الحكومة والوزير ورئيس الوزراء وربما انتهت إلى ثورة.

وهذا هو الذى يجـعل كـاتب القصـة لا يسـتـطيع أن يتحـرر من فكره السـياسى، وكل القصـص حتى القصص العـاطفيـة بما فيـها قصة روميو وجولييت تدور حول مجتمع سياسى.

●●●

وربما كان ما دفع البـعض إلى تصور أنى متخـصص فى كتابة القصة هو أنى تعودت أن أجمع قـصصى فى كتب، ولكنى لم أجمع آرائى السياسية فى كتاب.. ولا أدرى لماذا..

ربما لأنى اعتبـرت أن آرائى السياسيـة متعلقة غـالبا بالأحداث.. والأحداث تمر وتنتهى وينساها القارىء وينسى مـعها التعليق عليها أو الرأى فيهـا.. فإذا جمعت هذه الآراء فى كتـاب فإنى يجب أن أعد لكل رأى مقدمة طويلة تسجل وتفسر الأحداث التى بنيت عليها هذا الرأى حـتى يستطيع القـارىء أن يستـوعبـها.. أى أنى مـضطر أن أسجل التاريخ المصرى الذى عشته.. وأنا لست من كتاب التاريخ.

وربما كان السبب فى عـدم حرصى على جمع آرائى السيـاسية

فى كتاب هو إنى تصورت إن الناشرين لا يرحبون بنشر الكتب السياسية إلا فى مناسبات محددة كما تهافتوا على نشر كتب الذكريات بعد وفاة عبدالناصر.. ولذلك اغنيت نفسى عن المحاولة واكتفيت بجمع القصص فى كتب يضمن الناشر سعة مجال توزيعها.. إلى أن التقيت بالأستاذ عبدالمنعم منتصر.. وهو رجل أعمال شاب اخذته هوايته للقراءة إلى التفكير فى إضافة مشروع جديد إلى مشروعاته بإقامة دار للنشر.. وهو يعتقد إنى ظلمت نفسى بعدم جمع آرائى السياسية فى كتب، بل إنه كما أحسست من رأيه يعتبرنى كاتبا سياسيا قبل أن أكون كاتب قصة، وهو رأى عدد كبير مما يشرفوننى بقراءة ما أكتب.

والأستاذ عبدالمنعم منتصر يريد أن أجمع آرائى السياسية فى كتاب.

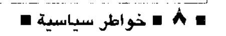
وبدأت أراجع نفسى وأراجع ما كتبته.. والواقع أن التعليق السياسى قد يكون منطلقا عن حدث ولكنه ليس مرتبطا ارتباطا كاملا بهذا الحدث حتى يضيع وينسى مع تغير الأحداث.. أن التعليق فى الغالب يقوم على دراسة وتسجيل وتفسير مبادىء سياسية تعتبر ركيزة لكل فكر سياسى مهما تغيرت الأحداث.. أى أن ما أكتبه ليس تعليقا ولكنه دراسة قائمة بذاتها.. وكان من الخطأ أنى أهملت جمعها فى كتب تبقى لتقرأ.

واقتنعت بأن ابدأ فى نشر آرائى السياسية فى كتب.

واخترت سلسلة من الدراسات والآراء بدأت كتابتها منذ شهر نوفمبر عام ١٩٧٨ ولم تنشر فى صحف القاهرة وأغلبها متعلق بتقديرى للتقييم السياسى الخاص بالمفاوضات بين مصر وإسرائيل بعد مبادرة الرئيس أنور السادات بزيارة القدس ثم بإثر أحداث إيران على تطورات المنطقة التى نعيش فيها سياسيا.

وأرجو أن يشجعنى هذا الكتاب على استكمال جمع آرائى السياسية فى كتب أخرى.

إحسان عبد القدوس





رجاء ملاحظة أن ما يتضمنه هذا الكتاب هو مجموعة آراء ودراسات نشرت مع الأحداث وتطورت مع الأحداث .. أى أن القارىء يجب أن يقيس الرأى مع تذكر الحدث الذى كون هذا الرأى.. ولهذا حرصنا على أن نسجل مع كل رأى تاريخ الحدث الذى أوحى به

إحسان

القنابل الموقوتة والألغام المدفونة فى أرضنا

عندمـا يتطلع الفكر السـياسى من خلال سـحب اليأس والانهـيار التى أصـبحت تظلل العـالم العربى كله. عندما نتطلع إلى ما خلف السـحاب نرى علامات متفرقـة تبدو كأنها مراكـز لقنابل موقوتة.. كل قنبلة فى انتظار دقة ساعة ثم تنفجـر. ورغم ذلك فلا اعتقد أن واحـدا منا أو من خبـراء الإنفجـارات العربيـة يعرف مـتى تدق الساعـات ومتى تنفـجر القنبلة، ربما لأننا تعـودنا أن نرقب القنابل السياسية من بعيـد، أو تعودنا أن نعيش على حقول الألغام دون أن نحمل مـعنا لا فى عقـولنا ولا فى أيدينا آلات كـشف الألغام وآلات إبطال الإنفجارات.

لا أحد مـن عبـاقرة الفكر السـياسى العـربى تعود الجـرأة على الاقتـراب من القنبلة الموقوتة أو من اللغم المغـمور، ربما لأن كل من يعيش فى مـجتمع الفكر السـياسى العربى يعيش وحـده، ويضمن السـلامة لنفسه وحده، ويحصر فكره فى داخله وحده.. أو ربما لأننا لا نزال فى مـستوى حـضارى سـياسى يكتـفى بالنظر من بعـيد.. يكتفى بالفـرجة على الأحداث.. دون أن يملك القـدرة على أن يعيش داخل المشكلة، ودون أن يرتفع إلى مستـوى القدرة الحضارية التى

تمكنه من التسلل إلى أعماق البئر ليبطل مفعول القنبلة أو اللغم قبل أن ينفجر.

وربما كان هذا هو ما جعل كثيرا من المفكرين الغرباء يقيسون المشاكل بيننا وبين إسرائيل على أساس اختلاف المستوى الحضارى.. والمستوى الحضارى يشمل المستوى السياسى، والمستوى الاجتماعى، والمستوى العسكرى والمستوى الاقتصادى.

وحتى لا يجادلنى أحد فى أن المستوى الاقتصادى العربى يرتفع فى بعض مراكزه فوق مستوى إسرائيل وكل دول العالم الثالث بما فيها دول أوربا بدليل نسبة دخل البترول إلى عدد سكان الدول البترولية.. حتى لا نتجادل فإننا يجب أن نعترف بالمنطق الذى يقول أن المستوى الاقتصادى لا يقاس بكم تملك ولكنه يقاس بكيف تتصرف فيما تملك.

المهم..

أن أبرز ملامح القنابل الموقوتة التى تحيط بنا هى القنبلة اللبنانية..

لبنان قنبلة على وشك الانفجار، واحتلال القوات الإسرائيلية لجنوب لبنان ليس هو كل الانفجار وإنما هو فقط بمثابة تركيز الفتيل الذى سينتهى بالانفجار.

ولبنان أصبح اليوم سوقا لم يشهد لها التاريخ القريب ولا التاريخ البعيد مثيلا.. إنه سوق تجتمع فيها ستة جيوش لا يجمع بينها خط مرسوم يحدد موقف وهدف كل جيش.. قد تتحارب كلها بعضها مع بعض، وقد تتفق أو تتحالف بعضها مع بعض، وقد يتفق هذا مع ذاك على أن يحارب هذا أو ذاك.

سوق عجيبة تعرض فيه للبيع السياسى ستة جيوش تمثل أكثر من عشر دول عربية وأجنبية.

● الجيش الرسمى لحكومة لبنان.

● جيش الأحزاب والتشكيلات الانعزالية.

● جيش القوى الفلسطينية والمتحالفين معها من قوات التنظيمات اللبنانية.

● جيش قوات الردع العربية وهى مركزة على قوة الجيش السورى.

● جيش إسرائيل.

● جيش القوات الدولية.

وكلها جيوش كاملة.. أى ليست مجرد تشكيلات شعبية أو تجمعات سياسية نطلق عليها صفة الجيوش من باب المغالاة السياسية ولكنها جيوش كاملة التنظيم والعدة العسكرية، والفروق بينها كما اصبحت تقاس هى الفروق بين مستوى وأنواع التسليح.

هذا الوضع العجيب جعل البعض يضحك، كضحكة كل مصرى عندما يخفف من مرارة يأسه بإطلاق نكتة قائلا : إن لبنان بلد سياحى، وقد تعددت أسواق السياحة المتخصصة.. هناك سوق السياحة الطبية أو العلاجية، وسوق السياحة الرياضية، وسوق السياحة العلمية.. و.. و.. وقد أصبح لبنان سوقا للسياحة العسكرية واستطاع أن يجمع ستة جيوش فى موسم واحد.

ولكن الوضع لا يحتمل الضحك ولا يثير النكتة.

إنه وضع يهدد بإنفجار قريب. ربما أقرب من أن يحتمل البدء فى دراسته وفى البحث عن حل يسبق هذا الانفجار ومركز الانفجار منصب حول الجيش الفلسطينى.

المشكلة كلها هى أساسا مشكلة الوجود الفلسطينى العسكرى فى لبنان.

وقد كانت نفس المشكلة قائمة فى الأردن واستطاعت قوات الملك حسين أن تتخلص من الوجود العسكرى الفلسطينى قبل أن تضطر إسرائيل أن تتدخل بجيوشها للتخلص منه.. ولكن الكيان الأردنى يختلف عن الكيان اللبنانى، وقد استطاعت القوات الفلسطينية أن تعتمد على الكيان الطائفى اللبنانى فتعيش فيه كطائفة قائمة بذاتها

لها كل حرية الحركة داخليا وخارجيا.. وفشلت الجهود السياسية فى تحديد وضع القوى الفلسطينية داخل لبنان، وفشلت بعدها القوى العربية التى تطوعت بالتدخل، وبدأت التنظيمات اللبنانية الانعزالية تقيم من نفسها جيشا حارب فعلا الجيش الفلسطينى، وانتهت الحرب إلى اتفاقيات لم تنفذ، والقوى الفلسطينية محتفظة بحريتها والقوى اللبنانية الانعزالية تتربص بها إلى أن قامت الحرب مرة أخرى، وتدخلت سوريا فى هذه المرة لم تتدخل سياسيا ولكنها تدخلت عسكريا، واستطاعت بعد فترة أن تغلف نفسها بقوات عربية رمزية تحت اسم قوة الردع.. ردع من.. ردع الجيش الفلسطينى أم ردع الجيش اللبنانى.. ولم يرتدع لا هذا ولا ذاك.. لأن المشكلة لم تكن مشكلة معارك بل مشكلة وجود.. وجود قوى فلسطينية على أرض لبنان.. فكان أن تدخلت إسرائيل بعد أن استمرت سنوات تطلق التهديد.. ولم تتدخل هذه المرة بعمليات فدائية بل بعملية عسكرية كاملة.. غزو.. احتلال.

ووصلنا إلى أن تدخلت أمريكا.. تدخلت عسكريا أيضا.. ولكنها لم تتدخل بقواتها الذاتية بل لم تستعمل التهديد المباشر لإسرائيل كما يأمل العرب دائما فى اعتمادهم على أمريكا ولكنها تدخلت بقرار إلى مجلس الأمن انتهى بارسال قوات دولية إلى لبنان، وهو نفس ما حدث بعد حرب ٦٧ عندما تدخلت بريطانيا بقرار إلى مجلس الأمن وفرض قوات دولية بين المتحاربين.. لا فارق بين الماضى والحاضر.. ولا فارق بين بريطانيا وأمريكا.. ويا قلبى لا تحزن.

ماذا يمكن أن تنتهى إليه القوات الفلسطينية؟

أقصد جيش فلسطين.

وأنا أفضل أن أكتب تعبير «جيش» لأنه التعبير الأقرب إلى الواقعية حتى وإن لم يكن يمثل جيش دولة رسمية، فإن الوجود الفلسطينى فى لبنان أقام لهم دولة كاملة حتى وإن لم تكن دولة رسمية.

ماذا ينتهى إليه أمر هذا الجيش.

لقد كان يحتفظ بالوجود الفلسطينى داخل لبنان بقواته القادرة إلى صد هجمات جيوش لبنان الانعزالية.. وعندما بدأت القوات الانعزالية فى اكتساب قوات خارجية تهدد بها، تدخلت سوريا بقواتها واستطاعت أن تحفظ نوعا من التوازن الضعيف بين القوتين، وتعمدت أن تضرب فى القوات الفلسطينية حتى تطمئن القوات الانعزالية.. تطمئن كميل شمعون وبيير الجميل.. وإن كانت سوريا قد اضطرت أن تتعرض لبعض ضربات مع الانعزاليين لأنها هى الأخرى أصبح لها وجود فى لبنان تدافع عنه كما يدافع الفلسطينيون عن وجودهم.

وبهذا استمر الوضع ثلاث سنوات دون أن يخسر الفلسطينيون وجودهم فى لبنان.

ولكن الآن.

إن القوات الأجنبية التى كانت الجيوش الانعزالية تناديها وتستنجد بها قد دخلت فعلا إلى لبنان.

دخلت القوات الإسرائيلية.

وإسرائيل عندما تتمركز بقواتها فى الجنوب فليس معنى هذا أنها لا تعطى لنفسها حق التحرك فى الوسط وفى الشمال.. إنها مادامت فى لبنان فهى فى كل لبنان كما يقضى كل منطق استعمارى.

فهل تستطيع القوات الفلسطينية أن تقاتل الجيوش الانعزالية التى ستبدأها بالقتال بينما قوات إسرائيل متحالفة معها.. بل هل تستطيع أن تقوم بعمليات فدائية ضد إسرائيل أو ضد الانعزالية وهى لا تزال محتفظة بوجودها داخل لبنان؟.

وقوات الردع.

إن قوات الردع فى نفس وضع وموقف القوات الفلسطينية، فقد أصبحت هى الأخرى محاصرة بين القوات الانعزالية فى الشمال

وقـوات إسـرائيل فى الجنوب.. وقـوات الردع هى قـوات سـوريا.. والأحزاب الانعزالية اللبنانيـة لا تريد سوريا فى لبنان، ربما لأنها ـ أى هذه الأحزاب ـ تؤمن بأن إسرائيل ستخرج من لبنان أما سوريا فلن تخرج أبدا.. أى أن مطالب الأحزاب الانعزالية اللبنانية هى :

- إلغاء الوجود الفلسطينى .
- وإلغاء الوجود السورى.

وسوريا لا تسـتطيع أن ترد على الانعزاليين أو تتـصرف داخل لبنان دون أن تحسب حـساب الوجود الإسـرائيلى، وهى إذا قررت يوما أن تحارب إسرائيل فهى لا يمكن أن تحـاربها على جبهة لبنان وحده ولكنـها مضطرة أن تحـارب على جبـهتين.. جـبهـة الجولان وجبهة لبنان إلا إذا سبق الحـرب سحب كل قواتها ـ قوات الردع ـ من لبنان.. وهذه هى قنبلة موقوتة أخرى على وشك الانفجار.

القنبلة السورية.

فسوريا يجب أن تتـحرك لتحمل مسـؤولية وجودها فى لبنان.. أن تتحرك أو تنفجر.

كيف تتحرك ؟

إن خبراء المفرقعات السياسية العرب لا يستطيعون تحديد موعد الانفـجار ولا يـملكون إبطال مـفعـول القنبلة، لأنهم ـ كـمـا قلت ـ ينظرون من بعيد ويقـفون موقف المتفرجين، لا أحـد يقترب ويعطى لنفسـه الحق فى الكشف عن الحقيقـة.. حقيقـة القنبلة.. حتى يبطل مفعولها.

ولكن.

لماذا ننسى وجـود قـوات الطوارىء الدوليـة؟ إن وجودها كـاف حتى نضمن استبعاد القتال مع إسرائيل، كما هو الحال على الجبهة السورية والجبهة الأردنية والجبهة المصرية .

أبداً ..

إن وجود قـوات الطوارىء الدولية بـجانب وجود باقـى القوات

ليس كافيا لإبطال مفعول القنابل الموقوتة أو الألغام المدفونة.

إن المهمة الأسـاسية التى عهد بهـا إلى قوات الطوارىء هى منع عودة القوات الفلسطينية إلى جنوب لبنان والقوات الفلسطينية تعنى كل الفلسطينيـين.. أى أن الوجود الفلسطينى فى لبـنان قد طرد من منطقـة ارتكازه.. من عـاصمـة وجـوده.. وحصـر هذا الوجـود فى مناطق وسط وشمـال لبنان وهى المناطق التى تضم القوات الأكـبر للانعـزاليـين.. وقــد بدأت هذه القــوات تطالب لا بنزع الـسـلاح الفلسطينى فـحسب ولكن بتـخفـيف ثقلهم عن لبنان أى بتوزيـعهم على البلاد العربية الأخرى، وهو ما تطالب به إسرائيل أيضا.

ولنفتـرض ـ وهو الأرجح ـ أن التنظيمـات الفلسطينيـة رفضت الطرد من لبنان.. رفـضت إلغاء وجـودها هناك وتمسكت باتفـاقيـة القاهرة كما أعلن قادتها.. فماذا يحدث ؟

يحدث قتال بين القوى الانعزالية والقوى الفلسطينية.

وينضم حلفاء الفلسطينيين إليهم.

وتنضم إسرائيل إلى حلفائها الانعزاليين.

ويبقى موقف قوات الردع ـ أى سوريا ـ فى علم الغيب.

ولن تستطيع قوات الطوارىء أن تتدخل لأن إسرائيل لن تحاول اجتياز الحدود التى تحتلها هذه القوات ولأنها تستطيع أن تصل إلى داخل لبنان بكـل قواتـهـا عن طريق البـحـر أو عن طريق هضـبـة الجولان.. ثم إنها لن تكون فى حـاجة إلى إعلان الحرب، ولن تدخل بصفة رسمية علنية، ولكنها ستكون بجانب حلفائها دائما.

وتنفجر القنبلة حتى مع وجود قوات الطوارىء الدولية.

و...

ولكن..

هل هذه هى كل القنابل الموقوتة والألغام المدفـونة المنتشرة على أرضنا..

لا أظن.

٧٨/٤/٤

إننا عندما نردد تعبير «الوجود الفلسطينى» فإننا لا نعنى مجرد حق إقامة مجموعة من الأفراد الفلسطينيين فى بلد ما أو مكان ما، كما أننا لا نعنى إقامة مدينة من الخيام تجمع اللاجئين من الفلسطينيين.. إنما الوجود الفلسطينى يعنى وجود الشخصية الفلسطينية بكل مقومات الشخصية الوطنية الذاتية وهى الشخصية التى تحدد الكيان الفلسطينى المستقل.. المستقل كوجود حتى ولو لم يكن مستقلا بالأرض التى يقيم عليها.

وقد كان أكبر خطأ وقع فيه المصير العربى سواء كان خطأ مقصودا أو غير مقصود هو تجاهل هذه الشخصية الفلسطينية المستقلة منذ بداية قرار التقسيم عندما رفضنا إقامة دولة فلسطينية فى مواجهة دولة إسرائيل بحجة عدم الاعتراف بالتقسيم، وأصبحت الضفة الغربية منسوبة للأردن وقطاع غزة منسوبا لمصر، ولا شىء لفلسطين سوى مجموعة الخيام التى تقيمها هيئات الإغاثة والتى أصررنا على أن تبقى - أى هذه الخيام - هى الصورة الوحيدة لفلسطين بحجة الاحتفاظ بجوهر المشكلة وصورة القضية أمام الرأى العام العالمى.. صورة الفلسطينى المشرد الغلبان الذى يسكن

الـ يمة وكأنه لا يمكن أن تكون له صورة أخرى وهو يطالب ..وقه.

وقد سبق أن كتبت عن هذه الشخصية الفلسطينية طويلا .. ثيرا، وقد عبرت هذه الشخصية تطورات متعددة وأحيانا ..ناقضة وهى تحاول أن تبحث عن نفسها وتقيم كيانها، والذى ..ك فيه أن الشخصية الفلسطنية برزت بشكل أقوى واستكملت ..ناصر جديدة عليها بعد عام ١٩٦٧.. ربما لأن الهزيمة التى لحقت ..صر والأردن وسوريا وهى الدول التى تمثل نقط الارتكاز للقضية الفلسطينية دفعت الفلسطينيين إلى التحرر من وهم إلقاء المسئولية الكاملة على غيرهم.. على مصر أو على الأردن أو على سوريا.. وبدأوا يحملون أنفسهم هذه المسئولية.. مسئولية البحث عن الأرض والبحث عن المستقبل.

وبهذا بدأت الشخصية الفلسطينية تبرز كشخصية مستقلة.. وبدأت تمارس استقلالها أولا فى الأردن، ولا أريد أن أسرد الآن تفاصيل هذه الممارسة التى انتهت بالقتال بين حكومة الأردن والكيان الفلسطينى المستقل.. وخرج هذا الكيان من الأردن.. إلى أين؟ إلى لبنان.. وبدأ الكيان الفلسطينى يمارس استقلاله فى لبنان بنفس التفاصيل التى يطبقها فى الأردن.. ورغم اختلاف مجتمع لبنان عن مجتمع الأردن إلا أن نتيجته كانت واحدة.. القتال بين الشخصية اللبنانية والشخصية الفلسطينية المستقلة.

ورغم تعدد المعارك فقد ظلت الشخصية الفلسطينية قائمة فى لبنان ومحتفظة باستقلالها إلى أن حدث الغزو الإسرائيلى.. وهو غزو هدفه الرئيسى.. والأول هو طرد الشخصية الفلسطينية من لبنان بعد أن ثبت عجز الدولة اللبنانية عن طردها.. ولولا أن حكومة الأردن سبق قبلها بسنوات أن طردت الشخصية الفلسطينية لقامت إسرائيل بغزو الأردن كما غزت أخيرا لبنان.

وأقول الشخصية الفلسطينية ولا أقول الفلسطينيين لأن هناك

فرقا بين ما أقصده بالشخصية الفلسطينية وبين مجرد السماح للفلسطينيين بالإقامة فى بلد ما.

ولا شك أن الشخصية الفلسطينية تواجه الآن قوى ضخمة تتركها لمصير صعب.

ولنفترض الأسوأ.

لنفترض أن هذه القوى حققت طرد الشخصية الفلسطينية من لبنان.

أين تذهب هذه الشخصية؟؟

هناك من يتصور اعتمادا على ما ينشر من تصريحات الرئيس كارتر وعلى اتجاه السياسة الأمريكية، أن الشخصية الفلسطينية ستعود إلى وطنها.. إلى فلسطين.. إلى الضفة الغربية وغزة.. وهذا فى نظرى تصور دافعه التفاؤل القائم على النظرة السطحية السريعة.

إن الأقرب إلى الفكر السياسى الواقعى هو أن إسرائيل فى هذه المرحلة من مراحل طموحها البعيد تصر على الاحتفاظ بالضفة الغربية وغزة.. أن تكون إسرائيل هى كل فلسطين.. وإسرائيل عندما تحتفظ بأرض فإنها لا تكتفى بالاحتلال العسكرى ولكنها تستوطنها.. وحتى تستوطن فإن الشعب الحاكم يجب أن يكون شعبها وأغلبية السكان هى أغلبية شعبها.. وأن يكون الشعب الفلسطينى هو مجرد بقايا تاريخية لشعب كان يقيم هنا كشعب الأوبروجينز فى استراليا أو كشعب الهنود الحمر فى أمريكا، وقد قالها مناحم بيجن صراحة عندما سئل عن المستوطنات التى يقيمها على الأرض العربية المحتلة فقال أنه يسترشد بالتاريخ الأمريكى فعندما وصل الزاحفون الأمريكان إلى غرب أمريكا كانوا يقيمون هناك الثكنات العسكرية ويرسلون الأفراد المدنيين للإقامة فيها إلى أن تصبح كل ثكنة مدينة أو قرية.

ولهذا فإسرائيل إذا تحدثت عن تغيير وضع الفلسطينيين فى

الضفة الغربية وغزة فهى أولا ترفض أن يفد إليهم أى فلسطينى من خارج المنطقة المحتلة، إنما التغيير سيكون مقصورا على الفلسطينيين المقيمين فعلا داخل إسرائيل.. وهؤلاء لن يأخذوا إلا ما تسميه إسرائيل «الحكم الذاتى» ولكن مع مراجعة هذا الحكم الذاتى التى تعرضه إسرائيل نجد أنه لا يتعدى سلطات مشايخ الحارات.. وهى نفس السلطات التى يزاولها الفلسطينيون الآن فى بعض أحيائهم داخل الأرض المحتلة.

أى..

من الصعب التعلق بأمل أن تترك إسرائيل للشخصية الفلسطينية حق الوجود داخل فلسطين.

ولكن..

المتفائلون يقولون أن الوجود الفلسطينى فى الضفة الغربية وغزة يمكن أن يتحقق إذا تحقق نوع من الوحدة أو الاتحاد أو أى ارتباط بين الضفة الغربية والأردن.. أى أن تضع الأردن يدها فى الضفة الغربية وغزة مع الفلسطينيين وأيضا مع يد الإسرائيليين.. والذى يطالب بهذا الوضع ليس إسرائيل ولا الأردن ولكن أمريكا.. ومادامت أمريكا مقتنعة بهذا فإن كل الذين يساهمون فى البحث عن حل أصبحوا مقتنعين.

أى أن الحل الآن قائم على تحديد العلاقة بين الأردن والضفة الغربية.

وقد عارضت أنا قرارات مؤتمر الرباط التى أعفت الأردن من مسئوليته عن الضفة الغربية.. عارضت ونشرت رأيى أيامها فى صحف القاهرة.. لم أعارض أن تكون منظمة التحرير هى الممثل الشرعى الوحيد للشعب الفلسطينى ولكنى عارضت فصل الأردن عن الضفة الغربية مقدما وقلت إننا نتبع سياسة بيع الدب قبل صيده، ونحن نطالب إسرائيل بالجلاء عن الأرض التى احتلتها فى حرب ٦٧ فلنتركها تواجه الدول التى كانت مسئولة عن هذه الأرض

والتى اغتصبت الأرض منها.. أى أن نترك الأردن مسئولا عن الضفة الغربية ومصر مسئولة عن قطاع غزة ثم بعد أن يتم جلاء إسرائيل.. بعد أن تتحرر الأرض.. نتفق على إقامة حدود دولة فلسطين.. أن نقيم نحن هذه الدولة لا أن نتركها هبة من أمريكا أو من إسرائيل.. ولن تستطيع الأردن أو الملك حسين رفض إقامة دولة فلسطين وتركها لمنظمة التحرير وإذا قامت مشكلة فإنها تكون مشكلة داخلية من السهل حلها.. والقوة الأكبر يومها ستكون قوة شعب فلسطين الذى يعيش فى الضفة الغربية وفى غزة وأيضا فى الأردن.. هذا ما قلته أيامها.. وقرارات مؤتمر الرباط نفذت وأصبح الملك حسين حائرا لا يستطيع أن يتحدث باسم الضفة الغربية ولا يستطيع فى الوقت نفسه أن يعفى دولته من مسئوليتها.

إنه فى وضع عجيب.

إن المسئولية سحبت منه خارج دولة الأردن التى كان يجب أن يعود بها إلى اسمها القديم وهو «شرق الأردن»، وفى الوقت نفسه فهو لا يزال يدفع مرتبات لموظفين فى الضفة الغربية ولا يزال يساهم هناك فى مشروعات خاصة بالفلسطينيين علاوة عن مسئوليته عن تنقل العمالة الفلسطينية بين الأردن والضفة عبر الجسر الذى يربط ضفتى النهر.

كل هذا وليس له حق المسئولية الكاملة عن الضفة..

وأكثر من ذلك..

إن مشروع إقامة دولة فلسطينية على الضفة الغربية وقطاع غزة حتى مع اتحاد مع الأردن هو مشروع ترفضه إسرائيل، ومهما تناقضت فى تصريحاتها واستجابت فى يوم ورفضت فى يوم آخر، فإنها فى الواقع لن تقبل إقامة هذه الدولة، وقد وصل مناحم بيجن من الصراحة إلى حد أن أعلن أن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ لا ينطبق على الضفة الغربية وقطاع غزة.. وقد يعدل عن هذا التصريح ولكن عدوله لن يغير من الواقع شيئا.

وقد صدرت تصريحات أخطر من المسئولين الإسرائيليين.

التصريحات الأخيرة تعبر عن فكر جديد ودعوة إسرائيلية جديدة.

إنهم يطالبون بأن تصبح الأردن هى فلسطين.. أى أن يعاد قرار التقسيم الذى صدر عام ١٩٤٧ فتصبح حدود إسرائيل هى الضفة الغربية لنهر الأردن وتصبح حدود فلسطين العربية هى الضفة الشرقية.

كل فلسطين لليهود ويصبح اسمها إسرائيل.

والأردن للعرب ويصبح اسمها فلسطين.

وآخر من أطلق هذا التصريح هو الزعيم الإسرائيلى شارون.. وقال أكثر من ذلك.. قال أن الملك حسين ليس من أهل المنطقة.. إنه هاشمى من أهل الحجاز وليست هذه المنطقة حقا له.. و.. و. وكلام كثير.

وطبعا هذا كلام مرفوض.

يرفضه الفلسطينيون.

وترفضه منظمة التحرير.

ولكن ماذا سيحدث ؟

وسط عشرات التساؤلات يبقى الفكر السياسى حائرا تشده حيرته إلى اليأس، ويبقى الوضع فى الأردن علامة استفهام تبحث عن مصير.

وفى المقال السابق قلت أن لبنان قنبلة موقوتة، وأن سوريا قنبلة موقوتة، وفى هذا المقال أضيف أن الأردن أيضا قنبلة موقوتة.

وليست هذه هى كل القنابل الموقوتة على أرضنا.

١١/٤/٧٨

نحن نعيش حرب الأقنعة

تعودت كلما عرضت رأيا جديدا أن أواجه بالرفض.. ربما لأن هذا الرأى يعبر غالبا عن فكر رجل الشارع.. أقصد أنه رأى متحرر من الارتباطات والاتجاهات والمصالح الرسمية المفروضة على الحكومات وعلى الرؤساء.

وقد تعودت أيضا على الصبر.. وقد يمتد بى الصبر سنوات طويلة دون أن افقد إيمانى بأن الرأى المتحرر عن المطالب الرسمية هو الذى يؤخذ به أخيرا.

ومنذ سنوات وعلى وجه التحديد منذ عام ١٩٧١ ومنذ بدأت الاجتماعات والمناقشات حول تحديد صورة مطالبنا التى نواجه بها إسرائيل وأنا أكتب وقلمى يعبر عن صراخى بأننا يجب أن نحصر مطالبنا فى نفس الوضع الذى كنا عليه عام ١٩٦٧، فإذا كانت الضفة الغربية منسوبة إلى الأردن وقطاع غزة منسوبا إلى مصر فيجب أن تعود الضفة الغربية إلى الأردن وتعود غزة إلى مصر.. وبعدها.. بعد أن تعود الأرض عربية نقرر أن تقوم على هذه الأرض دولة فلسطينية.. نحن الذين نقرر لا إسرائيل.. ولكن هذا الرأى كان مرفوضا.. وكانت حجة الرافضين هو أننا يجب أن نفرض على

إسرائيل وعلى العالم كله الشخصية الفلسطينية.. لا أحد من حقه أن يطالب بقطعة أرض من فلسطين إلا الفلسطينيين دون أن يقدر أحد منهم أن هذه الأرض فى يد قوة لا تعترف بالوجود الفلسطينى اصلا.. ودون أن يقدر أحد أن الشخصية الفلسطينية يمكن دائما فرضها سياسيا على العالم كله ولكن لا يمكن فرضها على قطعة ارض إلا بالقوة.. بالحرب.. وبما أننا فى مرحلة حرب مؤجلة لا يتحرك فيها إلا المنطق السياسى فإن هذا المنطق يفرض أن تعود الأرض عربية كما كانت ثم نجعل منها نحن أرضا عربية فلسطينية.

وربما كان الدافع الأساسى أيامها للمسئولين العرب هو النفاق السياسى.. النفاق فى مواجهة التجمعات الفلسطينية.. كل الفكر الرسمى قائم على اكتساب القوى الفلسطينية بالنفاق السياسى.. وقد تعودت القوى الفلسطينية على هذا النفاق حتى أصبحت تعتمد عليه ولا تقبل غيره.

وقد تحقق الرأى المرفوض أخيرا وبعد الصبر الطويل.

طالبت مصر بأن تعود الضفة الغربية إلى الأردن ويعود قطاع غزة إليها.. يعود الوضع كما كان وأنا أعلم أن مصر ليست وحدها فى هذا المطلب.

وقد أسرعت إسرائيل ورفضت هذا المطلب وحتى قبل أن يقدم لها فى ورقة رسمية.

وأسرعت القيادة الفلسطينية أيضا ورفضت نفس المطلب.

وإسرائيل - من وجهة أطماعها - على حق.. ذكاء سياسى أن ترفض.

أما القيادة الفلسطينية فليست على حق.. مجرد تشدد فى المظهر السياسى أن ترفض.

إسرائيل ترفض لأن منطق استعادة الأردن للضفة واستعادة مصر لغزة هو منطق لا يمكن مناقشته لأنه تأكيد لقرار مجلس

الأمن ٢٤٢ وتأكيد لقرار التقسيم عام ٤٨ وليس فيه أى وضع جديد يمكن أن تعتبره إسرائيل تهديدا لأمنها فترفضه، حتى لو كانت تعلم أن الأردن ومصر قد يقيمان على هذه الأرض الدولة الفلسطينية.. وحتى تظل محتفظة بمجال المهاترة الدولية فلا يمكن أن تعيد الأرض إلى مصر والأردن لأنها أساسا لا تريد أن تعود إلى الوضع والحدود التى كانت قائمة عام ١٩٦٧.

أما القيادة الفلسطينية، فلماذا ترفض؟ لا شك أن مطالبة الأردن ومصر بالأرض بعد استعادتها اسهل عليها من المطالبة بها والأرض فى يد إسرائيل.. أن استعادة الأرض من إسرائيل تحتاج إلى حرب أما استعادتها من الأردن ومصر - لو حدث أى تردد منهما - فلا يحتاج لأكثر من ثورة داخلية محلية فى كل من الضفة وغزة.

وقد كنت أتمنى وأنا أبدى هذا الرأى الذى انفردت به منذ عام ٧١ أن تصر القيادة الفلسطينية معى وتطالب علنا فى كل مجال أن تعود الضفة الغربية إلى الأردن وتعود غزة إلى مصر حتى يسهل عليها بعدها - أى القيادة الفلسطينية - أن تقيم على هذه الأرض الدولة الفلسطينية.. لو كانوا يريدون الدولة الفلسطينية.

●●●

الرأى الثانى الذى أردده منذ سنوات وأصبر متمنيا اليوم الذى يتحقق فيه هو رأى يطالب بأن نحصر كل الخلافات العربية فى مشكلة واحدة، فإذا استطعنا أن نحل هذه المشكلة فقد حلت جميع المشاكل بعدها تلقائيا.

المشكلة الواحدة هى :

وحدة الموقف الدولى بين الدول العربية.

وأنا دائما مقتنع إلى حد التأكيد بأن السبب الرئيسى للتمزق السياسى بين الدول العربية بعضها وبعض هو اختلاف موقفها الدولى بين القوتين العظميين أى روسيا وأمريكا.

العالم العربى كله مقسم إلى :

دول منتمية إلى أمريكا.

ودول منتمية إلى روسيا.

ومن الافتراضات الساذجة أن نتصور أن هناك دولة عربية ليست منتمية إلى هذا أو إلى ذاك وأنها تتخذ موقف الحياد الكامل الواقعى.. قد تختلف مجموعة من الدول العربية فى أسلوب تعاملها مع أمريكا ولكنها كلها منتمية إلى أمريكا.. وقد تختلف المجموعة الأخرى فى أسلوب تعاملها مع روسيا ولكنها كلها منتمية إلى روسيا.. سواء وضع هذا الانتماء فى صيغة تحالف أو فى صيغة معاهدة أو فى صيغة صداقة خاصة.

ويؤكد هذا الانتماء أن :

● روسيا وأمريكا ترفضان الحياد.. وليس فى العالم كله اليوم دولة تستطيع أن تدعى الحياد إلا إذا كان حيادا مظهريا يعتمد على شخصية الحاكم كحياد يوغسلافيا الذى تعبر عنه شخصية الرئيس تيتو.. مجرد مظهر.. ومجرد الأسلوب الشخصى للحاكم.. وقد سبق أن قامت كتلة حيادية من دول العالم الثالث بزعامة تيتو ونهرو وعبد الناصر وفشلت وضاعت هذه الكتلة لأنه لا روسيا ولا أمريكا تؤيدان الحياد.

● الانتماء إلى هذه الكتلة أو تلك يفرض بالتالى أن تنعكس كل تناقضات وأطماع كل كتلة داخل البلد المنتمى.. وإذا راجعنا الوضع العربى نجد أن كل الخلافات والمعارك محصورة بين الدول المنتمية إلى أمريكا والدول المنتمية إلى روسيا.. وليست هناك خلافات ومعارك بنفس القوة بين الدول المنتمية إلى أمريكا أو المنتمية إلى روسيا بعضها وبعض.

وليس معنى ذلك أن ليس هناك خلافات محلية ولكن الواقع يؤكد أن كلا من روسيا وأمريكا يستغلان هذه الخلافات لفرض

وجودهما فى المنطقة ومحاولة إزاحة كل منهما للأخرى خارج المنطقة.

والأخطر من ذلك أن الانتماء إلى هذه الكتلة أو تلك اصبح يفرض على الدول العربية أن تساهم عمليا فى تحقيق وفرض اتجاه كل منهما إلى حد الاشتراك فى حروب كل منهما.. وقد اشتركت اليمن الجنوبية فى حروب الحبشة بجانب الاتجاه السوفيتى، واشتركت المغرب فى حروب زائير بجانب الاتجاه الأمريكى.

وقد أصبحت أمريكا وروسيا تحارب كل منهما الأخرى من وراء اقنعة..

كوبا قناع تحارب من ورائه روسيا وكذلك اليمن الجنوبية.

والمغرب قناع تحارب من ورائه أمريكا وكذلك أكثر من بلد أوربى وأسيوى.

ومعنى هذا إننا لو استسلمنا لهذا الانتماء وهو ما يبدو أننا استسلمنا له فعلا فلن يتأخر كثيرا اليوم الذى تحارب فيه الدول العربية بعضها بعضا من وراء الأقنعة التى تختبىء وراءها روسيا وأمريكا.

ومهما طال الصبر فإنى دائما متعلق بأمل..

أمل عبرت عنه ورددته بقلمى منذ أكثر من خمس سنوات.

أمل فى أن يجتمع يوما الملوك والرؤساء العرب وليس فى جدول لقائهم إلا موضوع واحد وهو :

وحدة الموقف العربى بين روسيا وأمريكا..

وأنا لا أصر على الحياد بين روسيا وأمريكا وقد سبق أن قلت أنه عمليا وواقعيا لم يعد الحياد الدولى ممكنا.. ولكننا نحتاج إلى وحدة الموقف بين روسيا وأمريكا أكثر من حاجتنا إلى الحياد.. وحدة القناع الذى يجمعنا كلنا من خلفه.. ولعل الوحدة العربية

كانت حتى الخمسينات أقوى مما هى عليه الآن لأنها قامت على أساس وحدة القناع.

وقد يتهمنى البعض بأنى أغالى فى الواقعية السياسية ولكنى مؤمن بأنه لو تحققت هذه الوحدة فقد حلت جميع المشاكل العربية بما فيها مشكلة فلسطين.

وإذا لم يتحقق هذا الأمل فى عمرى فأتمنى على الله أن يحققه فى عمر أولادى.

٧٨/٧/٥

فى انتظار المستحيل ..

أصبح انفراد أمريكا بمسئولية إيجاد حل للوضع القائم بين العرب وإسرائيل، أصبح هذا الانفراد واقعا لا يحتاج إلى تأكيد.. فهى أولا الدولة التى أصبحت تملك قوة الوجود فى المركزين الرئيسيين للصراع وهما مصر وإسرائيل، وإن اختلفت نسبة قوة وجودها بين المركزين.. وهى ثانيا أصبحت الدولة التى تنفرد بالحركة حول القضية، ولا أقول داخل القضية، لأن أمريكا حتى اليوم تتحرك حول القضية لا داخلها.

وعندما نقول أمريكا فإننا نعنى معها دول الكتلة الغربية.

وإذا كانت أمريكا تتحرك فى الشرق الأوسط دفاعا عن مصالحها الخاصة خصوصا المصالح البترولية، فإن الإتحاد السوفيتى أيضا أصبحت له مصالح فى المنطقة أهمها المصالح الاستراتيجية التى توفر له الموانى والمطارات، كما أصبح له حلفاء من الرؤساء العرب، ولكن حلفاء الاتحاد السوفيتى لم يستطيعوا أن يدفعوه إلى التحرك بجدية فى داخل القضية ولا حتى حولها، مما جعل الاتجاد السوفيتى يقصر حركته على تحقيق مصالحه الخاصة ويترك أمريكا تتحمل وحدها مسئولية الانفراد بالحركة بين العرب وإسرائيل.

وهذا الواقع هو الذى نقل المعركة أو الحرب بين العرب

وإسرائيل - كما سبق أن كتبت - إلى داخل الولايات المتحدة أى إلى ميادين وسراديب المراكز السياسية الأمريكية.

العرب يحاولون أن تتحرك أمريكا داخل القضية.

وإسرائيل تريد أن توقف أمريكا عن الحركة وتطردها خارج القضية.

ولا شك أن فى داخل أمريكا مراكز تخاف خطر التوسع الإسرائيلى والجشع الصهيونى فى المنطقة.. وتؤمن أن السياسة الأمريكية لا يمكن أن تضمن استقرار مستقبل الوجود الأمريكى فى المنطقة إلا إذا استطاعت أن تحد من هذا التوسع الإسرائيلى والجشع الصهيونى حتى تستطيع بذلك أن تضمن بقاء العواصم العربية فى جانبها بدلا من أن تعتمد على إسرائيل وحدها.

ولا شك أيضا أن الانتصارات الاستراتيجية التى حققها الاتحاد السوفيتى أخيرا فى افريقيا وفى آسيا.. كانتصاره فى انجولا وفى الحبشة وفى ليبيا وفى اليمن الجنوبية وفى أفغانستان.. وهى انتصارات تقيم له فى كل بلد ميناء لأسطوله البحرى الذى أصبح أكبر من الأسطول الأمريكى وتقيم له مطارا لسلاحه الجوى الذى أصبح هو الآخر أكبر عددا من السلاح الجوى الأمريكى، مما يمهد لسيطرة الاتحاد السوفيتى على مستقبل العالم سيطرة أوسع من سيطرة الولايات المتحدة.. لا شك أن هذه الانتصارات السوفيتية جعلت كثيرا من المراكز السياسية الأمريكية تعيد تقدير موقفها بين العرب وإسرائيل فى صالح العرب الذين يمثلون القوة الاستراتيجية فى المنطقة.

ولكن..

هذه المراكز التى يمكن أن تتحرك لصالح العرب تواجهها كثير من العقد التى يمكن أن تصدم بها وتخذلها ومن بين هذه العقد :

● عقدة السيطرة اليهودية على المراكز الأمريكية الرئيسية.. المراكز الانتاجية والمالية ومراكز التأثير على الرأى العام الأمريكى.. وهذه العقدة يحس بها المواطن الأمريكى العادى.. يحس بعقدة نقص

تجاه اليهود تجعله يسخط عليهم حتى قيل أن الشعبية التى حققها أنور السادات أثناء زيارته لأمريكا كانت شماتة فى اليهود أكثر منها حبا فى السادات.. ولكن سيطرة النفوذ اليهودى أقوى من أن يصدها أى احساس شعبى، وهى سيطرة تتحكم فى جميع تصرفات الدولة تجاه إسرائيل.

● العقدة الثانية هى عقدة فيتنام.. فإن فشل السياسة والتحركات الأمريكية فى فيتنام جعل الرأى العام الأمريكى يرفض أى تدخل مباشر فى أى مشكلة خارج أمريكا.. وأصبحت السياسة الأمريكية تتبع نفس أسلوب السياسة السوفيتية بأن تجعل دولا أخرى تتدخل وتتحرك لحسابها كما تتحرك كوبا لحساب روسيا، وتكتفى هى - أى الدولة العظمى - بإمداد المعركة بالسلاح والمعونات، وربما كان هذا الاتجاه هو الذى دفع الرئيس كارتر إلى الإصرار على تصدير الطائرات إلى السعودية ومصر للاعتماد عليهما فى معارك افريقيا وآسيا رغم المعارضة العنيفة التى أثارتها إسرائيل من خلال مراكزها فى أمريكا.

وهذه العقدة كما أنها لا تزال تبعد أمريكا عن التدخل المباشر بين مصر وإسرائيل أو فى قضية أخرى، فقد أصبحت أيضا عقدة يحاول الجانب العربى استغلالها.. ومعروف أن مصر قد أعلنت أمريكا أنها لا تستطيع أن تساهم فى وقف التسلل السوفيتى داخل أفريقيا بارسال قوات إلى مناطق الاعتداء، كما فعلت المغرب بارسال قواتها إلى زائير، إلا إذا انتهت أولا - أى مصر - من مسئوليتها العسكرية فى مواجهة إسرائيل.

● العقدة الثالثة هى عقدة ووتر جيت.. فإن فضيحة ووتر جيت قد هزت الكيان السياسى الذى كان يقوم عليه البيت الأبيض.. أصبحت رئاسة الجمهورية أضعف من مجلس الشيوخ الأمريكى وأصبح رئيس الجمهورية لا يستطيع أن يتحمل وحده مسئولية قراراته.. وهو ما استفادته منهم مراكز السيطرة اليهودية لأنها اصبحت تستطيع أن تتحكم فى البيت الأبيض من خلال مجلس الشيوخ.

● العقدة الرابعة.. هى العقدة الانعزالية القديمة التى تؤمن بأن أمريكا يجب أن تعيش داخل نفسها بعيدا عن أى ارتباط خارجى.. وقد طويت هذه العقدة مع فشل أمريكا فى سياستها الخارجية والاموال الهائلة الضخمة التى تحملها دافعو الضرائب الأمريكيون نتيجة هذه السياسة.. ووصلت قوة الانعزالية هذه الأيام إلى المطالبة بقطع العلاقات الخاصة مع الاتحاد السوفيتى كعلاقات تبادل التكنولوجيا وتصدير القمح والمنتجات الاستهلاكية.. ولا شك أن هذا الاتجاه الانعزالى تؤيده إسرائيل حتى تترك حرة فى تصرفاتها داخل المنطقة.

● والعقدة الخامسة.. هى عقدة انتخابات رئاسة الجمهورية التى ستبدأ فى العام القادم ومعروف أن المراكز اليهودية تتحمل ٧٥ فى المائة من نفقات نجاح الحزب الديموقراطى فى انتخابات الرئاسة وهو الحزب الذى يمثله كارتر.. فهل سيرشح كارتر نفسه فى الانتخابات القادمة.. وهل إذا رشح نفسه سيضطر إلى الخضوع للمراكز اليهودية أى لإسرائيل وبذلك تمضى الأيام لصالح إسرائيل ام انه يمكن أن يرشح نفسه لإعادة انتخابه دون أن يعتمد على تأييد اقصد تأييد يهود أمريكا.. أم أنه لن يرشح نفسه أصلا حتى يبقى حرا فى تحديد موقفه من القضية.

وهذه هى أخطر عقدة علينا.

كل من يرشح نفسه لانتخابات الرئاسة الأمريكية يصبح فى يد إسرائيل.

ولعلنا نتمنى ألا يرشح كارتر نفسه حتى يبقى لنا أو على الأقل حتى يبقى محايدا بين العرب وإسرائيل.

والعقد الأمريكية بعد ذلك كثيرة.

وهى عقد تجعلنى لا أستطيع التفاؤل ولكنى أيضا لا أريد أن اكون متشائما لأنى أؤمن بأن ليس هناك ما يسمى المستحيل.

٧٨/٧/١٩

إننا نعيش من تجربة إلى تجربة

إننا فى مصر ـ ولعلنا فى العالم كله ـ لا نزال نجتاز مرحلة التجارب.
إننا نقفز فوق تجارب سياسية.
وفوق تجارب اقتصادية.
وفوق تجارب اجتماعية.

وكل بلد عربى يخوض تجربة خاصة به وحده.. قد تكون تجربة فى نظام الحكم.. تجربة الحكم الديموقراطى أو تجربة الحكم الديكتاتورى.. وتجربة النظم الاشتراكية أو تجربة النظم الرأسمالية أو تجربة النظم الشيوعية.. وقد تكون تجربة فى العلاقات الدولية.. تجربة العلاقات مع روسيا والكتلة الشرقية أو تجربة العلاقات مع أمريكا والكتلة الغربية.. و.. و.. كلها تجارب لا تستند على عقائد ثابتة، أو على تخطيط نهائى لطريق المستقبل البعيد.. ولكنها فقط تستند على التجربة.. حتى أصبح المبدأ الوحيد الذى يمكن أن يسود العالم العربى هو مبدأ التجربة.. وأصبحت الحرية التى تنادى بها الشعوب العربية هى فى حقيقتها حرية التجربة.

وقد تنجح التجربة أو تفشل ولكنها تبقى دائما تجربة معرضة لاستبدالها بتجربة أخرى نتيجة تغير شخصية الحاكم أو مستوى الطبقة الحاكمة.

ولعله لهذا تعتبر النظم الملكية فى الدول العربية أكثر ثباتا من النظم الثورية أو النظم الجمهورية.. لأن النظم الملكية طال بها العهد إلى أن ارتفعت فوق مستوى التجربة وأصبحت كيانا ثابتا مستقرا إلى أن تقلبه ثورة.. أما النظم الجمهورية فهى لا تزال حديثة العهد ولا تزال تعيش مراحل التجربة.

ولعله لهذا أيضا يصعب تحقيق الوحدة بين البلاد العربية على أى مستوى من مستويات الوحدة .. لأن العلاقات بين الدول العربية هى فى الواقع علاقات بين تجارب مختلفة وقد تكون متعارضة.. والوحدة على أى مستوى لا يمكن أن تتحقق إلا بين نظم ثابتة لا بين دول تعيش على التجارب.

ونحن فى مصر منذ ثورة ٢٣ يوليو ونحن نعيش التجارب.. العضو الثابت الوحيد فى الثورة هو المبادىء الستة.. وكلها مبادىء عامة.. ولكن تطبيع هذه المبادىء وممارستها لا يزال وعلى مدى أكثر من خمسة وعشرين عاما يخضع للتجربة.

وقد تنقلت بنا التجارب فى نظم الحكم منذ أيام جمال عبدالناصر.. نظام مجلس قيادة الثورة.. ثم نظام الحكم الفردى الشمولى.. ثم نظام الهيئة الشعبية الواحدة كهيئة التحرير ثم الاتحاد القومى، ثم الاتحاد الاشتراكى.. ثم انتقلنا إلى تجارب أخرى فى عهد الرئيس السادات.. من تجربة الأحزاب المنبثقة عن اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى، ثم إلى تجربة ديموقراطية أوسع تتهدد فيها الأحزاب ويلغى الاتحاد الاشتراكى ويحل محله مجلس الشورى ويصبح رئيس الدولة رئيسا لحزب بجانب الأحزاب الأخرى.

وانتقلنا أيضا بين تجارب النظم الاقتصادية والاجتماعية.. من رأسمالية متطرفة إلى اشتراكية معتدلة ثم إلى اشتراكية متطرفة ثم عودة إلى الاشتراكية المعتدلة ثم الجمع بين الاشتراكية والحرية الرأسمالية.

وعشنا التجارب أيضا فى ارتباطنا بالكتلتين العظيمين.. بدأنا بالارتباط بأمريكا كتجربة.. ثم دخلنا فى تجربة الارتباط بروسيا.. ثم عدنا إلى الارتباط بأمريكا.

وكل ما وصلنا إليه الآن لا يزال فى مستوى التجربة.. أى أننا لا نستطيع حتى اليوم أن نحدد لأنفسنا صورة ثابتة للمستقبل البعيد. وأخطر تجربة نعيشها هى تجربتنا مع إسرائيل.

وقد جربنا مبدأ ثابتا وهو «ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة».. أى أننا لن نستطيع أن نسترد الأرض إلا بالحرب.. وعشنا كل عمرنا نستعد للحرب ونحارب وقبل أن نسترد الأرض قررنا أن نخوض تجربة جديدة مع إسرائيل.. تجربة السلم.. وظهر مبدأ جديد يقول «ما أخذ بالقوة يسترد بالسلم».

ولكننا عندما قررنا تجربة السلم لم نضع للتجربة حدودا ثابتة أو أسلوبا ثابتا، ولكننا وضعنا التجربة نفسها فى حقل من التجارب.. مثلا.. قلنا أن الفلسطينيين هم أصحاب الحق وأصحاب الكلمة فالأرض تعود إليهم ويجب أن يمثلوا تمثيلا كاملا فى مفاوضات السلام.. ثم انتقلنا إلى تجربة أخرى وقلنا أن الفلسطينيين يمكن أن يمثلوا ضمن الوفد العربى السورى أو المصرى أو الأردنى.. ثم أعلنا تجربة ثالثة وهى أن تعود الأرض الفلسطينية كما كانت إلى الأردن وإلى الإدارة المصرية وبذلك فلا حاجة لأن يمثل الفلسطينيون فى مفاوضات السلم.

وإسرائيل تعرف ذلك.

إسرائيل تعرف إننا نتكلم بأسلوب التجربة.. لا بأسلوب الإصرار.. ولهذا فهى تجد أن من السهل عليها أن ترفض كل تجربة ما دمنا على استعداد للخوض فى تجربة أخرى.

وأنا لا أقصد أننا نعرض المبادىء العامة للتجربة.. أى أننا لا نجرب استعادة كل الأرض وأننا قد نرضى باسترداد بعض الأرض.. لا.. لا أقصد ذلك.. ولكنى أقصد أسلوب التجربة فى

مفاوضة إسرائيل.. نجرب هذا لعلها ترضى فإذا رفضت نجرب ذلك.

وهذا هو ما يضعفنا اليوم أمام إسرائيل.

وهو أيضا ما يضعفنا ونحن بجانب أمريكا.

ولكى نحتفظ بكل قوانا كان يجب أن نبدأ أولا بكلمة واحدة نلقيها على المائدة بيننا وبين إسرائيل ونصر عليها حتى آخر المطاف.. كلمة ترسم وتحدد كل ما نريد والطريق الذى نرضاه لنصل إلى ما نريد.

لو حدث هذا فستضطر أمريكا أن تكون أقوى فى وقفتها بجانبنا ما دامت يائسة من أن تنتقل بنا من تجربة إلى تجربة.

ونصبح أيضا أقوى فى مواجهة إسرائيل لأننا نضطرها إلى أن تقول كلمتها الأخيرة.. إما أن تنجح التجربة وإما أن نعود مرة ثانية إلى تجربة الحرب.. حتى لا نعيش تجارب فاشلة.

بلا سلم..

وبلا حرب..

٧٨/٨/٢

الحرب بين روسيا وأمريكا .. باردة
والحرب بين البلاد العربية .. ساخنة

أيهما أنسب وأصلح لتحقيق أهدافنا ؟
الوفاق بين أمريكا وروسيا أم الحرب الباردة بينهما ؟

هناك رأى يقول أن الوفاق بين الدولتين يعفى دول العالم الثالث أو الدول الصغرى من المعارك الدولية ويتيح لها حرية أوسع فى تحديد موقفها ويمكنها من الاستعانة بكلتا الدولتين فى بناء نفسها فتأخذ من أمريكا دون أن تغضب روسيا وتأخذ من روسيا دون أن تغضب أمريكا، ويصبح هذا الوفاق كأنه قرار بعدم الانحياز.

وهناك رأى معارض يؤمن بأن الوفاق بين الدولتين يعنى أنهما وصلا إلى تقسيم العالم بينهما كما حدث فى اتفاقية يالتا التى أعقبت انتهاء الحرب العالمية الأخيرة.. أصبح لروسيا جزء من العالم ولأمريكا الجزء الآخر.. وكل دولة حرة فى التعامل مع الجزء الذى يخصها وتملك الحق فى فرض سيادتها عليه، دون أن يكون من حق الدولة الصغيرة أن تستغيث بأمريكا لتحميها من روسيا، أو تستغيث بروسيا لتحميها من أمريكا.

وفى صورة أخرى فإن الوفاق بين الدولتين ينزل بمستوى الدولة الصغيرة إلى مستوى العبيد ويرتفع بالدولتين العظميين إلى

الأسياد، ونعود إلى أيام التاريخ القديم.. أيام الأمبراطورية البريطانية والأمبراطورية الفرنسية عندما اقتسمتا العالم العربى بينهما.

وهذا الرأى الأخير يؤمن بأن انسب وضع دولى لتحقيق أهداف الدول الصغير أى اهدافنا، هو استمرار الحرب الباردة بين الدولتين العظميين، فإن استمرار هذه الحرب يعطى الدولة الصغيرة الحق فى المساومة على موقفها، ويحميها من اتفاق الدولتين عليها، ويجعل كلا من الدولتين تبذل أكثر وتدفع أكثر حتى تحتفظ بالدولة الصغيرة بجانبها، أو على الأقل حتى تتخذ هذه الدولة الصغيرة موقف عدم الانحياز إذا كانت من القوة بحيث تستطيع أن تقاوم الإنتماء إلى هذا الجانب أو إلى الجانب الآخر.

- فماذا تختار إسرائيل الوفاق أم الحرب الباردة بين الكتلتين؟
- وماذا نختار نحن ؟

لا شك أن إسرائيل تحرص على استمرار الحرب الباردة، بل أنه قيل أن المراكز الصهيونية فى داخل أمريكا وفى داخل روسيا تتعمد إثارة المشاكل والأزمات التى تضمن استمرار هذه الحرب.. كإثارة قضية حرية اليهود الروس فرغم أنها تعتبر قضية داخلية تخص النظام الروسى.. إلا أن المراكز الصهيونية استطاعت أن تجعل منها قضية وطنية أمريكية تخص الشعب الأمريكى ووصلت بها إلى أن أصبحت معركة باردة بين روسيا وأمريكا.. ورغم أن روسيا حاولت أن تتجنب هذه المعركة ففتحت لليهود فيها أبواب الهجرة إلى إسرائيل وحاولت أن تقنع البيت الأبيض بأن هذه قضية داخلية لا يحق له إثارتها والتدخل فيها حرصا على الوفاق، إلا أن المعركة لم تنته بل تشتد حتى أصبحت محاكمة عالم يهودى فى روسيا يمكن أن توقف تصدير القمح الأمريكى إليها ويمكن أن توقف مفاوضات الحد من الأسلحة بين الدولتين.

ولاشك أيضا أن المراكز الصهيونية تتعمد إثارة الحرب الباردة وتحويلها إلى حرب ساخنة فى دول أفريقيا وأسيا، ومعروف أن

إسرائيل كانت تمد الحبشة بالأسلحة والخبراء فى حربها مع الصومال رغم أن الرئيس منجستو معروف بانتمائه إلى جانب السوفيت.

أى أن إسرائيل تساهم فى توسيع نطاق الحرب الباردة بين أمريكا وروسيا لتصل إلى هدفين :

● إضعاف مركز الرئيس كارتر بتأكيد فشله السياسى والدبلوماسى حتى يعجز عن تحقيق السلام بين العرب وإسرائيل.

● استعادة مكانتها كالمركز الأقوى لأمريكا فى الشرق الأوسط وكلما اشتدت الحرب الباردة احتاجت أمريكا أكثر إلى هذا المركز أى إلى إسرائيل.

ولا شك أن إسرائيل قد حققت من خلال إضعاف سياسة الوفاق بين الدولتين كلا الهدفين.. أى أضعفت مركز الرئيس كارتر داخليا وعالميا ولم يعد يملك القوة السياسية التى يستطيع بها أن يؤثر فى تغيير سياسة إسرائيل وفى الوقت نفسه وضعت الشرق الأوسط كله فى حالة خطر بحيث أصبحت أمريكا تميل إلى عدم المساس بوضع إسرائيل.

● أما نحن..

● نحن العرب..

فإننا بلا تخطيط مسبق ولمجرد أن من طبيعتنا الاستسلام لردود الأفعال دون أن نبدأ نحن بالفعل، فقد وجدنا أنفسنا خاضعين لحالة الحرب الباردة بين الدولتين العظميين.

وقد بدأت أنا منذ بدأ الوفاق بين الدولتين أحذر من هذا الوفاق وأطالب بأن لا يكون وفاقا على حساب مصالحنا.. ولكنه كان فعلا وفاقا عطل قضيتنا سنوات طويلة، فقد كانت روسيا تعمل على أساس وقف الحرب الفعلية بيننا وبين إسرائيل، وكنا أيامها - أيام جمال عبدالناصر - منتمين إليها وكانت الحرب مع إسرائيل تعنى المساس بسياسة الوفاق بينهما - أى بين روسيا وأمريكا ووصلت بنا سياسة الوفاق إلى حد أن أصدرت روسيا وأمريكا فى عهد

السادات بيانا تطالب فيه بالاسترخاء العسكرى بين مصر وإسرائيل وهو بيان وقعه برجنيف ونيكسون.. واضطررنا نحن - أى مصر - كى نبدأ معركة عسكرية ضد إسرائيل أن نتحرر من روسيا ونفاجىء أمريكا.

والذى حدث بعد هذا أن بدأت سياسة الوفاق بين الدولتين تذبل وبدأت تكتسحها معارك الحرب الباردة.. وكان رد الفعل الذى نستسلم دائما إليه هو إننا - أى الدول العربية - انقسمنا على أنفسنا بين الجانبين.. أصبح بيننا جانب ينتمى لروسيا وجانب ينتمى لأمريكا.

وربما استطاع الفكر السياسى أن يقر ويؤيد هذا الانقسام العربى بين روسيا وأمريكا بحجة إننا نستطيع بهذا أن نملك كلتا القوتين ونستغلهما معا لتحقيق أهدافنا أو على الأقل لحل قضيتنا مع إسرائيل.

ولكن..

لم يكن هذا ممكنا إلا إذا توحدت البلاد العربية فى خطة واحدة تفرض على الذين يقفون فى الجانب الروسى أن يدفعوها إلى التحرك لصالح القضية الواحدة وتفرض على الذين يقفون فى جانب أمريكا أن يدفعوها إلى التحرك لصالح نفس القضية.. وبذلك نضع إسرائيل بين الكتلتين وفى الوقت نفسه نواجهها بالقوة التى نستمدها من الجانبين.

وللأسف..

لم يتحقق شىء من هذا.. وأصبحت مشكلتنا مع إسرائيل كأنها مشكلة داخلية خاصة بمصر لا يصح لليبيا - مثلا - أن تدخل فيها.. أو مشكلة داخلية خاصة بالأردن لا يصح للجزائر أن تتدخل فيها.. فلم نستطع بذلك أن نجمع روسيا وأمريكا حول القضية التى تمس كيان العرب كلهم.

وأكثر من ذلك..

لقد أصبحت الحرب الباردة بين أمريكا وروسيا هى حرب

ساخنة بين العرب بعضهم وبعض.. فكل من الدولتين تريد قوات عربية تدفعها إلى الحرب.. روسيا أخذت قوات من اليمن تحارب فى الحبشة وأمريكا أخذت قوات من المغرب تحارب فى زائير.. وأمريكا طلبت قوات من مصر تحارب بها فى الصومال.. والذى أعلمه أن مصر اشترطت حتى ترسل قوات تحمى الأرض العربية والافريقية من الانقلابات الماركسية أن تنتهى أولا من تحرير أرضها التى تحتلها إسرائيل.. ومصر بذلك تساوم.. ومن حقها أن تساوم.. وكانت ليبيا أيضا تستطيع أن تساوم روسيا على ألا ترسل أسلحة إلى الحبشة أو تجعل من مطاراتها محطات لنقل السلاح الروسى إلا إذا تحركت روسيا ضد إسرائيل لصالح العرب وهو ما لم يحدث.. إنما ليبيا تقف بالنسبة لإسرائيل نفس موقف روسيا.. وهو موقف المتفرج.

والحرب الباردة بين روسيا وأمريكا يمكن أن تستمر حربا باردة ولكن هذه الحرب الباردة بعد أن انعكست على البلاد العربية فإنها يمكن أن تنقلب إلى حرب ساخنة.

وهذا وضع خطير..

وضع مخيف بالنسبة لمستقبل كل البلاد العربية.

والخطر لا يقوم على اختلاف الارتباطات العربية بين روسيا وأمريكا.. بالعكس.. إنى أؤمن ـ كما سبق أن قلت ـ بأن نستغل هذا الاختلاف فى الجمع بين الدولتين لصالح قضيتنا وضد إسرائيل.

ونحن نسمع الآن عن جهود تبذل لاستعادة التضامن بين الدول العربية، وكل ما أرجوه هو ألا تكون هذه الجهود تبذل للتوحيد بين الدول العربية فى موقفها بين روسيا وأمريكا إنما أرجو أن تنحصر هذه الجهود فى توحيد الموقف العربى والجهود العربية حول قضية واحدة.. قضيتنا مع إسرائيل.

٧٨/٨/٩

ثورة ١٩١٩ وحرب أكتوبر ١٩٧٣

حتى نكون أكثر صراحة فى مواجهة الواقع فيجب أن نعترف بأن عقدة إسرائيل ليست هى الخوف من عداوة العرب.. أبدا.. إنها عكس ذلك.. إنها عقدة العظمة.

وهى ليست عقدة مناحم بيجن كفرد.

ولكنها عقدة إسرائيل كدولة.

وهى عقدة ليس أساسها تقدير الفكر والاحساس الإسرائيلى لنفسه ولكن أساسها هو تقدير هذا الفكر والاحساس الإسرائيلى لنا نحن العرب.

أى أن مجرد وجودها بيننا يثير فيها الاحساس بالعظمة ويصل بها إلى اعتبار نفسها دولة عظمى بين بقية الدول العربية.

وبعد هذا فكل ما تبرر به إسرائيل تحركاتها وتصرفاتها من إنها فى حاجة إلى تأمين وجودها وحماية ثلاثة ملايين إسرائيلى فى مواجهة سبعين مليون عربى.. و.. و.. كل هذا كلام لمجرد التغطية الإعلامية فتلبس ثوب أرسين لوبين اللص الكبير الذى كان يبرر سرقاته بأنه يسرق الأغنياء ليوزع ما يسرقه على الفقراء.. فى حين أنها فى الواقع تتقمص شخصية الامبراطورية البريطانية أيام

عظمتها.. وبريطانيا كان تعدادها لا يتجاوز الأربعين مليونا واستطاعت أن تستعمر الهند التى تحمل فوق أرضها ستمائة مليون ثم بقية ملايين الأمبراطورية.. وكانت بريطانيا أيضا تجد عذرا لاعتداءاتها واستعمارها الأرض بأنها مضطرة لحماية خطوط الملاحة البحرية.

هذا ما يجب أن يضعه أطباء السياسة العربية فى حسابهم.

عقدة العظمة الإسرائيلية.

فإذا دخلنا بعد ذلك فى مفاوضات مع إسرائيل فيجب أن نكون قد حسبنا حساب هذه العقدة، ونتكلم بأسلوب سياسة حل العقد.. لا عقدة الخوف وضياع الثقة المتبادلة كما قيل، بل عقدة العظمة.

وعندما بدأت المفاوضات المباشرة بين مصر وإسرائيل سئلت عن المدة التى يمكن أن تستغرقها هذه المفاوضات كما اتخيلها.. فقلت أن مفاوضات الجلاء بين مصر وبريطانيا استغرقت ٨٢ عاما حتى تم الجلاء، وأنا اعتقد أن مفاوضات الجلاء مع إسرائيل ستستمر على نفس المستوى طالما اكتفينا بالمفاوضات.

وكنت فى ذلك أقدر العقلية الإسرائيلية التى تنطلق من عقدة العظمة إلى حد أن ترتفع بنفسها إلى مستوى الدول الاستعمارية كبريطانيا وتتبع نفس أسلوب التفاوض الاستعمارى الذى يعتمد على كسب الوقت وعلى استغلال المفاوضات كنوع من المخدرات السياسية.

وقيل لى أن هناك فارقا كبيرا، فإن إسرائيل قبلت المفاوضات بعد حرب أكتوبر.

وقلت فى بساطة أن هذا لا يعتبر فارقا فإن بريطانيا أيضا لم تقبل الدخول فى مفاوضات إلا بعد ثورة ١٩١٩.

وقلت هذا الكلام مع تقدير الفارق الكبير بين الثورة والحرب.. ولكن لا شك أن ثورة ١٩١٩ هى الثورةالتى خلقت الشخصية المصرية الجديدة وإن لم تكن قد حققت الجلاء مباشرة، وحرب

اكتوبر هى التى استعادت هذه الشخصية المصرية بعد أن كانت قد ضاعت وإن لم تكن قد حققت الجلاء الكامل عن أرض مصر.

وإذا كانت ثورة ١٩١٩ لم تحل عقدة العظمة البريطانية وهو ما دفع بريطانيا إلى الاستمرار فى المفاضات بعدها مدى ٣٥ عاما اخرى، فإن حرب أكتوبر وإن كانت قد هزت الشخصية الإسرائيلية إلا إنها أضافت عنصرا جديدا فى عقدة العظمة الإسرائيلية وهو عنصر يقوم على الإصرار على تغطية هزيمتها باتخاذ خطوات أكثر تحديا حتى تثبت إنها لا تزال الدولة العظمى.

لذلك تعمدت إسرائيل أن تعلن إصرارها على الاحتفاظ بمستعمراتها ومطاراتها فى سيناء.. وكان يمكن لو أنها كانت عقلية مسالة أن تخفى هذا الإعلان وتتركه كموضوع مطروح على مائدة المفاوضات.. ولكنها عقلية مصابة بعقدة العظمة وتتعمد إبراز عظمتها.. فتعلن بالصوت العالى أنها ستأخذ ما تريد من الأرض بل اعلنت أيضا أنها اكتشفت آبارا جديدة للبترول فى سيناء وبدأت فى استغلالها.

ومدت إسرائيل عقدتها فوق كل المنطقة وأصبحت تعلن عن المستعمرات الجديدة التى تقيمها على أرض الضفة الغربية وعلى أرض الجولان.. وأصبحت تقسم الشعب الفلسطينى كما كان الانجليز يقسمون الشعب المصرى إلى فريق يؤيد الاحتلال وفريق لم يعد فلسطينيا فى نظرها لأنه لا يقيم فى فلسطين.. وتمادت أكثر فقررت منح الدروز المقيمين على أرض هضبة الجولان الجنسية الإسرائيلية لأنهم فى نظرها يقيمون على أرض إسرائيلية.

إلى أن دخلت القوات الإسرائيلية واحتلت أرض لبنان.. دخلت متحدية جيوشا عربية مشتركة متجمعة فى لبنان وتسمى نفسها قوات الردع، وهى فى الأساس متحدية للقوات السورية التى تحمل المسئولية الرئيسية المباشرة فى لبنان.

ووصلت إسرائيل إلى ما تريد.

وأعلنت عظمتها وسيطرتها على المنطقة.

وكما يحدث دائما تكررت الإجراءات الروتينية فاجتمع مجلس الأمن واتخذ قرارا بالجلاء وإرسال قوات دولية.. ورغم ذلك لا تزال إسرائيل تحتل لبنان كما تحتل الجولان وكما تحتل الضفة الغربية وكما تحتل سيناء وإن كانت القوات التى تعتمد عليها الآن فى احتلالها لبنان هى ـ للأسف ـ قوات لبنانية.

وإسرائيل مطمئنة على هيبة عظمتها أمام العالم كله.. ومهما تكلم العالم فإسرائيل تنفخ فى نفسها لتغطى عقدتها.. عقدة العظمة.. بل بلغ من غرورها بعظمتها أن أمريكا قررت قطع المعونات عن سوريا لأنها تصدت للقوات الإنفصالية فى لبنان فى حين أنها ـ أى أمريكا ـ بعد أن دخلت إسرائيل بجيوشها أرض لبنان كافاتها أمريكا بإقرارها صفقة الطائرات ف ١٥ ف ١٦.

أمريكا تستطيع أن تعاقب سوريا.

ولا تستطيع أن تعاقب إسرائيل.

عظمة!!

بل إن الرئيس كارتر بلغ من استسلامه لعقدة العظمة الإسرائيلية إلى حد أنه لم يعد يستطيع أن يحدد هدفا أو صيغة اتفاق بين مصر وإسرائيل، إنما كل ما أصبح يطمع فيه هو أن تستمر المحادثات بين الطرفين.

وحتى اجتماع القمة الذى ينعقد الشهر القادم فى كامب دافيد يقوم على أساس الاعتراف بعظمة إسرائيل.. ولا شك أن السادات يرفض عقدة العظمة ولا يستسلم لها.. ولا شك أيضا أن كارتر سيتجاهل هذه العقدة خلال اللقاء.. ورغم ذلك فإن كارتر لم يستطع أن يحدد هدفا لهذا الاجتماع، وحتى بعد أن أعلن فانس وزير الخارجية أن أمريكا قبلت أن تكون شريكا كاملا.. حتى بعد هذا لم تحدد أمريكا هدفا تفرضه على إسرائيل، إنما كل ما أعلنته وكل ما طلبته هو استمرار المحادثات بين مصر وإسرائيل.. مجرد

استمرار المحادثات.. حتى تستمر عملية التخدير باسم السعى إلى السلام.

عظمة!!

وبعد..

إنى أحدد الصورة التى يجب أن نضعها أمامنا ونحن نتعامل مع إسرائيل.. إنها ليست صورة الدولة المعقدة بعقدة عدم الثقة بجيرانها العرب، ولكنها الدولة المعقدة بعقدة العظمة بالنسبة لنا نحن العرب.. وهذه العقدة لا يمكن تبرئة إسرائيل منها بالتفاوض والهدوء.. أن أطباء علم النفس يعلمون أن مريض العظمة لا يمكن أن يشفى إلا بالضرب إلى أن يوضع فى حالة مضادة.

وإذا كنت قد قارنت بين ثورة ١٩١٩ وحرب أكتوبر كأسلوب للتعامل مع الدول المصابة بمرض العظمة.. فإن ثورة ١٩ لم تكن كافية لشفاء المريض بل ظلت ثورة مستمرة إلى أن تحقق الجلاء مع تعدد صور استمرارها، وكذلك حرب.. أكتوبر .. يجب أن تبقى حربا مستمرة إلى أن يتحقق الجلاء.. مع تعدد صور استمرارها.

٧٨/٨/١٦

كل احتمالات النجاح مرفوضة

لعل هناك خمسة احتمالات يمكن أن ينتهى إليها اجتماع القمة فى كامب دافيد :

● إن يقر مناحم بيجن قرار مجلس الأمن ٢٤٢ وفقا للتفسير المصرى أى الجلاء عن كل الأراضى العربية التى احتلت عام ٦٧ .

● أو أن يقر أنور السادات القرار ٢٤٢ وفقا للتفسير الإسرائيلى أى الجلاء عن بعض الأراضى التى احتلت والاحتفاظ بالبعض الآخر تحت الاحتلال والسيادة الإسرائيلية أى ضمها إلى إسرائيل .

● أو أن يتقدم كارتر بمشروع أمريكى جديد وهو كما نشر فى بعض الصحف مشروع يقوم على إرسال قوات أمريكية وإقامة مراكز إنذار مبكر فى الضفة الغربية وفى سيناء بعد جلاء القوات الإسرائيلية عنها ، وأن يوافق السادات والملك حسين وبيجن على هذا المشروع .

● أو أن يفشل الاجتماع فى الوصول إلى أى اتفاق وحتى يغطى فشله وحرصا على إرضاء كارتر والاحتفاظ له بكرامته وهيبته السياسية تصل القمم الثلاث إلى صيغة عائمة تؤكد استمرار محادثات السلام بين مصر وإسرائيل وعودة اجتماعات اللجنة

السياسية واللجنة العسكرية التى توقفت منذ شهور .

● أو أن ينتهى الاجتماع بالفشل الصريح ويعلن أنور السادات أنه لن يقبل الاستمرار فى المحادثات إلا إذا خرج بيجن من الحكم أو أعلن أنه انقلب على نفسه ويتقدم باعتراف كامل بمطالب مصر وأسس جديدة يمكن أن تقوم عليها المفاوضات .

هذه هى الاحتمالات الخمسة التى لا أظن أن هناك أبعد منها فيما يمكن أن ينتهى إليه اجتماع كامب دافيد .

● والاحتمال الأول لا يمكن أن يتحقق ، فإن إسرائيل كدولة لم تعترف بعد بقرار ٢٤٢ سواء كان الجلاء الذى ينص عليه هو جلاء عن « الأرض » أو جلاء عن « أرض » .. أى سواء كان جلاء كاملا أو جلاء جزئيا .. وهناك مناطق عربية ليس مناحم بيجن وحده هو الذى يصر على احتلالها وضمها إلى إسرائيل ولكن يشاركه الإصرار كل القيادات الإسرائيلية حتى قيادات المعارضة .. وأهم هذه المناطق هى القدس .. فالقدس الموحدة هى عاصمة إسرائيل بإجماع كل الإسرائيليين ، والأحاديث التى تنشر على ألسنة زعماء إسرائيل تؤكد ذلك .. ثم الضفة الغربية كلها فإسرائيل تعتبر نفسها وقد أصبحت كل فلسطين ، والخلاف بين القادة الإسرائيليين هو خلاف حول شكل الاستيلاء على الضفة لا على مبدأ الاستيلاء نفسه .. ثم هضبة الجولان .. وإذا كانت كل الأطراف تتجاهل إثارة موضوع الجلاء عن الجولان حرصا على حساسية موقف سوريا فإن تحركات إسرائيل على أرض الهضبة تؤكد أنه لا يمكن أن تجلو عنها أو على الأقل لا يمكن أن تجلو عنها جلاء كاملا .. ثم إذا كان الجلاء عن سيناء كاملا يمكن أن يتحقق فإن المقابل الذى تطلبه إسرائيل نظير هذا الجلاء لا يمكن أن يتحقق.

هذا هو الواقع الذى يؤكد استحالة تحقيق الاحتمال الأول ، والمهم أن نتجرد من تصورنا أن مناحم بيجن هو زعيم متطرف ذو عقلية قديمة متزمتة لا يعبر بها إلا عن نفسه وعن حزبه ، فإن بيجن

يعبر عن واقع الفكر الإسرائيلى العام .. يعبر عن إرادة الأغلبية .. وقد وقفت الأغلبية معه عندما أخذت الأصوات فى الشهر الماضى .. وذلك مع إننا يجب أيضا ألا نتصور أن المعارضة فى إسرائيل ضد بيجن يمكن أن توافق على مطالبنا .. إنها معارضة لأسلوب بيجن لا لمبادئه .

● أما الاحتمال الثانى : أى أن يوافق السادات على تفسير إسرائيل للقرار ٢٤٢ ويقبل الجلاء عن جزء من الأرض وضم الجزء الباقى إلى أملاك إسرائيل .. هذا الاحتمال مرفوض قطعا ولا يمكن أن يحسب حسابه فى أى فكر سياسى .. وصحيح أن هناك بين المفكرين العرب من يقبل مبدأ .. « شىء خير من لا شىء » ولكن ليس بين هؤلاء المفكرين من يقبل أن يوقع باسمه على وثيقة أو اتفاق يقوم على هذا المبدأ .. وقد حدث فى عام ٥٦ أن اضطر جمال عبدالناصر أن يقبل وضع ميناء شرم الشيخ تحت سيادة قوات دولية تابعة لمجلس الأمن .. لم يتنازل عن شرم الشيخ بل فقط تركها لسيادة قوات دولية ورغم ذلك عاش بعدها وهو لا يطيق أن يكون هو الذى تنازل عن السيادة المصرية على قرية واحدة من قرى مصر .. وفى الوقت نفسه كان معارضوه لا يكفون عن معايرته بهذا التنازل .. وكان هذا هو السبب الرئيسى الذى دفعه إلى موقفه عام ٦٧ الذى أدى بمصر إلى الحرب وإلى الهزيمة .. كان فقط يريد إنقاذ سمعته وتاريخه كزعيم شعبى عربى .. فكيف يمكن أن يقبل أنور السادات أن يوقع باسمه على وثيقة يتنازل بها عن شبر من أرض سيناء أو من الضفة الغربية أو من الجولان .. لا يمكن .. مهما قدرنا ليونة السادات وواقعيته ودبلوماسيته فلا يمكن أن يرضى كما يكرر دائما أن يتنازل عن أرض أو عن سيادة .. وهذا الاحتمال مرفوض .. مرفوض .. إلى آخر مدى الرفض .

ثم الاحتمال الثالث .. أى أن يتقدم كارتر بمشروع أمريكى مهما كانت تفاصيل هذا المشروع .. هذا الاحتمال يدعونا إلى أن نتساءل

أولا .. لماذا دعا كارتر إلى اجتماع كامب دافيد .. قطعا أنه لم يدع إلى هذا الاجتماع لأنه كان قد أعد مشروعا لإقرار السلام بين العرب وإسرائيل .. لو كان لديه هذا المشروع لبدأت مناقشته من خلال رحلات فانس وزير الخارجية قبل الاجتماع ولما تقرر هذا الاجتماع إلا بعد أن تكون قد تمت الموافقة على المشروع أو على أسس المشروع .. ولكن الثابت أن الرئيس كارتر لم يتقدم من خلال مندوبيه وحتى اليوم بأى مشروع .. والأرجح أن كارتر لم يدع إلى اجتماع كامب دافيد إلا تغطية لفشله السياسى .. وقد تنقل كارتر بموقف أمريكا من قضية تحقيق السلام فى عدة مراحل بدأت بالدعوة إلى عقد مؤتمر جنيف وانتهت بتأييد المفاوضات المباشرة بين مصر وإسرائيل .. وقد فشل كارتر فى أن يجعل من أمريكا قوة إيجابية فى تحقيق نجاح أى مرحلة .. وأكد فشله الأخير إعلان السادات وقف المحادثات مع إسرائيل وإعادة أعضاء الوفد العسكرى الإسرائيلى الذين قضوا ستة شهور نياما فى القاهرة .. وكان كارتر مضطرا إلى أن يقوم بحركة تغطى عجز أمريكا أو عجز سياسته فدعا إلى هذا الاجتماع .. فقط لتغطية العجز .. وقد غطى هذه الدعوة بإشاعة كبيرة تؤكد أن مصر تستعد لحرب جديدة تبدأها فى أكتوبر القادم .

أما ما نشر من تفاصيل المشروع الأمريكى فلا يمكن أن تكون هذه التفاصيل هى التى يمكن أن تعدل من موقف إسرائيل ، فالعالم كله يعرف أن المشكلة لا تقوم على أمن إسرائيل حتى ترسل قوات أمريكية إلى الضفة الغربية أو إلى سيناء لحماية هذا الأمن .. ولكن المشكلة كلها تنحصر فى مدى أطماع إسرائيل التوسعية .. المشكلة مشكلة أرض .. ولا يمكن أن نجرد إسرائيل من أطماعها إلا بقوة التهديد .. أى أن الاقتراح إرسال قوات أمريكية لحماية أمن إسرائيل لا يؤدى إلى شىء ، ولكن التهديد بقطع المعونة الأمريكية عن إسرائيل هو السلاح الذى يمكن أن يؤدى إلى شىء .. وكارتر

لا يستطيع أن يهدد إسرائيل .. لقد قطع المعونة عن سوريا لموقفها فى لبنان ولم يقطع المعونة عن إسرائيل رغم أنها دخلت بقواتها لبنان ولا تزال تسيطر على جنوب لبنان حتى اليوم .. ربما لأن إسرائيل داخل أمريكا أقوى من كارتر .. أمريكا لا تتحكم فى إسرائيل ولكن إسرائيل تتحكم فى أمريكا .. ولهذا فاحتمال أن تتقدم أمريكا بمشروع سلام يحقق المطالب العربية احتمال لا جدوى منه لأن المشروع الذى يحقق مطالب العرب لا يحقق مطالب إسرائيل .

● أما الاحتمال الرابع وهو أن ينتهى الاجتماع ببيان مائع لمجرد أن تعود المحادثات المباشرة بين مصر وإسرائيل إنقاذا لسمعة كارتر السياسية خصوصا وموعد انتخابات الرئاسة الأمريكية يقترب .. هذا الاحتمال لا أعتقد أنه فى صالح السادات .

والذى يجب أن نقدره دائما أن مبادرة السادات بزيارة القدس قد زودته بقوة عالمية أقرب إلى صفقة أسلحة متطورة لا تملكها إسرائيل .. أسلحة جعلت منطقه السياسى هو المنطق المقبول عالميا فى حين جعلت منطق إسرائيل هو المنطق المرفوض .. بل إن هناك من يحلل مبادرة السادات بأنها أقرب إلى هزيمة لإسرائيل بعد هزيمة أكتوبر .. وهو ما يدفع بيجن إلى تغطية هذه الهزيمة بتشدده وتطرفه وسد الطريق أمام الوصول إلى اتفاق سلام لأنه يعتبر نفسه المسئول عن السماح للسادات بتحقيق مبادرته وزيارته لإسرائيل .. كان يستطيع أن يختلق مشكلة أو أزمة تحول دون هذه الزيارة ولكنه لم يفعل وكسب السادات الرأى العام العالمى وهزم بيجن سياسيا ..

والمهم الآن هو الاحتفاظ بهذه القوة العالمية التى كسبتها مصر ، ولا يمكن الاحتفاظ بها إلا إذا تمسكنا بأهدافنا .. أهداف الزيارة .. أما إذا تلاعبنا بهذه الأهداف إرضاء للرئيس كارتر وحرصا على سمعته السياسية فإن هذه القوة يمكن أن تذوب فى شهر أو شهرين أو سنة ولا يعود للمبادرة أى أثر ..

لذلك فإننى أتمنى ألا ينتهى اجتماع كامب دافيد إلى مجرد العودة إلى المحادثات بين مصر وإسرائيل دون أن نكون قد أخذنا من إسرائيل أسسا جديدة تقوم عليها هذه المحادثات .

● وأخيرا فإن الاحتمال الخامس هو الأرجح .. أى أن يعلن السادات أنه لم يصل إلى شىء فى اجتماع كامب دافيد وأنه لا يزال متوقفا عن استمرار المحادثات .. وهذا الموقف سيضطر إسرائيل إلى اتخاذ موقف جديد والأهم من ذلك أنه سيضطر أمريكا إلى أن تكون أكثر واقعية فى تصرفاتها تجاه إسرائيل .

ولننتظر ..

وربما فوجئنا بما لا يخطر على الفكر السياسى .

٧٨/٨/٢٣

تعالوا نعش الأحلام

لاشك أن اجتماع كامب دافيد فى حاجة إلى موقف عربى أكثر قوة ..

وعندما يجلس الرئيس الأمريكى كارتر بين أنور السادات ومناحم بيجين فهو فى الواقع ـ وكما سبق أن كتبت ـ لا يجلس بين شخصين ولكنه يجلس بين قوتين .

قوة العرب ..

وقوة إسرائيل ..

وعلى قدر مقاييس الحساب بين القوتين يمكن أن تتحدد نتائج اجتماع كامب دافيد .

ولاشك أن أنور السادات مهما تعارضت من حوله مواقف الدول العربية لا يمكن أن يكون ممثلا لمصر وحدها ، فهو فى كامب دافيد يمثل قوة العرب .. والموضوع الذى يناقش هناك ليس موضوعا خاصا بمصر وحدها ولكنه موضوع الواقع العربى كله .. حتى لو افترضنا أن النتائج النهائية يمكن أن تنحصر بين مصر وإسرائيل فإن كل ما تنتهى إليه مصر ينعكس على العالم العربى كله .

وهذه القوة التى يمثلها السادات كواقع يجب أن تستكمل كأداة يمكن أن يكون لها أثر فى تحديد نتائج الاجتماع . والأداة تتشكل فى مظهر سياسى يجمع كل قوة العرب فى مواجهة كل قوة إسرائيل بدلا من المظهر السياسى الذى نعيشه اليوم والذى يضم جانبا من القوة العربية فى صف القوة الإسرائيلية وكلاهما يريد الفشل للمؤتمر ويريد الشماته فى السادات .

وهناك فارق كبير بين اجتماع السادات وبيجين فى كامب دافيد واجتماعهما الذى سبق أن تم فى القدس أو فى الإسماعيلية .

أى أن الأسباب التى أدت بجانب من الفكر العربى إلى رفض اجتماع القدس والإسماعيلية لا تسرى على اجتماع كامب دافيد .

أن اجتماع كامب دافيد بمعناه الواسع هو نفس الاجتماع الذى كان يمكن أن يتم فى جنيف أو فى أى بلد آخر ويشترك فيه كل رؤساء دول المواجهة مع رؤساء إسرائيل مع فارق أن هذا الاجتماع يرأسه الرئيس الأمريكى بدلا من أن يرأسه فالدهايم سكرتير الأمم المتحدة ، وهو ما يجعله اجتماعا أقوى إذا اعترفنا بأن أمريكا هى القوة التنفيذية بالنسبة لإسرائيل .. كما أن هذا الاجتماع ـ أقصد اجتماع كامب دافيد ـ لا تحضره روسيا التى كان مقدرا أن تحضر مؤتمر جنيف وهذا أيضا ما يجعله اجتماعا أقوى لأن حصر المسئولية فى إحدى القوتين العظميين هو ضمان أقوى ضد الفشل بدلا من أن تلقى كل دولة مسئولية الفشل على الدولة الأخرى ونضيع بين أمريكا وروسيا .

ولهذا لم يتعرض اجتماع كامب دافيد لنفس حملات الرفض التى سبق أن تعرض لها اجتماع القدس واجتماع الإسماعيلية وعلى العكس ، انطلق الجانب الأكبر من القوى العربية يعلن تأييده للسادات ووقوفه بجانبه فى اجتماعه بكارتر وبيجين .

ولكن لا تزال هناك مواقف يمكن أن تستكمل بها القوة العربية .

وأهمها موقف سوريا .

وأهمية سوريا إنها الجبهة الثانية لمصر .

كما أن الأردن هى الجبهة الثالثة .

وبصرف النظر عن لبنان الذى أصبح يمثل الجبهة الرابعة .

ولا يمكن أن نضمن مصير الجبهة المصرية إلا مع مصير الجبهة السورية والجبهة الأردنية ، وهو ما يحول دون تحقيق ما أصبحنا نسميه « الحل المنفرد » بين مصر وإسرائيل ، وهو الحل الذى تتمناه إسرائيل وتتمناه بعض العقول العربية الضيقة التى لا تستطيع أن تقدر أن الحل المنفرد بين مصر وإسرائيل ينتهى إلى اشتراك مصر اشتراكا غير مباشر مع إسرائيل فى موقفها من الأردن وسوريا .

وهذا ما قدره الأردن ودفع الملك حسين إلى تأييد الرئيس السادات فى قبول اجتماع كامب دافيد ، وأن كان ـ كما نشر ـ قد تعهد بعدم الاشتراك فى مباحثات السلام إلا بالاتفاق مع سوريا .

ولكن سوريا ترفض .

ترفض أى تحرك يقوم به السادات ، وهو ما يجعل الكثيرين يقدرون أن الخلاف بين مصر وسوريا ليس خلافا حول مبادىء سياسية ولكنه خلاف سببه العلاقات الشخصية بين السادات والأسد أو سببه العلاقات بين حزب البعث السورى والنظام المصرى.

وربما كان هذا هو ما دفع الأمير فهد بن عبدالعزيز إلى محاولة الجمع بين سوريا ومصر فى موقف سياسى واحد بالنسبة لإسرائيل .

وقد قيل أن سوريا فى الواقع لا ترفض تحركات السادات بالنسبة لتحقيق السلام ولا ترفض على الأقل اشتراكه فى اجتماع كامب دافيد ، ولكنها لا تستطيع أن تعلن تأييدها له .

لماذا ؟

لأن سوريا تخاف العراق ، فلو أعلنت تأييدها للسادات لانطلقت أجهزة العراق تتهمها بأنها مشتركة مع السادات فى كل تحركاته منذ

مبادرته وزيارته للقدس واتخذت من هذا التأييد سلاحا تحارب به الحزب الحاكم فى سوريا بجانب الأسلحة الأخرى التى تحاربه بها.

وربما كان هذا المنطق هو ما دفع الأمير فهد بن عبد العزيز إلى زيارة العراق لعله يستطيع أن يجمع بين العراق وسوريا فى موقف واحد.

ولكن مستحيل ..

إن من الممكن عقد اجتماع بين السادات وبيجين ولا يمكن عقد اجتماع بين السادات والأسد ، أو بين الأسد وصدام حسين .

وهذا فى الوقت الذى كان يأمل فيه الفكر العربى أن تجتمع قوة العرب كلها فى كامب ديفيد وفى مواجهة قوة إسرائيل ، حتى يسهل على كارتر ترجيح القوة الأكبر .

●●●

وربما كان كل ما يعانيه العالم العربى من تمزق وانهيار هو أثر عقدة سياسية أصبحت أقرب إلى العقد النفسية المركبة وهى عقدة نسميها « الوحدة العربية » .

والذى جعل من الوحدة عقدة هو إننا منذ بدأنا المناورة بها وحتى اليوم نضعها فى صورة واحدة هى «وحدة الحكم» .. حتى لو قسمناها إلى مراحل فإنها تكون مراحل تنتهى إلى «وحدة الحكم».

ووحدة الحكم معناها أن يكون هناك حاكم واحد إذا ما تحققت الوحدة بين بلدين أو أكثر .

فمن يكون هذا الحاكم ؟

هل يكون فخامة فلان أم يكون فخامة علان ؟!!!

ومن ناحية أخرى فإننا أصبحنا نعتبر أى خطوة يمكن أن تؤدى إلى وحدة موقف كأنها مقدمة لوحدة الحكم أو لوحدة زعامة .. فإذا اتخذت سوريا موقفا بجانب السادات فى اجتماع كامب دافيد فمعنى هذا إنهاء مهدت للوحدة بين مصر وسوريا ، وبما أن السادات هو الذى يمثل العرب فى الاجتماع فهو إذن أصبح زعيما لسوريا .. ونفس العقدة تنطبق على العراق فلو أيد حزب البعث

العراقى موقف سوريا .. فى لبنان ـ مثلا ـ فمعنى هذا أنه يمهد للوحدة بين العراق وسوريا أو لادماج البعث العراقى فى البعث السورى وبما أن سوريا هى التى تتحمل مسئولية لبنان فهى الزعيمة على العراق .

وهكذا ..

هكذا المأساة التى جعلت العلاقات بين الدول العربية فى الواقع علاقات بين أشخاص الحكام .. لا علاقات بين مبادىء مشتركة ، ولا علاقات لحماية مستقبل مشترك ، ولا حتى علاقات بين شعوب من عرق واحد .. إنها علاقات تحكمها الصلات الشخصية بين الحكام .. كل حاكم يخاف أن يبتلعه الآخر تحت اسم الوحدة كما ابتلع جمال عبدالناصر شكرى القوتلى لتحقيق الوحدة بين مصر وسوريا.

ولهذا ..

وتحت ضغط العقدة المركبة التى تسمى الوحدة العربية .

فشلنا فى اتخاذ موقف فى مواجهة ما يحدد مصيرنا وحتى عندما حاربنا تسلطت العقدة المركبة على صدور بعض الحكام وتخلوا عنا فى الحرب والتفاصيل معروفة .

ورغم ذلك ..

إن اجتماع كامب دافيد يمكن أن يحدد مستقبل المنطقة كلها سواء استسلمت إسرائيل لمطالبنا أو لم تستسلم .. وكل ما نتمناه نحن الذين نقف فى الشارع السياسى بعيدا عن مقاعد الحكام هو أن يستطيع الحكام العرب أن يتخذوا موقفا واحدا بالنسبة لهذا الاجتماع .

مجرد موقف ..

وأن يتحرروا من العقد المركبة ويقتنعوا بأن وحدة الموقف لا تعنى وحدة الحكم ولا وحدة الزعامة ، وأن انتصار السادات ـ لو انتصر ـ لا يعنى انتصارا على غيره من الزعماء العرب ولكنه انتصار على إسرائيل .

وتعالوا نعش الأحلام .. ٧٨/٨/٣٠

فى انتظار المفاجآت

اكتب هذه الكلمة قبل انعقاد اجتماع كامب دافيد .

وكل المؤشرات التى سبقت الاجتماع تؤكد الفشل،

ولم يعد الذين يتمنون النجاح يعتمدون على الواقع ولكنهم أصبحوا يتمنون المفاجآت .. أى أن تحدث مفاجآت تقلب الواقع القائم إلى واقع جديد يمكن أن يفرض على إسرائيل النهاية السعيدة أى الحل السلمى .

والمسئول الأول أو المسئول الوحيد عن هذا الاجتماع هو الرئيس كارتر .. هو صاحب الفكرة وهو صاحب الدعوة ، ولم يقبل السادات وبيجين الفكرة والدعوة اقتناعا ولكنهما قبلا كمرضاة شخصية للرئيس كارتر .

فهل يمكن أن يكون كارتر هو رجل المفاجآت ؟!

لاشك أن كارتر استطاع أن يخلق لنفسه شخصية كرئيس للولايات المتحدة وأهم مميزاتها هى تعريض نفسه للمسئولية المباشرة .. وكان الرئيس السابق نيكسون يضع أمام كيسنجر كمسئول مباشر يستطيع هو ـ أى كيسنجر ـ أن يختبىء وراءه وينسب له الفشل ، وكان اسم كيسنجر أيامها أقوى من اسم نيكسون خصوصا فيما يخص قضية الشرق الأوسط .. ولكن

كارتر لم يترك وزير خارجيته فانس يواجه المسئولية المباشرة وحده ، بل تحمل هو هذه المسئولية المباشرة وأصبح هو صاحب القرارات والتصريحات وبلغ من انفراده بالمسئولية أن بعض هذه القرارات والتصريحات كان يتعارض مع السياسة العامة التى اشترك مع مستشاريه فى تخطيطها حتى اضطر فانس أكثر من مرة إلى تصحيح وإعادة صياغة تصريحات الرئيس كارتر ، وهو ماأدى إلى أن رسم بعض المعلقين صورة لكارتر كأنه لا يزال تلميذا فى روضة أطفال السياسة الدولية فى حاجة لأن ينهره أستاذه فانس وأستاذه برجينسكى بين كل تصريح وآخر .

ولاشك أن تحمل كارتر المسئولية المباشرة جعله يبدو وكأنه رجل المفاجآت ، والدعوة إلى اجتماع كامب دافيد كانت فى ذاتها مفاجأة لكل الأطراف بل قيل إنها فكرة فاجأ بها كارتر حتى أقرب مستشاريه .. أى فكرة وردت نتيجة خاطر جرىء لا نتيجة دراسة تفصيلية دقيقة سبقتها وهو ما دعا بعض مستشارى البيت الأبيض وبعض أعضاء مجلس الشيوخ إلى طلب تأجيل موعد هذا الاجتماع حتى تتم دراسة وإعداد مقدماته .. ورفض كارتر التأجيل .

وإذا كانت الدعوة إلى اجتماع كامب دافيد تعتبر مفاجأة .. فما هى المفاجآت التى يمكن أن يكون قد أعدها كارتر حتى يحقق النجاح لهذا الاجتماع ؟!

من السذاجة السياسية أن نتصور أن كارتر سيهدد بوقف المعونة العسكرية أو الاقتصادية عن إسرائيل إذا لم تستسلم لقرار مجلس الأمن ٢٤٢ وتنسحب إلى آخر حدود ٦٧ .. فكارتر يحرص دائما على تأكيد « العلاقة الممتازة » التى تربط إسرائيل بأمريكا ويضطر كثيرا إلى إصدار تصريحات متعارضة فهو فى يوم يعلن أن أمريكا تعتبر شريكا كاملا فى القضية لأن المصالح الأمريكية تفرض عليها هذه المشاركة ، وفى ثانى يوم يصرح بأن السلام لا يمكن أن يتحقق إلا بالمفاوضات بين الطرفين ودون تدخل شريك

ثالث .. أى أنه يقول الكلام الذى يريده السادات ثم يعود ويقول الكلام الذى يريده بيجين .. وهذا الحرص من كارتر على اكتساب ثقة إسرائيل لا يمكن أن يفسح المجال لأى تصور بأن كارتر يمكن أن يهدد بوقف المعونات الأمريكية عن إسرائيل .

ولا يمكن أيضا تصور أن المفاجأة التى أعدها كارتر هى التخلص من بيجين فى آخر لحظة كرئيس للوزراء وإحلال رئيس آخر مكانه يوافق على ما تريده أمريكا .

وقد حاولت السياسة الأمريكية التخلص من بيجين فعلا على اعتبار أنه شخصية قديمة متزمتة متطرفة تؤمن بأن الصهيونية خلقت اليهودى المحارب ولا يمكن أن تعترف باليهودى المسالم وأن ما أخذه اليهودى المحارب لا يمكن أن يفقده اليهودى المسالم .. ولكن بيجين استطاع أن يكون بتطرفه أقوى من المحاولات الأمريكية التى تحاول عزله ، واستطاع أن يكسب أغلبية جديدة تؤيده .

ثم لعل كارتر اكتشف أن تغيير بيجين لا يعنى تغيير الإصرار الإسرائيلى فكل القيادات الإسرائيلية قد تختلف مع بيجين فى أسلوبه السياسى ولكنها لا تختلف معه فى الهدف خصوصا فيما يمس احتفاظ إسرائيل بالسيطرة الكاملة على الضفة الغربية وقطاع غزة والاحتفاظ بالقدس كعاصمة موحدة لإسرائيل .

وبعد هذا فإذا كانت هناك مفاجآت فلعلها أبعد من أن يتصورها الفكر السياسى ..

●●●

وبصرف النظر عن المفاجآت فلاشك أن المنطق الذى يعتمد عليه كارتر هو منطق المصالح الأمريكية فى المنطقة .

وقد اعتمد كارتر على هذا المنطق عندما فرض على مجلس الشيوخ الأمريكى الموافقة على اتفاقية بيع الطائرات الحربية للسعودية ومصر ..

فما هى المصالح الأمريكية الأهم فى المنطقة ؟

لا أعتقد أن البترول هو الأهم ..

إن الأهم هو الموقع الاستراتيجى للمنطقة ، وهو الموقع الذى أصبح معرضا لعواصف سوفيتية استطاعت أن تقتلع عددا من المراكز الأمريكية وأن تفرض على الوضع الدولى حزاما مشتعلا من النار يمتد من أنجولا على الشاطىء الغربى لأفريقيا حتى أفغانستان فى آسيا .. وينطلق الشرار من هذا الحزام وتنطلق الحرائق فى اليمن وفى إيران وفى الحبشة وفى زائير و .. و ..

وإذا قدرنا تأثير الحزام السوفيتى على العالم العربى باعتباره الجانب المواجه لإسرائيل لوجدنا أنه حتى اليوم لا يزال أضعف من أن يفرض سيطرته وأن الجانب المقاوم للسوفيت لا يزال هو الأقوى.. ربما لأن دول الحزام السوفيتى كاليمن الجنوبية وليبيا والجزائر والعراق وسوريا كلها لا يجمعها اتجاه واحد وأن تقاربت فى الاتجاهات كما أنها دول لا تستطيع أن تتفاهم بعضها مع بعض أو أن تكون من بينها جبهة واحدة ، بل إن الخلاف بينها جبهة واحدة ، بل إن الخلاف بينها يصل إلى حد القتال .. وقد حاولت روسيا أن تجمع مؤتمرا من هذه الدول كنوع من التوازن مع مؤتمر كامب دافيد ولكنها فشلت فى أن تجمع دولتين أو ثلاثا من هذه الدول التى تسمى دول الرفض فى اجتماع واحد وعلى مائدة واحدة.

ولكن هذا الحزام الروسى يمكن أن يستجمع كل قواه إذا فقد الجانب الآخر من الدول العربية ثقته فى أمريكا وأمله فى استرداد الأرض التى استولت عليها إسرائيل .

أى أن أمريكا وهى تحاول الاحتفاظ بثقة أصدقائها من الدول العربية إنما تضع نفسها فى حالة دفاع عن النفس ضد تسلل الحزام السوفيتى المشتعل ..

والطريق الوحيد لاحتفاظ أمريكا بأصدقائها العرب هو ممارسة ارتباطها بإسرائيل للوصول إلى حل سلمى يعيد الأرض لأصحابها.

وإذا لم يتحقق ذلك أى إذا أصبح الفشل واقعا فمن السهل بعد ذلك اشتعال الحزام السوفيتى .. خصوصا وأن مصر بعد فترة طالت أو قصرت لا تستطيع أن تستسلم للفشل الأمريكى ، وإذا تحركت مصر للبحث عن طريق آخر فقد تغير واقع العالم العربى كله .

وقد صرح كارتر بأنه يخشى أن فشل مؤتمر كامب دافيد أن يؤدى الفشل إلى اشتعال الحرب من جديد .

ولم يفسر كارتر نوع الحرب التى يخشاها .

هل هى حرب بين العرب وإسرائيل .

أم هى حروب داخل العالم العربى كالحرب التى تدور الآن بين سوريا وفريق من اللبنانيين أو كالقتال الذى يحدث بين ليبيا وتشاد أو كالحرب التى يمكن أن تحدث بين الحبشة والسودان أو .. أو ..

المهم أنها دائما حرب بين الوجود السوفيتى الدولى والوجود الأمريكى .

●●●

وأخيرا فإن اجتماع كامب دافيد هو فى الواقع اجتماع بين كارتر وبيجين بحضور السادات .. حتى أنه يمكن تصور أن الطرفين المختلفين هما أمريكا وإسرائيل وأن مصر هى الشريك الكامل .

وكارتر يتحدث باسم المصالح الأمريكية .

وإسرائيل ترفض أن توضع المصالح الأمريكية فى وضع يتعارض مع أطماعها .. وتحرص وتصمم على أن تكون المصالح الأمريكية مكملة للأحلام الصهيونية .

والفكر السياسى عندما يحاول أن يبحث عن نتائج كامب دافيد لا يجد إلا أن يعيش فى انتظار المفاجآت .

٧٨/٩/٦

عندما نعيش فى الخيال السياسى

لنتصور - مجرد تصور - ما يمكن أن يحدث إذا نجح اجتماع كامب دافيد نجاحا كاملا .. أى إذا انسحبت إسرائيل من كل الأراضى المحتلة واعترفت للفلسطينيين بحق إقامة دولة داخل فلسطين .. ثم لنتصور - مجرد تصور - ما يمكن أن يحدث إذا فشل كامب دافيد فشلا كاملا .. أى عاد السادات وبيجين بنفس الوضع الذى ذهبا به .

فإذا تحقق النجاح :

● تزداد قوة الارتباط بالسياسة الأمريكية داخل المنطقة .

● تزداد قوة مواجهة التسلل السوفيتى فى المنطقة وتقبل مصر أن تكون قوة ضاربة للدفاع عن المناطق المعرضة للانقلابات الماركسية.

● يهتز موقف نظم الحكم العربية المرتبطة بالخط السوفيتى لأن الرأى العام العربى يصبح مؤمنا بأن الحل دائما فى يد أمريكا وأن روسيا لا تستطيع شيئا مهما قدمت ومهما ادعت .. وتصبح هذه النظم العربية في حالة دفاع عن النفس وهو ما يدفعها إلى الدخول فى صراعات مع الدول العربية الأخرى المرتبطة بالصداقة الأمريكية وإلى بذل مجهود أكبر فى رفض أى اتفاق مهما كانت قيمة نجاحه

وتسليط القوى المدمرة الإرهابية على تأكيد هذا الرفض .. أى أن العالم العربى يمر فى حالة صراعات داخلية أكبر مما هى قائمة الآن إلى أن يتحدد وضع ومصير هذه النظم العربية الرافضة .

● تستمر المعارك بين الفلسطينيين بعضهم وبعض وبين جانب من الفلسطينيين والأردن .

● ينعكس النجاح على الوضع داخل لبنان فإن إسرائيل ستضطر إلى وقف إمداداتها لجانب من القوى المتصارعة وتصبح المعارك مقصورة على اللبنانيين والسوريين خصوصا إذا أصرت سوريا على الاحتفاظ بنفوذها ووجودها داخل لبنان .

● تتجه معالم الوحدة العربية إلى الشكل المظهرى كما كانت أيام عبد الناصر ، لأن نجاح كامب دافيد سينسب للسادات وسيتولد لدى بعض الحكام نوع من الخوف من زعامة السادات ، وستنطلق المعارك الشخصية التى يبدأها بعض الحكام العرب ضد السادات .

● سيتكرر نفس ما حدث أيام اتفاقية فك الاشتباك الثانى ، أى ستبدأ مصر فى تنفيذ اتفاقية كامب دافيد من جانبها وتشاركها الأردن فى تنفيذ الجانب الذى يخصها فى حين ترفضها سوريا وتسلط القوى الفلسطينية التابعة لها لرفضها ، وبعد عام واحد تعود سوريا وتقبل الاتفاقية وتسكت القوى التى كانت تتحرك .

● تبدأ عملية تنشيط واسعة للأوضاع الاقتصادية والعمرانية فى البلاد العربية ، ولكن هذه العملية تواجه بأزمات حادة نتيجة محاولة إسرائيل التوسع الاقتصادى داخل البلاد العربية ومحاولاتها استغلال السلام لفرض سيطرتها الاقتصادية .. وهذا هو الهدف الرئيسى الذى ستسعى إليه إسرائيل لو قبلت توقيع اتفاقية سلام .

● تزداد قوة العناصر المتطرفة التى ترفض تثبيت القضية منذ عام ٦٧ أى الاعتراف بالحدود التى وصلت إليها قبل حرب ٦٧ وتريد أن تعود بالقضية إلى قانون التقسيم عام ٤٧ أى أن تعود حدود إسرائيل إلى ما حدده قرار التقسيم أو إقامة دولة علمانية فى

فلسطين كلها .. وستقوم هذه العناصر بعمليات داخل إسرائيل ، ثم ستكون سببا فى استمرار القلاقل الداخلية فى أكثر من بلد عربى .

● ستدعى إسرائيل إنها تدافع عن نفسها ضد هذه التكتلات المتطرفة وإنها ترد على العمليات التى يقومون بها داخل أرضها فتقوم من جانبها بضربات داخل البلاد العربية أو على حدودها .

● وبعد قياس نتائج النجاح فى كامب دافيد فإن أكثر التقديرات تفاؤلا يقدر استمرار السلام فى المنطقة لمدة ٢٥ عاما كحد أقصى وبعدها تقوم حرب كاملة بين العرب وإسرائيل إلا إذا سبقتها حرب عالمية .. ولأن العرب - وإسرائيل مقتنعون بهذا التقدير فإن كلا منهما يبقى منذ اليوم الأول على حذر من الآخر وكل منهما يستعد لملاقاة الآخر وقد تصل حدة العلاقات بعد سنوات قريبة إلى أن يصبح الحل الوحيد هو فرض قوى دولية على كل الحدود مع إسرائيل وهى فى الغالب قوى أمريكية تحت قناع قوى دولية بحجة الحرص على السلام وعلى استمرار فتح الحدود واستمرار التعامل بين العرب وإسرائيل .

هذه هى بعض النتائج التى يمكن أن تترتب على نجاح كامب دافيد .. وربما كانت هذه التصورات هى نفسها التى تحول دون تحقيق هذا النجاح .. ثم ..

إذا فشل اجتماع كامب دافيد :

● تفقد أمريكا ثقة الشعوب العربية وهى الآن تتمتع بثقة الأغلبية منها .. ولن يكون لإلقاء مسئولية الفشل على إسرائيل قيمة لأن الشعوب العربية تؤمن بأن إسرائيل لا تساوى شيئا بلا أمريكا ، فإذا استسلمت أمريكا للفشل فمعنى ذلك إنها هى المسئولة عن هذا الفشل .

● والنتيجة الحتمية هى اهتزاز نظم الحكم العربية المرتبطة بالصداقة الأمريكية ، وهى نظم ستجد نفسها أمام خيارين .. إما أن تتخلى عن صداقة أمريكا ردا على فشلها وإما ستجد نفسها فى حالة دفاع داخلى عن النفس ضد شعبها .

● يعتبر هذا الفشل انتصارا لروسيا فإن كل النظم العربية التى تعيش على صداقة موسكو ستبقى قوية وتزداد قوة ، وهذا يفسح لموسكو مجالا أوسع لتحركات داخل البلاد العربية الأخرى لفرض أصدقائها واتباعها على الحكم .

● وفى الوقت نفسه فإن الفشل سيقنع الدول العربية ومن بينها مصر على أن الطريق الوحيد هو طريق الحرب .. والحرب تحتاج إلى أسلحة .. وأمريكا لا يمكن أن تعطيك أسلحة تحارب بها إسرائيل فيضطر أنور السادات كما اضطر جمال عبدالناصر أن يدير وجهه ناحية روسيا .. وياداهية دقى ..

● وإذا كان الفشل يعتبر نجاحا لروسيا فهو فى الوقت نفسه يعتبر نجاحا لإسرائيل .. فالفشل يحفظ لإسرائيل كل ما تحتله من أرض وفى الوقت نفسه يجعل أمريكا أكثر اعتمادا عليها ، فأمريكا تعلم أن الفشل يفقدها ثقة النظم العربية وهى مضطرة - كما كانت - مادامت قد فقدت الثقة أن تعتمد على إسرائيل لحماية وجودها ومصالحها فى المنطقة .

● العنصر الوحيد الذى يمكن أن يخفف من انعكاس الفشل على أصدقاء أمريكا هو أن تتحمل أمريكا مسئولية هذا الفشل ، وتتخذ أمريكا وحلفاؤها من الدول الغربية إجراءات ضد إسرائيل بحيث تكون النتيجة فى صالح الدول العربية .

وبعد ...

هذه مجرد تصورات أو تخيلات لما يمكن أن ينتهى إليه اجتماع كامب دافيد .. ولا أحد قطعا يستطيع أن يجزم بما سينتهى إليه .. إن كامب دافيد أصبح أشبه بغرفة عمليات والعالم كله فى حالة وضع .. ولا أحد يدرى هل المولود سيكون ولدا أم بنتا ، وهل ستكون الولادة سهلة أم سيضطر الدكتور كارتر إلى إجراء عملية قيصرية .

٧٨/٩/١٣

الشخصية الرابعة فى كامب دافيد

لعل الكثيرين لم يلاحظوا أن اجتماع كامب دافيد ضم شخصية رابعة من شخصيات القمم بجانب كارتر والسادات وبيجين رغم أن هذه الشخصية الرابعة لم تكن موجودة بذاتها داخل قاعة الاجتماع.

وأقصد الملك حسين ملك الأردن.

وكان الملك حسين هو المركز الرئيسى الذى تنتهى إليه كل الاقتراحات والمناقشات التى تعرض على المؤتمر.. ما هو موقف حسين من هذا الاقتراح.. وما هو رأى حسين.. وهل يقبل حسين.. أم هل يرفض حسين ؟

ومعروف أن الموضوع الرئيسى الذى دارت حوله جهود الرئيس كارتر هو مصير الضفة الغربية وقطاع غزة.. وهو نفسه الموضوع الذى يهدد بفشل المؤتمر منذ يومه الأول.

ولا شك أن السؤال الأول الذى كان يتبادر إلى الفكر السياسى هو : من المسئول من بين العرب عن الضفة الغربية وقطاع غزة.. أو مَنْ منْ العرب يدعى لنفسه هذه المسئولية؟

وإسرائيل تنكر أن هذا القطاع يمكن أن ينسب لأى ملكية عربية فقد كان يتبع السلطة العثمانية أيام الأتراك، ثم أصبح يتبع السلطة

البريطانية، ثم بعد التقسيم لم تقم فيه دولة فلسطينية عربية فى مواجهة دولة إسرائيل، إنما وضعت الضفة الغربية تحت إدارة المملكة الأردنية، ووضع قطاع غزة تحت إدارة المملكة المصرية.. ولم يكن حق الملك عبدالله فى الضفة الغربية يزيد عن حق الملك فاروق فى قطاع غزة.. ولذلك ظل القطاعان لا يحمل أحدهما شعار الدولة، بل ظل أحدهما يحمل لقب «ضفة» وبقى الآخر يحمل لقب «قطاع»!!

هذا ما تقوله إسرائيل.

ولعل فيما تقوله إسرائيل ما يسجل أكبر خطأ وقعت فيه السياسة العربية والقيادات العربية عندما رفضت إقامة دولة فلسطين مع قرار التقسيم فى مواجهة دولة إسرائيل، بحجة أننا نرفض قرار التقسيم ونريد فلسطين كلها دولة عربية.. هذا ما كان يقال أيامها، وأن كان يقال أيامها أيضا أن الاستراتيجية الصهيونية استطاعت أن تستغل الطموح الشخصى للملك عبدالله وللملك فاروق لتحول دون إقامة دولة فلسطين حتى مع الاستسلام لقرار التقسيم وحتى تظل فلسطين كلها وليس فيها دولة قائمة بذاتها إلا دولة إسرائيل.

إنها مجرد خواطر تاريخية ترد على الفكر السياسى وأنا أكتب وأسجل.

المهم.. أن الواقع فرض نفسه داخل فلسطين وأصبحت الضفة الغربية جزءا من الأردن وقطاع غزة جزءا من مصر مهما اختلفت النظم الإدارية التى يقوم عليها هذا الواقع.. وليس أوقع كدليل إثبات على أن الضفة الغربية كانت أردنية من أن الجيش الأردنى بدأ حرب ٦٧ من فوق أرضها.. لم يكن هذا الجيش يحمل اسم الجيش الفلسطينى ولكنه يحمل اسم الجيش الأردنى، رغم إننا نعلم أن أغلبية رجال الجيش هم من الفلسطينيين.

ومفروض بعد هذا أن اتصالات خارجية تخص الضفة الغربية إنما تتم عن طريق دولة الأردن.. خصوصا بعد هزيمة ٦٧.. لأن

المسئول عن الهزيمة هو الأردن والمسئول عن استرداد الأرض وتغطية الهزيمة هو الأردن.

ولكن..

لا شك أنه بعد هزيمة ٦٧ واهتزاز الوضع فى الأردن والوضع فى مصر تحت تأثير وضغط الهزيمة، أن بدأت الشخصية الفلسطينية تستجمع مقوماتها وتبرز كشخصية قائمة بذاتها بين الشخصيات العربية.. لا كشخصية دولة ولكن كشخصية شعب ثائر محارب يطالب بحقه وتعبر عنه وعن كيانه منظمة التحرير الفلسطينية.

وكان من أقوى التطورات لصالح القضية هو تضافر الجهود العربية كلها فى إبراز وتأكيد هذه الشخصية الفلسطينية القائمة بذاتها، حتى اعترف بها فى اغلبية دول العالم، كما اعترف بوجودها داخل الأمم المتحدة، ووصل ياسر عرفات إلى أن القفى كلمة فى الأمم المتحدة كرئيس أى دولة أخرى.. ولكن.. الذى عجزت الشخصية الفلسطينية عن تحقيقه خلال هذه الفترة هو إعلان نفسها كدولة، حتى لو كانت دولة فى المنفى رغم الالحاح المتواصل عليها من كثير من المفكرين والمسئولين العرب لإعلان هذه الدولة التى كان يمكن أن تكون أقوى فى تمثيل الشعب الفلسطينى وخصوصا فى الجمع بين الفلسطينيين المقيمين داخل فلسطين والمقيمين خارج فلسطين.. وللأسف.. كانت الأسباب التى حالت دون إعلان هذه الدولة قائمة على حساسية العلاقات بين المنظمات الفلسطينية المتعددة المذاهب والأهداف.

المهم..

وصل التطرف فى تأكيد الشخصية الفلسطينية المستقلة إلى أن اتخذ الرؤساء العرب فى مؤتمر عقد بالرباط قرارا بأن تعتبر منظمة التحرير هى الممثل الوحيد لفلسطين وللفلسطينيين.

معنى هذا أن كل ما يخص فلسطين يجب أن تقرره منظمة التحرير.

ومعنى هذا أن أى محادثات وعلى أى مستوى لا يمكن أن يعترف بها إلا إذا كانت محادثات مع منظمة التحرير.

ومعنى هذا أيضا إعفاء الملك حسين ودولة الأردن من مسئوليتهما عن الضفة الغربية، وإعفاء أنور السادات ومصر من مسئوليتهما عن قطاع غزة.. ليس من حق الملك حسين أن يتحدث عن الضفة الغربية وليس من حق أنور السادات أن يتحدث عن قطاع غزة.

وكان هذا من أكبر الأخطاء التى وقعت فيها القيادات العربية وخصوصا إذا قدرنا أن دوافع هذا القرار لم تكن أكثر من محاولة لتجسيم الشخصية الفلسطينية واكتساب موقف المنظمات الفلسطينية.

وقد عارضنا أيامها هذا القرار رغم أن القيادة المصرية كانت تؤيده وكانت مشتركة فى اتخاذه.. وقلنا فيما كتبناه أيامها إننا يجب أن نواجه إسرائيل بحكم الواقع وأن نحتفظ بآمالنا وأهدافنا البعيدة عن الواقع لأنفسنا.

والواقع الذى يعترف به معنى قرار مجلس الأمن هو أن الملك حسين هو المسئول عن الضفة الغربية.. هو الذى يتحمل مسئولية الحرب فوق أرضها ومسئولية استرداد هذه الأرض. فإذا وصلنا إلى استرداد الأرض فلا شك أن إسرائيل ستشترط أن ترد الأرض إلى نفس النظام الذى أخذتها منه.. أى إلى النظام الملكى الأردنى.. وأيضا بالنسبة لقطاع غزة فإن إسرائيل لا يمكن أن ترده ـ لو حدث وقبلت رده ـ إلا للنظام المصرى.

أما الهدف الذى يحقق آمالنا فهو أن نخلق من قطاع غزة ومن الضفة الغربية دولة فلسطينية كاملة ذات شخصية قائمة بذاتها.. وهذا يتحقق من خلال مسئوليتنا عن أنفسنا.. أى يتحقق من خلال الملك حسين وأنور السادات لا من خلال إسرائيل ومناحم بيجين.

قلنا هذا الكلام ولم يقنع أيامها أحد فى جو من التطرف والمزايدة بالشعارات.

ووافق الملك حسين على القرار.. لم يكن يستطيع أن يرفض أو حتى يعترض.. أنه حاكم يعفى من مسئوليته.. يعزل عن فلسطين.

والأثر الأخطر لهذا القرار أن إسرائيل رحبت به بعد أن فسرته التفسير الذى تريده.. فبما أن الأردن لم يعد مسئولا عن الضفة الغربية وبما أن إسرائيل لا تعترف بأى كيان قائم بذاته يمثل الفلسطينيين ويمثل هذه الأرض، فقد أصبحت الضفة ملكا خالصا لإسرائيل.

وأكثر من ذلك.

ارتفعت فى إسرائيل نغمة كانت قد خفتت منذ زمان طويل.. فبما أن العرب قد اعترفوا أن الملك حسين ليس مسئولا عن فلسطين، وبما أن الملك حسين أيضا والعائلة الهاشمية كلها ليست من أصل أردنى إنما تولت حكم الأردن من خلال التقسيم والتوزيع البريطانى.. فلماذا لا يعفى الملك حسين أيضا من حكم الأردن وتحل محله دولة فلسطينية وحكم فلسطينى خالص.. أن إسرائيل توافق على إقامة دولة فلسطينية على الضفة الشرقية للأردن أى مكان دولة الأردن.

واذكر أن آخر من قال هذا الكلام هو شارون.

وهكذا ضاعت خطوط القضية وبدأ المنطق الإسرائيلى يتغلب على المنطق العربى.. إلى أن اضطرت القيادة العربية بعد أن بدأت المحادثات المباشرة بين مصر وإسرائيل إلى العودة إلى الاعتراف بالواقع واعفت نفسها من قرارات مؤتمر الرباط، وأعلنت أن الملك حسين هو المسئول فيما يخص الضفة الغربية.

أى مطالبة إسرائيل بإعادة أرض الضفة الغربية إلى الأردن لا إلى منظمة التحرير.

والواقع أن الذى أعلن هذا القرار هو أنور السادات وحده، وحتى لو كان بين باقى الرؤساء العرب من يوافقه ويؤيده ـ وأنا أعلم أن

هناك أكثر من دولة توافق السادات بما فيها سوريا.. إلا أن أحدا لم يعلن هذا التأييد.

والملك حسين قبل من جديد ـ وبعد أن أطمئن إلى موقف أكثر من رئيس عربى ـ أن يتحمل مسئولية الضفة الغربية ويتحدث باسمها.

ولكن..

إن ما تعرضه إسرائيل ليس إعادة أرض الضفة الغربية إلى الأردن.. إن ما تعرضه يمثل صورة مائعة لا يطمئن لها أحد.. كل ما تعرضه أن يشاركها الأردن فى الإشراف من بعيد على الحكم الذاتى للضفة الغربية ولمدة خمس سنوات وبعدها يحدث ما يحدث.

فهل يقبل الملك حسين هذا العرض.

إن أنور السادات فى كامب دافيد لا يستطيع أن يقبل أو يرفض إلا بالاتفاق مع الملك حسين.

ولذلك اشترك الملك حسين فى الخطوات التمهيدية لاجتماع كامب دافيد.. وكان على اتصال مستمر بالرئيس كارتر والرئيس السادات.. ثم استمرت هذه الاتصالات خلال انعقاد الاجتماع.

●●●

وأنا أكتب هذه الكلمة قبل أن ينتهى اجتماع كامب دافيد.. ولا أريد أن أترك نفسى لتخيل ما يمكن أن ينتهى إليه.

ولكنى فقط أردت أن أسجل أنه كانت هناك فى هذا الاجتماع شخصية رابعة لها تأثير مباشر فيما يمكن أن يتخذ من قرارات حتى أن معظم المعلقين كانوا يتساءلون عن موقف الملك حسين قبل أن يحددوا تخيلهم لما يمكن أن ينتهوا إليه فى كامب دافيد.

٧٨/٩/٢٠

حتى تكون الأحداث فى صالح العرب لا فى صالح إسرائيل

أعتقد أن الفكر العربى النظيف يتمنى أن تستمر المناقشات حول نتائج كامب داقيد مهما اشتدت ومهما انقسمت بين الرفض والقبول، دون تبادل الاتهامات.. وأقصد اتهام أنور السادات.. فإن الاتهام يعبر غالبا عن عجز من يوجهه، لأن الاتهام سهل والصعب هو الاستمرار فى مناقشة موضوعية لاستكمال ما وصلنا إليه.

ولا شك أننا وصلنا إلى شىء.

ولا شك أيضا أننا لم نخسر شيئا.

وما وصلنا إليه يعتبر كسبا بالنسبة للحالة القائمة بيننا وبين إسرائيل، إن لم يكن كسبا كبيرا بالنسبة لما كنا نتمناه.

ويجب أن نقدر أننا وصلنا بلا حرب ولكن بالمناقشة.. والوصول بالمناقشة كما يقال وكما ردد بيجين أصعب من الوصول بالحرب.. أى أننا لم نكن قوة تفرض إرادتها ولكننا قوة يحسب حسابها.

وقد تولى أنور السادات المناقشة وهو يجتاز ظروفا شاذة لم يكن يستطيع أى مفاوض أن يتحملها، فقد كان يتولى مناقشة الوضع العربى كله فى حين أنه يقف وحده بين كل الدول العربية..

والذين ضده يثيرون حوله حملات عنيفة والذين معه صامتون فإذا تحركوا اكتفوا بالابتسام.. أقصد الابتسام السياسى.

ورغم هذا استطاع أنور السادات أن يستمر فى المناقشة إلى أن وصل إلى مركز القوة الذى يمكن أن يحقق من خلاله شيئا.. أى شىء.. ومركز القوة هو الوصول إلى تحميل الولايات المتحدة الأمريكية المسئولية كاملة.. وهو المركز الذى كنا نسعى إليه منذ أواخر أيام جمال عبدالناصر بعد أن جربنا كل مراكز القوى التى تصورنا أنها يمكن أن تتحمل المسئولية بعيدا عن أمريكا وتفرض إرادتها على إسرائيل.. جربنا الاعتماد على مجلس الأمن.. وجربنا الاعتماد على مجموعة الدول الخمس الكبار.. وجربنا الاعتماد على الاتحاد السوفيتى وحده.. ثم جربنا الاعتماد على الاتحاد السوفيتى وأمريكا معا فى اتفاقية مشتركة.. و.. و.. مررنا بكل المراكز التى تصورنا إنها يمكن أن تكون قوة تؤثر على إسرائيل.. ولكن لا شىء.. لم يعد هناك مركز يمكن أن نعتمد عليه إلا أمريكا كقوة قائمة بذاتها.. وهو نفس المركز الذى تعتمد عليه إسرائيل بل هو المركز الذى تستولى عليه إسرائيل وتمتص كيانها من خلاله.

واستطاع أنور السادات أن يضع نفسه بجانب إسرائيل داخل هذا المركز.. ولا أعنى أن مصر أصبحت بالنسبة لأمريكا فى نفس وضع إسرائيل، ولكنها استطاعت أن تجعل السياسة الأمريكية تحسب حسابها عندما تحسب حساب إسرائيل.. بل إن أنور السادات استطاع أن يجعل السياسة الأمريكية تحسب حساب كل الدول العربية - لا مصر وحدها - عندما تحسب حساب إسرائيل.. وأكثر من ذلك أصبحت السياسة الأمريكية تحسب حساب مستقبل أفريقيا كلها وهى تحسب حساب إسرائيل.

وأصبح هذا هو المركز الذى يتحرك فيه أنور السادات فى مواجهة إسرائيل منذ أيام الرئيس نيكسون.

ولكن إسرائيل قوية داخل الولايات المتحدة.

وإسرائيل لا تريد السلام.. إن السلام ليس فى صالحها.. وأعتقد أنه ليس فى صالحها حتى اليوم وبعد أن وقعت اتفاقية كامب داڤيد.

والذى خططه أنور السادات أنه دخل فى معركة سياسية مع إسرائيل داخل الولايات المتحدة.

وأعتقد أن مبادرة السادات بزيارة القدس لم يكن دوافعها أو هدفها الأساسى هو إزالة العقدة النفسية بين العرب واليهود ـ كما قيل ـ ولكن كان هدفها الأساسى هو تحقيق انتصار سياسى على إسرائيل داخل الولايات المتحدة.. وهو ما تحقق فعلا.

وتعبت السياسة الأمريكية فى التحايل على إسرائيل.. وكانت مهما دفعت ـ وقد دفعت الكثير ـ لا تخرج بشىء إلا بمزيد من المشاكل.. إلى أن قرر رئيس مبتدىء فى السياسة أن يندفع بجرأة الشباب السياسى ويتحمل المسئولية وحده فيعقد اجتماعا مستمرا لمدة ثلاثة عشر يوما بنهارها وليلها، ويسلط كل قوى الولايات المتحدة ليصل إلى شىء يمكن أن يسمى اتفاقية سلام.

●●●

ماذا وصلنا إليه.

لا يمكن أن يسمى ما وصلنا إليه حلا منفردا.. فالحل الذى قبلته مصر يمكن أن يطبق كما هو على سوريا.. وهو ما سجل فى تفسير القرار.. كما أن الحل يشمل تحديد مصير الضفة الغربية وقطاع غزة ومستقبل الشعب الفلسطينى.

وقد ترفض سوريا أو الأردن أو الفلسطينيون قرارات كامب داڤيد، ولكنها ترفضها كحلول تشملها لا كحل منفرد يشمل مصر وحدها.. أى أن الخلاف فى هذه الحالة لا يكون بين اعتبار الحل منفردا أو شاملا.. ولكنه يكون خلافا بين دولة قبلت هذا الحل الشامل ودولة لم تقبله.

ثم..

ما هو تقييم الاتفاقية بين مصر وإسرائيل.. هل كان هذا هو ما تريده مصر ؟

إننى تعودت دائما أن أعتبر إسرائيل قوة استعمارية وتعودت أن أشبه الأحداث التى تجرى بيننا وبين إسرائيل بما كان يجرى بين مصر وبريطانيا أيام الاستعمار الانجليزى.. والدولة الاستعمارية لا يمكن أن تجلو بجيوشها دون أن تفرض شروطها ما دامت تنسحب بالمفاوضة لا بالهزيمة وفرض القوة.. وعندما قبلت بريطانيا الانسحاب من مصر عام ١٩٥٤ وقد انسحبت تحت ضغط أمريكا كما تنسحب إسرائيل اليوم.. اشترطت فى الاتفاقية التى قبلها ووقعها جمال عبدالناصر شروطا كثيرة كان من بينها حق العودة لاحتلال منطقة القنال بجيوشها إذا قام احتمال حرب أو إذا هددت الحدود التركية.. وقبل عبدالناصر افتراض أن تعود الجيوش الأجنبية لاحتلال مصر لأنه كان يضع قبل الافتراض تحقيق الجلاء الفعلى عن مصر وبعدها ننتظر الأحداث.. وقد حررت الأحداث مصر من هذا القيد بعد اعتداء ١٩٥٦ وبعد تدخل أمريكا أيضا.

ولا شك أن اتفاقية الجلاء الإسرائيلى عن سيناء تفرض شروطا تقيد حرية مصر.. كتقييد حرية توزيع وتنقل القوات المصرية على أرض سيناء المصرية.. بل إن اشتراط التبادل الدبلوماسى والاقتصادى والثقافى كان لا يمكن أن يشترط للجلاء، ورغم ذلك قبل السادات توقيع الاتفاقية كما سبق أن قبل عبدالناصر اتفاقية ١٩٥٤.. فالمهم هو جلاء القوات الإسرائيلية عن الأرض المصرية وبعدها ليحدث ما يحدث.

وإذا طبقنا نفس المنطق الاستعمارى على الاتفاقية الخاصة بالضفة الغربية وغزة لوجدنا أنها أقرب إلى تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ الذى أصدره الانجليز وقرروا فيه إلغاء الحماية البريطانية عن مصر، وإلغاء الحكم العسكرى، ومنح مصر الاستقلال مع بقاء قوات الاحتلال ومع احتفاظ بريطانيا بمسئولية تأمين المواصلات والدفاع عن مصر وحماية المصالح الأجنبية.. وهذا مع الفارق الكبير.. فبريطانيا أصدرت تصريح ٢٨ فبراير من جانب واحد أى

بلا اتفاق كما حدث مع إسرائيل.. كما أن بريطانيا لم تحدد فترة للجلاء عن مصر وإسرائيل حددت فترة خمس سنوات يمكن أن تتفق بعدها على الجلاء.

وربما كانت إسرائيل تعتمد وهى تقبل الحكم الذاتى لأهالى الضفة وغزة على نفس ما اعتمدت عليه بريطانيا عندما تركت مصر للحكم الذاتى.. فقد اشعل هذا الحكم الذاتى المعارك بين القيادات والأحزاب المصرية مما خفف عن بريطانيا ثقل الثورات الشعبية واستمر احتلالها لمصر بعد ذلك ثلاثين عاما.. لعل إسرائيل أيضا تعتمد على ما يمكن أن يقع بين الفلسطينيين من خلافات للسيطرة على الحكم الذاتى حتى تبقى.

المهم.. أن قبول هذه الاتفاقية الخاصة بالضفة وقطاع غزة لم يكن تحقيقا لما يريده أى عربى، ولكنه كان خطوة نقبلها تحت ضغط الأوضاع التى يعيشها الفلسطينيون والتى سبق أن تحدثت عنها كثيرا.

وربما تساءل البعض لماذا لا يتم الجلاء عن الضفة الغربية كما تم عن سيناء ما دام الحل حلا شاملا.. وهو تساؤل يتجاهل واقع الضفة الذى يختلف عن واقع سيناء.. ولو كنا اقمنا للضفة الغربية وغزة دولة فلسطينية لتم فيها ما تم فى سيناء.

ولكنها خطوة تتطلب جهدا كبيرا ووعيا سياسا راقيا وتجردا عن الأهداف الشخصية حتى تتحقق بعدها الخطوة التالية.

●●●

وبعد..

إن أقوى ما فى اتفاقية كامب داڤيد أن ليس لها بديل.

ودول الرفض ترفض دون أن تقدم بديلا.

وروسيا نفسها ترفض دون أن تتحمل مسئولية تقديم حل بدلا من الحل الذى ساهمت فى الوصول إليه الولايات المتحدة.

والذين يحملون المسئولية هى الدول العربية المواجهة لإسرائيل.

سوريا.. وهى ترفض لمجرد رفض ما يقدمه أنور السادات..

والأردن.. والملك حسين حائر بين الضغط السورى والفلسطينيين عليه وبين ما تفرضه عليه مسئوليته .

ولبنان .. وهو يعيش نهبا لتعدد القوى داخله بحيث لا تستطيع أى قوة فيه أن تتخذ قرارا أو تسير بلبنان نحو أى طريق.

والفكر العربى النظيف لا يتمنى أكثر من أن تتفق دول المواجهة.. قد لا تتفق على نص اتفاقية كامب داڤيد ولكنها على الأقل يمكن أن تتفق على نفس الطريق الذى سار فيه أنور السادات وتحمل أمريكا المسئولية كاملة وتمارس معها هذه المسئولية.

إن مصر لا تستطيع أن تفرض سياستها على أى دولة عربية.

ولكن ليس من صالح أى دولة عربية أن تبتعد عن مصر.

حتى تكون الأحداث القادمة فى صالح العرب لا فى صالح إسرائيل.

٧٨/٩/٢٧

الوصول إلى الأكثر

مرة ثانية أكرر .. أن ماوصلنا إليه لم يكن ما نريده ولكنه كان مانستطيعه ..

وقد سبق أن كتبت أن أقوى ما فى اتفاقيتى كامب دافيد هو أن ليس لهما بديل .. بمعنى أن ليس هناك ما نستطيعه أكثر منهما .. لا نحن ولا غيرنا ..

وأنا واثق أن أول من يردد هذا الشعار .. أى أنه وصل إلى ما يستطيع لا إلى ما يردد .. هو الرئيس أنو السادات .. وهو ما يفسر تطور تصريحاته الخاصة بالاتفاق مع إسرائيل من قبل حرب أكتوبر إلى أن وقع اتفاقيتى كامب دافيد .

ونحن الذين عشنا تاريخ الاحتلال الأجنبى للأرض العربية كنا دائما منقسمين إلى جناحين .. جناح يؤمن بأن يحصل على كل شىء أو لا شىء .. وجناح يؤمن بأن شيئا خير من لا شىء .. وأن التقدم خطوة خطوة أجدى من الوقوف بلا خطوات .. وهو الجناح الذى يؤمن بالمعاهدات حتى لو كانت معاهدات ناقصة لأنه يؤمن بأن المعاهدة تفتح مجالا جديدا أوسع للحركة الوطنية بحيث تستطيع أن تتطور بهذه المعاهدة إلى أن تستكمل كل الحقوق الوطنية .

وكان كل جناح من هذين الجناحين يكمل الآخر .. جناح الرفض وجناح التطور .. بحيث تبقى الحركة الوطنية دائما مستمرة يدفعها الرفض ويتقدم بها التطور .. فلا تتجمد ولا تستسلم لوضع ناقص.. وهو ما حقق فى تاريخ الحركة المصرية إصدار تصريح ٢٨ فبراير ثم التطور به تحت ضغط الرفض إلى معاهدة ١٩٣٦ ثم التطور بالمعاهدة تحت ضغط الرفض أيضا إلى المعاهدة وعقد اتفاقية الجلاء عام ١٩٥٤ ثم إلغاء هذه الاتفاقية تحت ضغط الأحداث التى حققت قوة الرفض.

ولا شك أننا وصلنا باتفاقيتى كامب دافيد إلى شىء وأن لم نكن قد وصلنا إلى كل شىء .. ومن بين ما وصلنا إليه :

● اعتراف إسرائيل بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ وهو ما كانت تصر على أن تتجاهل مجرد صدوره .. وهذا الاعتراف يعتبر فتحا للدخول بالقضية إلى داخل إسرائيل ، واعترافا من إسرائيل على نفسها بأنها دولة محتلة .. وهذا ما جعل بيجين يكذب كعادته وينفى أنه قبل الاعتراف بقيام دوله فلسطينية .

● الاعتراف بالكيان الفلسطينى بعد أن كانت إسرائيل تنكر وجود هذا الكيان كما أطلقت جولدا مائير تصريحها المعروف الذى قالت فيه : ليس هناك ما يسمى فلسطين .. والاعتراف الفلسطينى هو اعتراف بقوة قائمة داخل إسرائيل لا يمكن بعد ذلك تجاهلها بل أصبح من حقها فرض نفسها .. وقبول إسرائيل منح الفلسطينين الحكم الذاتى فى الضفة الغربية وغزة هو فى تقديرى يوازى تاريخيا - كما سبق أن كتبت - تصريح ٢٨ فبراير الذى طبقت به بريطانيا الحكم الذاتى فى مصر .. وقد أرادت بريطانيا أيامها بتصريح ٢٨ فبراير أن تشغل المصريين بالمعارك الحزبية عن المعركة الوطنية الموجهة ضدها .. ورغم أن ذلك قد حدث فعلا إلا أن الحكم الذاتى فى الوقت نفسه أكد الحق فى التمرد الكامل وفتح للقوى الوطنية مجالا أوسع للوصول إلى ما تريد .

● وصلت الاتفاقية أيضا إلى تسليم إسرائيل بمبدأ جلاء كل القوات عن الأرض العربية بعد أن كانت تفرض شروطا تجعل للقوات والمستعمرات الإسرائيلية وجودا دائما على الأرض العربية حتى بعد إعلان الصلح .. وقد تحقق هذا فى الاتفاقية الخاصة بسيناء وقيل إن نفس المبدأ يمكن أن يطبق على الجولان .

● ورغم أن القوات الإسرائيلية ستجلو فعلا عن سيناء إلا أن القيود التى فرضت على هذا الجلاء باسم الأمن الإسرائيلى وباسم إعادة العلاقات الطبيعية بين مصر وإسرائيل لم تكن ما نريده ولكنها كانت ما استطعنا أن نصل إليه ، وربما قبلنا ما وصلنا إليه لأننا لا يمكن أن نفقد الأمل أو نتوقف عن الحركة حتى نصل إلى ما نريده .

مثلا ..

● تنص الاتفاقية على تحديد عدد القوات المصرية المرابطة فى سيناء مع تحديد مراكزها فى المنطقة المحصورة حول القناة .. فى حين أن نفس الاتفاقية لم تحدد عددا بالنسبة للقوات الإسرائيلية ولا حددت لها مراكز محصورة داخل الحدود الإسرائيلية .. وهذا اتفاق يمكن أن يعتبر اتفاقا مؤقتا حتى يتم تبادل الثقة بين الطرفين ولكنه لا يمكن أن يعتبر وضعا طبيعيا مستقرا فليست هناك دولة حرة تقبل أن يفرض عليها تحديد تحركات قواتها فوق أرضها مادمنا نفترض أننا فى حالة سلام وأنها اتفاقية سلام .

● وأيضا حددت المناطق المنزوعة السلاح على الأرض المصرية ولم تحدد مايقابلها على الأرض الإسرائيلية .. وقد تم ذلك على افتراض أن إسرائيل فى حاجة إلى حماية نفسها ، ولم يفترض الاتفاق أن مصر أيضا فى حاجة إلى حماية نفسها خصوصا إذا قدرنا أن كل الحروب كانت إسرائيل فيها هى التى بدأت الهجوم عدا حرب ٧٣ .. وهذا لا شك يخل بتوازن القوى بين الجانبين وفى الوقت نفسه يفرق بين المزايا العسكرية بينهما .

● والقوات الدولية أيضا .. لقد حددت مناطق تحت سيطرة القوات الدولية على الأرض المصرية ولم تحدد مثلها على الأرض الإسرائيلية .. رغم أن حاجة مصر إلى حماية نفسها من إسرائيل أكبر من حاجة إسرائيل إلى حماية نفسها من مصر .

● ثم نصت الاتفاقية على إقامة العلاقات الدبلوماسية كاملة وفى إجراء واحد بين مصر وإسرائيل وهو ما يترك هذه العلاقات تقوم تحت عدم الثقة والشك والحذر الشديد المتبادل بين الجانبين .. إنها علاقة جديدة .. وكأى جديد كان يجب أن تبدأ هذه العلاقة على مستوى أقل ثم تتطور مع اكتساب الثقة إلى أن تصل إلى المستوى الأعلى .. وهو ما يفرض علينا أن نقيم هذه العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل بعقلية أخرى وتنظيم آخر غير العقلية والتنظيم اللذين يحكمان علاقاتنا الدبلوماسية مع باقى الدول .

● والمشكلة الأكبر هى إقامة التبادل الاقتصادى والتجارى بين مصر وإسرائيل وهو ما تنص عليه الاتفاقية بل يبدو فى صيغته كأن إسرائيل تضعه كشرط أساسى لاستمرار الاتفاقية .. ولا شك أن إسرائيل تكسب كثيرا بالتعامل الاقتصادى والتجارى مع مصر.. تكسب السوق المصرية التى هى أكبر سوق عربية .. وتكسب من خلال السوق المصرية السوق العربية كله .. ولا شك أيضا أن مصر يمكن أن تكسب من خلال الخبرة الإسرائيلية ومن خلال المراكز الاقتصادية العالمية التى يسيطر عليها اليهود ..

ولكن ..

إن الاتفاقية تلغى المقاطعة بين مصر وإسرائيل فى حين أن بقية الدول العربية لم تلغ هذه المقاطعة .. فما هو مصير رؤوس الأموال العربية التى تعمل داخل مصر .. وكيف تطمئن إلى أنها - أى رؤوس الأموال - وهى تعمل فى مصر لا تعمل مع إسرائيل .

وهناك من يقول أن رؤوس الأموال العربية تعمل فى أمريكا وفى أوربا وفى كل دول العالم التى تتعامل فى الوقت نفسه مع

إسرائيل .. بل قيل إن رؤوس الأموال العـربية فى بنوك أمريكا هى التى تمول صناعة الأسلحة التى تزود بها إسرائيل .. فالوضع ليس جديدا بالنسـبة لرؤوس الأمـوال العربيـة .. أى أن تتعـامل مع من يتعامل مع إسرائيل .

ولكنى أتصور أن هناك فرقـا كبيرا بين مصـر وأى دولة أجنبية أخرى .. لأن مـصر تمثل قـوة عربيـة لا قوة أجنبـية .. ورأس المال العربى الذى يعمل مع إسـرائيل من داخل دولة عربية يجب أن يعلن أولا أنه قـد ألغى مـقاطعـة إسـرائيل .. والموضـوع فى حاجـة إلى دراسة وبحث حتى نصل الى صورته الكاملة .

المهم ..

إننا يجب أن نـكرر دائمـا أننا لم نصل إلى مـا نريد .. وإذا كنا لم نسـتطع أن نصل إلى أكثـر فى هذه الفـترة فليس مـعنى هذا أن الحركة الوطنيـة والسياسيـة قد استسلمت وتجـمدت إنما هى دائما مستـمرة فى السعى إلى الأكثر .. وربما كـان هذا هو المنطق الوحيد الذى يمكن أن يجـمع الدول العـربيـة فى اتجـاه واحـد .. أن تقـبل لتستمر إلى الأكثر .. لا أن تقبل لتتجمد ..

ومصر لن تتجمد أبدا ..

الذين يهربون إلى عالم الأسرار

من طبيـعة الفكر العـربى أن يبحث دائما عـما وراء السـتار ، وعـمـا بين السطور ، وعمـا تحت الكلمـات ، وعما داخل القلوب .. إنه لا يكتفى أبدا بما يعرض أمامه أو بما يسمعه بأذنيه .. إنه يفترض دائما أن هناك اتفاقا سرياً، أو دوافع خفية، أو مصلحة شخصية.

وليست هذه طبـيعة الفكر العربـى وحده ولكنها طبيـعة كل فكر توارثـتـه أجيـال عـاشت تحت ضغـط السيطرة الأجـنبيـة .. والفكر العربى توارث أجـيال عاشت التاريخ تحت سـيطرة الفكر الرومانى والفكر التركى والفكر الفرنسى والفكر الإنجليزى والآن يعيش تحت ضـغط الـفكر الأمـريكى والفكر الروسى .. ولا يمكـن لأى تكوين فكرى أن يسـتسلـم لضغط فكر أجنبـى .. خصـوصا إذا كـان هذا الأجنبى معتديا .. وهذا هو الذى جعل هناك دائما تباعدا شاسعا بين فكر الحـاكم وفكر المحكوم .. وما يقـوله الحاكم لا يمكن أن يـأخذه المحكوم على عـلاته .. بل لابـد أن يكون وراء كل كلمـة شىء .. أو سر.. أو مؤامرة ..

وحتـى بعد أن تحـررت البلاد العـربية من السـيطرة الأجنبـية لم يتحـرر الفكر العربى من طبيـعته ولا يزال يعـيش وكل الأحداث

لها فى تقديره دوافع خفية لا يعلمها .. ولا يزال التباعد قائما بين فكر الحاكم وفكر المحكوم ربما لأنه تاريخيا لم تمر بـه مرحلة كافية لتخلق العقلية الجديدة مما ورثه الفكر عن عهود السيطرة الأجنبية .

وعندما أعلن أنور السادات دعوته للسلام لم يكن أول ما خطر على الفكر العربى هو بحث هذه الدعوة موضوعيا ومراجعة ما يقوله السادات .. ولكن .. كان أول تساؤل فكرى هو .. لماذا ؟؟ لماذا يريد السادات السلام .. ماهى الأسباب الخفية وراء دعوته .. ما هى الدوافع الشخصية التى تدفعه إلى السلام .. ما هو السر ؟؟

وأيامها اقتنع بعض المفكرين العرب بأنهم وصلوا إلى السر وهو :

إن أنور السادات يريد السلام لأنه لا يستطيع الحرب .

لا لأنه لا يريد الحرب ، بل لأنه لا يستطيع الحرب .. ولم يقدر أصحاب هذا الفكر السياسى أن السادات أعلن للسلام فى عام ٧١ وقد رفضت أيامها هذه الدعوة حتى من أمريكا .. وبعدها اضطر أنور السادات أن يحارب فى عام ٧٣ .. حارب وهو يكرر دعوته للسلام .. أى أنه كان يستطيع دائما أن يحارب وأن الدعوة للسلام لم تكن قائمة عن عجز وضعف ولكن عن إيمان بتخطيط للمستقبل قد يختلف مع تخطيط أصحاب هذا الفكر السياسى .

ولم يقدر أيضا أصحاب هذا الرأى أن مصر بالذات بين الدول العربية هى التى تستطيع دائما أن تجمع نفسها للحرب مهما أصابها من هزائم .. والتاريخ العربى كله يحصر مسئولية الحرب فى الشعب المصرى .. أقصد الحروب الكبيرة حتى ولو كانت القيادة غير مصرية .. صلاح الدين انتصر بالجيش المصرى ومحمد على الأرناؤوطى حارب بالجيش المصرى .... و .. وفى عام ١٩٦٧ اعتقد قادة إسرائيل أنهم قضوا نهائيا على القوات المصرية .

لم تعد لمصر أى قوة .. ولن تستطيع مصر أن تحارب أبدا .. ورغم أن القوات المصرية كانت قد وصلت فعلا فى عام ٦٧ إلى حد

الإبادة إلا أنها وفى خلال ست سنوات فقط استطاعت أن تجمع نفسها من جديد وأن تنتصر .

وللأسف أن هذا الكلام لا يزال يقال حتى الآن .

لا يزال البعض يردد أن مصر تستسلم للسلام لأنها لا تستطيع أن تحارب .. بل إن الجانب الآخر استغل هذا المعنى وربطه بالعلاقات المصرية السوفيتية .. كيف تستطيع مصر أن تحارب ولم تعد تملك السلاح السوفيتى .. وكأن ليبيا أو سوريا حاربت وهى تملك السلاح السوفيتى .. وربما كان هذا الدافع إلى إقامة الاستعراضات الضخمة للجيش المصرى فى العام الماضى وفى هذا العام حتى تثبت مصر إنها تستطيع أن تحارب دون الاعتماد على السلاح السوفيتى .

●●●

ويذكرنى اتجاه الفكر العربى إلى افتراض أن هناك دائما اتفاقيات سرية وراء الاتفاقيات العلنية .. وكلام لا يقال وراء ما يقال .. يذكرنى بما قيل أيام فك الاشتباك الثانى بين القوات المصرية والإسرائيلية على ضفة القناة .. قبل أيامها أنه لا يمكن أن يبذل هنرى كيسنجر وزير الخارجية الأمريكية كل هذا الجهد للوصول إلى اتفاق فك الاشتباك إلا إذا كان وراءه اتفاق آخر سرى بينه وبين أنور السادات .

ولا أدرى ماذا كانت تشمله هذه الاتفاقيات السرية .

ولكن ..

بعد عام واحد لم يتوقف فيه الكلام عن هذا الاتفاق السرى عقدت اتفاقية فك الاشتباك مع سوريا .. ولم يقل أحد أن سوريا عقدت اتفاقا سريا مع أمريكا أو مع إسرائيل نظير فك الاشتباك ولكن سكت الكلام عن وجود اتفاق سرى مع مصر .

وعلينا أن ننتظر عاما أو أكثر حتى تدخل سوريا فى اتفاقية

كامب دافيد فيسكت الكلام عن أن وراء هذه الاتفاقية شروطا سرية أو اتفاقية أخرى سرية ارتبطت بها مصر .

●●●

وهناك اتجاه آخر للفكر العربى الضيق إلى تفسير دوافع دعوة مصر للسلام بأنها دعوة دافعها الفقر ..

أى ..

مصر فقيرة .. والدول البترولية تعاملها على أنها فقيرة فتتناسى ما قدمته مصر وما ضحت به .. تتناسى فضل مصر .. وتتناسى قوة مصر هى القوة الوحيدة التى يحسب حسابها فى العالم العربى كله .. تتناسى الدول البترولية كل ذلك وتعامل مصر معاملة الغنى للفقير .. بكل ما يحس به الغنى من غرور وصلف وعقد نفسية ذاتية .

ولم يعد لمصر خيار ..

إنها لا تستطيع أن تستمر فى فقرها ولا تستطيع فى الوقت نفسه أن تستمر فى تحمل غباء وغرور وصلف الأغنياء العرب ، فقررت أن تنزل إلى مستوى معظم الدول العربية .. أى تحارب .. أن تلقى السلاح .. أو تحتفظ به لمجرد الزينة كما تحتفظ دول عربية أخرى بسلاحها.. ثم تبيع السلام لأمريكا فى مقابل كذا مليار دولار..

هذا أيضا يقال ..

يقول أصحاب الفكر الذى تعود أن يبحث عما وراء الأحداث من دوافع شخصية أو أسرار .. فإذا عجز عن أن يجد شيئا اكتفى بالتخيل وبالاستنتاج السهل الرخيص .

وربما كان هذا هو ما حرك عبقرية ساسة العراق فاقترحوا عقد اتفاقية لتزويد مصر بكذا مليار دولار نظير أن تلغى ما اتفقت عليه فى كامب دافيد .. أى أن الدفع ليس إنقاذا لمصر من أزمتها الاقتصادية لأن الأزمة قائمة من قبل كامب دافيد ولم تحرك نزعة الكرم العراقى..

الدافع هو شراء اتفاقية كامب دافيد ..

رشوة مصر .

ولم يقدر ساسة العراق أن الأزمة الاقتصادية فى مصر ليست جديدة .. وإنه من داخل الأزمة استطاعت مصر أن تحارب حرب ٧٣ .. وأن مصر استطاعت دائما أن تكون أقوى بفقرها من كثير من الدول الغنية .

ولكن لا بد من أن يكون هناك دافع خفى .. أسباب مجهولة .. أسرار .. فإذا لم يكن الدافع هو عدم القدرة على الحرب .. فقد يكون الدافع هو الفقر .

●●●

وأخيرا ..

أتمنى أن يرتفع الفكر العربى إلى تحليل ما جرى حولنا أو ما يجرى بنا تحليلا واقعيا فوق مستوى العلاقات الشخصية .

ولا شك أن الدعوة للسلام ليست مجرد دعوة إنسانية ، إنما هى كأى دعوة بما فيها الدعوات الدينية لا بد أن تحقق مصالح للوطن وللشعب .

فما هى المصالح التى تحققها دعوة السلام لمصر والدول العربية..؟

وما هى المصالح التى تحققها دعوة السلام لإسرائيل ..؟

وما هى المصالح التى تحققها دعوة السلام لأمريكا ..؟

وبصرف النظر عن المصالح التى تحققها دعوة السلام لروسيا..

إذا استطعنا أن نحدد هذه المصالح ونحللها ونفسرها ، فربما استطعنا أن نحدد مايجب أن نقبله وما يجب أن نرفضة .. بدلا من أن نهرب بفكرنا السياسى وراء غيوم الافتراضات والشكوك والاتهامات ..

حتى لا ننسى الوجود الأمريكى والوجود السوفيتى

أعود وأكرر ما أردده منذ سنوات وهو أنه لا يمكن أن نحقق أى موقف عربى موحد إلا إذا استطعنا أن نحقق أولا وحدة فى الموقف العربى بين أمريكا وروسيا .

وأقصد وحدة الموقف السياسى بين الدولتين حتى مع اختلاف التعامل الاقتصادى بين الدول العربية مع كل دولة منهما .. فدولة المغرب العربى مثلا تتعامل اقتصاديا مع الاتحاد السوفيتى وعقدت معه فى العام الماضى صفقة فوسفات ضخمة ، ورغم ذلك فإن هناك ما يمكن أن يعتبر موقفا دوليا موحدا بين المغرب ومصر بالنسبة لأمريكا والاتحاد السوفيتى رغم اختلاف التعامل بين الاتحاد السوفيتى ومصر عنه بينه وبين المغرب .

وقد كان يمكن أن يطبق هذا المبدأ حتى مع اختلاف موارد التسليح ، لو أننا استطعنا أن نعتبر استيراد الأسلحة مجرد عمليات تجارية .. أى أن نصل مثلا إلى توحيد الموقف الدولى بين السعودية وليبيا رغم أن السعودية تستورد السلاح من أمريكا ودول الكتلة المغربية وليبيا تستورد السلاح من الاتحاد السوفيتى ودول الكتلة

الشرقية .. ولكن .. ورغم أن صفقات الأسلحة يدفع ثمنها لمصادرها.. السعودية تدفع الثمن بالدولار وليبيا تدفع الثمن بالدولار أيضا .. رغم ذلك فإن كلا من الدولتين العظميين تعلق تصدير السلاح بالموقف والاتحاد السياسى للدول المستوردة .. أمريكا لا تصدر الأسلحة إلا للدول التى تطمئن إلى موقفها واتجاهها الدولى، وكذلك الاتحاد السوفيتى .. وهذا يفسر الخلاف الذى وقع أخيرا بين نوع الطائرات التى تعهدت أمريكا بتصديرها إلى السعودية ونوع الطائرات التى تعهدت بتصديرها إلى مصر .. فقد كان مجلس الشيوخ الأمريكى أكثر تحديدا وأكثر اطمئنانا للموقف الدولى للسعودية فوافق على أن يصدر لها طائرات ف ١٥ وف ١٦ ، ولم يكن قد انتهى من تحديد موقف مصر والاطمئنان إليه لأن مصر لم تعتمد على الصداقة الأمريكية إلا مؤخرا فلم يوافق إلا على أن يصدر لها طائرات ف ٥ .. والفرق كبير .

وإذا حاولنا تحليل العلاقات القائمة اليوم بين الدول العربية بعضها وبعض لوجدنا أنها كلها علاقات تنعكس انعكاسا مباشرا على علاقة كل دولة بأمريكا وبالاتحاد السوفيتى .. فأقوى خيوط قوة العلاقات بين مصر والسعودية هو موقفهما الدولى الذى أصبح موحدا بين الدولتين العظميين .. وإذا فسرنا توتر العلاقات بين مصر والجزائر مثلا نجد أن هذا التوتر هو انعكاس مباشر لاختلاف الموقف الدولى بينهما .

بل إنه حدث أن كانت العلاقات الشخصية بين الرؤساء العرب والعلاقات الخاصة بين دولة عربية وأخرى عربية أيضا سببا فى التأثير على الموقف الدولى لهذه الدولة أو تلك .. كما حدث مع تطور العلاقات بين ليبيا ومصر .. فقد كان هدف الرئيس القذافى دائما هو تغيير الأوضاع فى مصر .. وقد بدأ ومصر مرتبطة بالاتحاد السوفيتى ارتباطا كاملا وبينهما معاهدة تحالف ، فاتخذ الرئيس القذافى موقفا ضد الاتحاد السوفيتى ، ووصل إلى حد اتهامه – أى

الاتحاد السوفيتي - بأنه دولة استعمارية ملحدة يحذر مصر من التعامل معها .. وبعد ذلك غيرت مصر وضعها وموقفها الدولى وطردت الخبراء السوفيت وألغت المعاهدة ووصلت إلى حد القطيعة واتجهت إلى الجانب الآخر .. أى إلى أمريكا .. وإذا بليبيا تغير موقفها أيضا فى الاتجاه المعاكس وتتجة إلى الارتباط بالاتحاد السوفيتى ارتباطا قويا ، وتصبح الدولة الاستعمارية الوحيدة - فى منطق الرئيس القذافى - هى أمريكا .. وهو ما كان سببا وأساسا لتطور العلاقات بين مصر وليبيا إلى الأسوأ وإلى حد بدء القتال بينهما أى إعلان الحرب فى معركة الحدود المعروفة .

إلى هذا الحد يصل تأثير الموقف الدولى على تحديد العلاقات بين الدول العربية بعضها وبعض .. وهو ما انعكس على تحديد موقف كل دولة عربية من اتفاقية كامب دافيد .

وليس صحيحا أن كل الدول العربية اتخذت موقف الرفض للاتفاقية.. الصحيح أن بعضها قد رفضها فعلا .. رفض مجرد مبدأ السلام مع إسرائيل أو التفاوض معها .

الصحيح أيضا أن البعض الآخر من الدول العربية أقر ووافق على اتفاقية كامب دافيد ولكن مع تحفظات خاصة بالضفة الغربية والقدس ومستقبل الفلسطينيين .

والصحيح أخيرا أن هناك أقلية وافقت بلا تحفظات وإن لم تعلن موافقتها وهذا الاختلاف بين مواقف الدول العربية من اتفاقية كامب دافيد هو انعكاس لاختلافها فى مواقفها الدولية بين أمريكا والاتحاد السوفيتى .

ومن السهل مراجعة الموقف الدولى للسعودية والعراق والكويت وليبيا والجزائر والمغرب و .. و .. و .. لنفسر على هذا الأساس موقف كل منها من كامب دافيد .. وهو مايفسر وحدة الموقف الدولى بين دول الرفض كما يفسر وحدة الموقف الدولى بين الدول التى قبلت والتى تحفظت ..

●●●

والأخطر من ذلك ..

أننا ننسى ونحن نتابع أحداث لبنان أن هناك وجودا أمريكيا ووجودا سوفيتيا داخل لبنان .

والكيان اللبنانى يقوم - كما هو معروف - على جبهتين متعارضتين بين مسلمين ومسيحيين .. وتعودت كل جبهة - كما سبق أن كتبت - أن تعتمد على قوى أجنبية لحمايتها من الجبهة الأخرى .. كانت الجبهة المسيحية تعتمد دائما على فرنسا ثم على أمريكا .. وكانت الجبهة الإسلامية - فى التاريخ الحديث - تعتمد على مصر ، وتحدد هذا الاعتماد فى صورة صريحة أيام جمال عبدالناصر .. والاعتماد على جمال عبدالناصر كان يعنى الاعتماد على الجبهة الشرقية أى على الاتحاد السوفيتى .. أى أن جمال عبدالناصر كان يحمى موقف لبنان بالنسبة للاتحاد السوفيتى .. وبعد جمال عبدالناصر .. وعلى الأصح بعد أن عجز جمال عبدالناصر عن تحمل مسئولية لبنان عقب هزيمة ١٩٦٧ .. أصبحت الجبهة الإسلامية تعتمد على القوات الفلسطينية التى نزحت إلى لبنان .. وأصبحت هذه القوات تمثل الوجود السوفيتى داخل لبنان كما تمثل الجبهة الأخرى الوجود الأمريكى .

وأصبح تدخل الدول العربية فى أحداث لبنان والمساعدات التى تقدمها كل منها للمقاتلين تختلف باختلاف موقف كل دولة بين أمريكا وروسيا .. وفى رأيى أن هذا الاختلاف هو الذى أدى إلى استمرار القتال .. وقد استمر حتى أصبح الموقف الإسلامى فى خطر مع وجود القوات الفلسطينية فكان يجب أن تتدخل سوريا .. تتدخل لتنقذ الوجود الإسلامى الذى يعتبر انعكاسا للوجود السوفيتى .. أى أن سوريا تقوم داخل لبنان بنفس الدور الذى تقوم به كوبا فى إفريقيا .. وحتى تغطى سوريا نفسها أمام اعتراضات الدول العربية قبلت تشكيل قوات الدعم التى تضم أكثر من بلد عربى ، ولكن هذا التشكيل لم يثبت فاعليته لأن المشتركين فيه من

الدول العربية ليسوا كلهم فى موقف دولى واحد وليسوا كلهم يمكن أن يعبروا عن الوجود السوفيتى .. لذلك ظلت سوريا تنفرد بالمسئولية حتى مع وجود تشكيل قوات الدعم .

ومع تدخل سوريا ارتفعت درجة مسئولية أمريكا عن حماية الجانب الآخر .. وأمريكا منذ أيام فيتنام أصبحت لا تتدخل بقواتها فى معركة .. كما حدث عندما أرسلت قواتها إلى لبنان عام ١٩٥٨ .. ولكنها أصبحت تتبع الأسلوب السوفيتى وتبحث عمن يحارب حماية لوجودها .. ولم تجد إلا إسرائيل .

وإسرائيل تحارب إلى اليوم فى لبنان حماية للوجود الأمريكى .. وهى تحارب الوجود السورى الذى يمثل الوجود السوفيتى .. وهذا ما ننساه ونحن نناقش أحداث لبنان ..

ولا أملك من قول بعد هذا إلا أن أصرخ كما تعودت الصراخ طوال العمر الطويل : يا عالم .. يا هوه .. يا عرب .. وحدوا موقفكم بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى لتجدوا بعد ذلك الحل السريع لكل مشاكلنا .. وكل مصائبنا ..

٧٨/١٠/١١

لماذا مؤتمرات القمة ؟!

أصبحت الدعوة لعقد مؤتمر قمة يجمع الرؤساء العرب لاتترك أثرا سياسيا لدى الرأى العام العربى ولا لدى الرأى العام العالمى .. والأكثر من ذلك أنها لم تعد تترك أثرا فى الفكر السياسى نفسه بحيث تؤثر على سير الأحداث أو توقفها .. فإذا أطلقت إحدى القيادات العربية الدعوة لعقد مؤتمرات قمة عربى .. فإن هذه الدعوة لا تترك شيئا يهتز أو يتوقف فى سياسة دولة الكويت مثلا أو فى سياسة دولة ليبيا .. كما لا تترك شيئا يهتز أو يتوقف فى سياسة الاتحاد السوفيتى أو فى سياسة الولايات المتحدة ولا أيضا فى سياسة إسرائيل .. وذلك سواء بقيت هذه الدعوة مجرد دعوة أو تحققت واجتمع مؤتمر القمه فعلا .

والذى وصل بالدعوة لعقد مؤتمرات القمة العربية إلى هذا الحد من الاستهانة واللامبالاة هو أنها أصبحت فى تقدير الفكر السياسى أشبه برفع اليد القوية وهزها فى الهواء تهديدا للأعداء .. ولكن اليد القوية تبقى مهتزة فى الهواء ولم يحدث أبدا أن أثبتت قوتها وضربت الأعداء .

ولم يحدث إلى الآن أن انعقد مؤتمر قمة عربى واتخذ قرارات ثم

أثبتت هذه القرارات فاعليتها على الواقع العربى .. ربما لأن كل مؤتمر كان يتحرك تحت مجرد مظهر أو قناع يمثل الوحدة العربية دون أن يكون تحت هذا القناع أو المظهر وحدة واقعية فى الفكر والرأى والاستعداد والاتجاه العربى .. فى المؤتمر - أى مؤتمر القمة - أن يصدر قراراته فى صيغة مبادىء عامة لا تضيف جديدا حتى لو أضافت بضعة ملايين من الدولارات البترولية - أو كما يسمونها البترودولار - على ميزانيات الدول العربية غير البترولية.. وربما كان مؤتمر القمة الوحيد الذى عبر عن واقع الوحدة العربية إلى حد كبير هو مؤتمر الخرطوم الذى عقد عام ٦٧ ربما لأنه كان مؤتمر الهزيمة .. ولم يكن المؤثر المباشر على اتجاهات هذا المؤتمر هو أن مصر قد هزمت ولكن هو أن جمال عبدالناصر قد هزم.. وقد غيرت الهزيمة من شخصية عبدالناصر السياسية وبالتالى غيرت من الوضع العربى كله .. فقد كان عبدالناصر هو المؤثر الأقوى والمباشر على كل ما يجرى فى البلاد العربية .. وأدى هذا التغيير إلى التحركات العربية بين أمريكا وروسيا .. أى حقق وحدة بين الكتلة الغربية والكتلة الشرقية داخل العالم العربى .. لم تعد السعودية - مثلا - تعارض فى ارتباط مصر بالاتحاد السوفيتى وأصبحت تعترف بحاجة مصر إلى هذا الارتباط حتى تضمن استيراد السلاح .. كما لم تعد مصر تعارض فى ارتباط السعودية بالولايات المتحدة الأمريكية لأنها اعترفت بأن هذا الارتباط يمكن أن يؤثر على العلاقات بين أمريكا وإسرائيل وعلاوة على أنه يضمن للعرب القوة البترولية .

وكان هذا المؤتمر الذى يعود الفضل فيه إلى المرحوم الملك فيصل هو بداية التطور الذى حققه أنور السادات واستطاع به أن يجمع القوى العربية للمساهمة فى حرب ٧٣ .

وبعدها وقبلها لم يكن لأى مؤتمر من مؤتمرات القمة العربية أثر إيجابى فى الأحداث .

لماذا ؟

ربما لأننا لا نزال نعيش بعقلية المظاهر .. ونؤمن باجتماع الملوك والرؤساء حول مائدة واحدة كمظهر أكثر مما نؤمن به كأداة للوصول إلى خطوات لها أثرها ومفهومها .. أى أننا نتخذ من اجتماعات القمم مجرد هتافات سياسية نهتف بها فى الشوارع السياسية .. أو كما قلت نتخذ منها مجرد يد قوية نهزها فى الهواء دون أن نكون قد أعددنا خطة لأن نضرب بهذه اليد . ولا شك أن نظم الحكم فى جميع الدول العربية - مع تقدير الوضع فى لبنان - هى نظم أعلى من نظام الحكم الرئاسى .. أى تترك لرئيس الدولة الكلمة الأخيرة .. وتتركه أكثر حرية فى اختيار هذه الكلمة أوسع من حرية رئيس الولايات المتحدة الأمريكية مثلا .. أى أن اجتماع رؤساء الدول العربية هو أقوى واقعيا من اجتماع يضم أى مجموعة أخرى من رؤساء الدول .. ولأن الكلمة فى القمة العربية هى كلمة الفرد الحاكم دون أن يكون مقيدا بأى قيد من داخل بلده .

أى أن هذه المؤتمرات العربية تمثل فعلا حاجة يفرضها الواقع العربى .. وكان يمكن كلما اجتمعت أن تصل إلى تحقيق خطوات إيجابية لم تتحقق حتى الآن لو أنها اجتمعت لتصل إلى هذه الخطوات لا لمجرد استكمال مظهر .. وقد دعا العراق إلى عقد مؤتمر قمة عربى فى بغداد لاتخاذ موقف بالنسبة لقرارات كامب دافيد ونتائجها .. وأنا مقتنع بأن هذا المؤتمر يجب أن يجتمع .. وهو اقتناع ينطلق من فكر رجل الشارع السياسى وقد لا يعبر عن فكر أصحاب المكاتب السياسية .

واقتناعى قائم على أنى أفسر قرارات كامب دافيد وما يمكن أن تنتهى إليه على أنها انتقال بالمعركة بيننا وبين إسرائيل من معركة عسكرية إلى معركة سياسية .. ومهما وصلنا من ضمانات السلام فإن المعركة السياسية ستبقى مستمرة .. إن معنى السلام مع إسرائيل ليس توقف المعارك بل معناه الانتقال إلى معارك سياسية.

والمعارك السـياسيـة فى حاجة أكـثر إلى قـوة الموقف العربى .. سواء المواقف المعارضة أو المواقف المؤيدة .. إن المعـارضة لها دائما نفس القوة فى دفع الأحداث كالتأييد .

ولهذا فمهما انتهى إليه مـؤتمر القمة الذى تدعو إليه العراق فهو دائما فى صـالح المعركـة السياسـية التى تفـرضها اتفـاقيـة كامب دافيد.. فى صالح الجانب المصرى والعربى من المعركة .

ولكن كيف كانت الدعوة إلى هذا المؤتمر ؟

تجاهلت الدعوة مصر .. ومعنى هذا أن العراق يفرض مقدما رأيا مـعـينا على كل من يـقبـل الدعـوة .. أى مـفـروض على كل الملوك والرؤساء أن يرفـضوا مصر .. أى يرفـضوا كل الخطوات التى تمت فى كامب دافيد .

وكان يمكن أن تكون مصر هى التى ترفض .. وقد رفضت فعلا باشتراطهـا أن يعقد مؤتمر القمـة فى مقر الجامعـة العربية .. ولكن كـان يجب على الأقل إذا كانـت النية سليـمـة للوصول إلى مـوقف موحـد أن تدور اتصالات مع مـصر لتـحديد مـوقفهـا .. كمـا كان المفروض ألا يحدد موقف الدول العـربية مقـدما بوضع صيغـة الدعوة كأنها رفض للاتفاقية .

ثم إنه لم يسبق هـذا المؤتمر إعداد لحلول أخرى غـير الحل الذى طرحته اتفاقية كامب دافيد .. المشروع الوحيد الذى سبق الدعوة أو صاحبـها هو مشروع إنشـاء صندوق عربى يمد مصـر بكذا مليون دولار إذا تخلت عن اتفـاقيـة كامب دافـيد .. كـأن المسألة كلهـا بيع وشراء .. وكأن السادات لم يقبل اتفاقية كامب دافيد لتحقيق الجلاء عن سيناء وفـتح الطريق لتحرير الضـفة الغربيـة والجولان .. وإنما قبلها فقط ليحصل على معونة أمريكية بالدولارات .

كيف نحرر الأرض العربية بلا اتفاقية كامب دافيد ؟؟

ماهو البديل ؟؟

ماهى اقتراحاتكم ؟؟

لا جواب ..

لا شىء ..

إنما مجـرد ترديد هتافات الحـرب .. دون أن يعرض على المؤتمر أى إعداد وتخطيط لهذا الحرب .

إذن لماذا يجتمع المؤتمر ..

مؤتمر لن يناقش أنور السادات .

ولن يقدم بديلا عما قدمه السادات .

إنما فقط ليـستكمل مظهرا من مـظاهر اليد التى تهتـز فى الهواء دون أن تضرب .

لقد كنت أتمنى وأنا واقف فى الشارع السياسى أن يسعى الذين يدعـون إلى مـؤتمر القـمـة إلى الحـصـول على بحث سـيـاسى أو عسكرى واقعى تعده كل دولة عربيـة عن تخطيطها لتحرير الأرض العربية .

ويجتـمع الملوك والرؤسـاء لمناقشـة هذه الأبحاث واتخـاذ قرار إيجابى تناقشه معهم مـصر .. ثم يصدر القرار الذى يمكن أن يقفز بنا إلى مجال آخر للحركة

ولكن هذا لن يحدث ..

ولن يجتمع مؤتمر القمة ..

وإذا اجتمع .. فلا شىء يهم إسرائيل ..

لأن المعركة – ويا مصيبتاه – أصبحت مع مصر ..

٧٨/١٠/١٨

التعديلات التى يقترحها الفكر المصرى على اتفاقية كامب دافيد

مازلت أتمنى أن ينعقد مؤتمر القمة العربى الذى تدعو إليه بغداد.. إن فشل الدعوة هو تأكيد للانهيار والتمزق العربى.. وهو من ناحية أخرى تأكيد للبربرية السياسية التى يتهم بها العرب والتى تقوم على النزول بالسياسة إلى مستوى العلاقات الشخصية بين الرؤساء لا الارتفاع بها إلى مستوى المناقشة الموضوعية للمشاكل والأحداث.

ومن بين الأسباب التى ستؤدى حتما إلى فشل الدعوة :

● أن الدعوة وجهت على أنها دعوة رفض لا دعوة مناقشة.. أى مفروض على كل من يلبى الدعوة أن يرفض اتفاقيتى كامب دافيد سواء ناقشها أو لم يناقشها.. وبهذا تتجاهل الدعوة أن موقف الدول العربية ليس موحدا بالنسبة للاتفاقية، فهناك ـ كما سبق أن قلت ـ دول ترفض، ودول تتحفظ، ودول تؤيد بلا تحفظ.. وكان المفروض أن الدعوة وجهت لتوحيد هذا الموقف خلال المناقشة لا لفرض رأى على رأى.

● إن الدعوة وجهت باسم حكومة العراق مباشرة لا من خلال الجامعة العربية.. وهو ما يفهم منه أن هناك محاولة لإقامة تنظيم

عربى جديد يتجاهل تنظيم الجامعة العربية المتهم بالتمسك بالاعتدال بين الاتجاهات العربية المتضاربة حتى لا يستغل فى خدمة اتجاه ضد الاتجاه الآخر.

والمقصود أن هذا الاعتدال هو اعتدال بين روسيا وأمريكا..

وقد استطاعت الجامعة العربية أن تحتفظ فعلا بهذا الاعتدال فى أيام الأمين العام عبدالخالق حسونة ثم فى أيام محمود رياض.. وهو ما يدفع بعض الدول العربية وخصوصا الدول ذات الاتجاه الروسى إلى المطالبة بنقل مقر الجامعة العربية من القاهرة إلى بيروت مثلا أو إلى أى عاصمة عربية يسهل فيها الخروج بهذا التنظيم من وضع الاعتدال إلى وضع يسهل معه السيطرة عليه فى خدمة اتجاه معين.

وقد أعلنت الجامعة العربية أنها ليست مسئولة عن الدعوة إلى مؤتمر بغداد ولا تعلم عنه شيئا.. وكأنها قالت إن الدعوة ليست دعوة قومية عربية ولكنها دعوة إقليمية عراقية.

● تجاهلت الدعوة ذكر الدولة التى تمثل الموضوع الذى وجهت على أساسه.. أى تجاهلت مصر.

وحتى لو افترضنا أن اتفاقية كامب دافيد تعتبر اتهاما لمصر فقد كان يجب مناقشة المتهم.. وكان مؤتمر بغداد يمكن أن يكون مجالا واسعا لفتح باب المناقشة مع مصر.. وهى مناقشة يحتاج إليها العالم العربى فعلا ويمكن أن تنعكس على نتائج أساسية ترسم خطا جديدا فى السياسة العربية.

ولكن بغداد تريد أن تحاكم مصر وتحكم عليها غيابيا.

وهو ما ترفضه أغلبية الدول العربية.. وأقول «أغلبية» وأنا واثق أن الرافضين هم الأغلبية حتى وإن لم يعلن بعض دول هذه الأغلبية موقفها بجانب مصر.

وقد أعلنت مصر أنها يمكن أن تنضم إلى هذا المؤتمر بشرطين :

١ – أن يعقد المؤتمر فى مقر الجامعة العربية.. أى فى القاهرة.

٢ - أن يناقش الوضع فى لبنان مع مناقشة اتفاقيتى كامب دافيد.

ولا شك أن مصر راعت فى هذين الشرطين حماية نفسها نتيجة عدم الثقة فى نيات وأهداف أصحاب الدعوة.. ورغم ذلك لو كانت النية خالصة ولو كان الهدف أعلى من المواقف الشخصية.. أى كان هدفا يتسع لمناقشة المستقبل العربى كله.. وكان هناك إحساس وإيمان صادق بأهمية اجتماع رؤساء وملوك الدول العربية فى هذه الظروف العالمية التى بلغت منتهى الحساسية.. لو كان هذا لقبل ساسة العراق شروط مصر وهم يعلمون أنه بلا مصر فلن يؤدى لقاء أى قمة عربية إلى شىء كما انتهى مؤتمر قمة دول التصدى الذى انعقد فى دمشق.

وممثلو مصر على حق فى حماية أنفسهم مما يمكن أن يحدث فى بغداد.

والسياسة المصرية على حق وهى تربط أحداث لبنان بكل أحداث العالم العربى.. لأن اتفاقية كامب دافيد لا تنعكس على مصر وحدها.

وقادة العراق كان يمكن أن يرتفعوا إلى أعلى القمم الفكرية لو قبلوا ما اشترطته مصر.. فليس هناك فارق يمكن أن يؤثر على نتائج المؤتمر سواء انعقد فى بغداد أو فى القاهرة. كما أنه ليس هناك ما يمكن أن يؤثر على مناقشة اتفاقيتى كامب دافيد لو نوقشت معها أحداث لبنان.

ما دامت النيات خالصة.

ولكن النيات - أقصد النيات السياسية - ليست خالصة.

ومعروف عنى - وكما سبق أن كتبت وكررت - أنى لا أثق كثيرا فى اجتماعات مؤتمرات القمة ولا أنتظر الكثير من نتائجها.

ورغم ذلك.

فإنى كنت أتمنى أن يجتمع مؤتمر قمة عربى فى هذه الأيام لأن

مفاوضات مصر مع إسرائيل لم تنته ولا تزال معرضة لكثير من التطورات.. ووحدة الموقف العربى على أى مستوى تعتبر عنصرا قويا يمكن أن تعتمد عليه مصر فى مفاوضاتها مع إسرائيل ومع أمريكا.. حتى لو كانت هذه الوحدة - وأقصد الوحدة الكاملة التى تضم كل العالم العربى - تمثل الرفض.. فإن الرفض يمثل قوة للمفاوض كالتأييد.

والتطورات التى أصبحت تتعرض لها المفاوضات بين مصر وإسرائيل تشمل عدة نقاط من بينها :

● إن مصر تطلب تحديد مدة المعاهدة بخمس سنوات.. والدافع الرئيسى فى تقديرى لتحديد هذه الفترة بخمس سنوات هو ربط المعاهدة المصرية بالاتفاقية الخاصة بالضفة الغربية وقطاع غزة والتى تنص على تحقيق قيام الدولة الفلسطينية بعد خمس سنوات أيضا.. أى إذا لم تتحقق اتفاقية الضفة الغربية وغزة تصبح مصر حرة بالنسبة للمعاهدة التى أبرمتها مع إسرائيل.

● وأصبح هناك اتجاه قومى فى مصر إلى تحديد العلاقات الدبلوماسية والطبيعية مع إسرائيل إلى أن يتم الجلاء عن كل سيناء.. وهو ما يمكن أن يعتبر تعديلا فى اتفاقية كامب دافيد التى نصت على أن تقوم علاقات طبيعية بمجرد تحقيق الجزء الأول من الانسحاب.. وهذا الاتجاه يؤمن بأنه لا يمكن أن تكون هناك علاقة طبيعية مع دولة لا تزال تحتل أرض الدولة الأخرى.. لا علاقة طبيعية إلا بعد الجلاء.

● وهناك رأى آخر بدأ يشغل الفكر السياسى المصرى وهو تعديل الفقرة الخاصة بقوات الطوارىء الدولية التى ترابط على أرض مصر.. وهى فقرة تنص على عدم جلاء هذه القوات إلا بموافقة مجلس الأمن.. والرأى الجديد ينص على تحديد مدة بقاء هذه القوات بحيث لا تجدد إلا بموافقة مجلس الأمن.. والخلاف بين الرأيين كبير إذا وضعنا فى حسابنا حق الفيتو.. فإن الفيتو فى

الحالة الأولى يمكن أن يستخدم للإبقاء على القوات الدولية مرابطة على أرض مصر طول العمر.. والفيتو فى الحالة الثانية يمكن أن يستخدم فى عدم تجديد بقاء القوات الدولية على أرض مصر.

وهناك أفكار أخرى تتعلق بتنفيذ اتفاقيتى كامب دافيد.. وهى أفكار لا يمكن أن تقبلها إسرائيل بسهولة ولا يمكن أيضا أن تقتنع بها أمريكا بسهولة.. ولا شك أن وحدة الموقف العربى هذه الأيام يمكن أن تؤثر فى اقتناع أمريكا وفى موقف إسرائيل.

●●●

وأنا أكتب هذه الكلمات دون أن أستطيع تقدير موعد انتهاء المفاوضات بين مصر وإسرائيل فى واشنطن.. ولا أستطيع أن أقدر أيضا ما يمكن أن تنتهى إليه هذه المفاوضات وهل ستصل إلى إقرار التعديلات التى طرأت على الفكر المصرى أم لا ؟

وأعود وأقول :

إن من صالح القادة العرب والساسة العرب أن ينتظروا قليلا.

وأكرر.. أن من الصالح العربى أن يؤجل مؤتمر القمة العربى فى بغداد بدلا من أن يعلن فشله.. لأن أى فشل عربى يؤثر فى قوة مصر السياسية.

كيف تمت المصالحة بين سوريا والعراق

لا شك أن عودة الحياة بين سوريا والعراق هى عودة لدقة من دقات النبض السليم الصحى فى كل الحياة العربية.. وإذا كانت هذه العودة هى أمر طبيعى كان مفترضا أن يتم فى أى يوم من الأيام إلا أن الرأى العام كله فوجىء بها.

وربما كان سبب المفاجأة أن هناك سؤالين بقيا حتى اليوم بلا جواب وهما :

● لماذا كان التباعد بين سوريا والعراق ؟

● ولماذا كانت عودة السلام بين سوريا والعراق ؟

والسؤالان لم يجب عليهما أحد من المسئولين العراقيين أو السوريين إجابة شافية واضحة.. بل كانا دائما مجالا لتخمينات الفكر العربى.. كل مفكر يقول ما يريد ويفسر كما يريد.

وربما كان الأقرب إلى الواقع من تخمينات الفكر العربى هو أن الخلاف لم يكن أبدا خلافا بين العراق وسوريا. كدولتين ولا كشعبين.. إنما هو خلاف بين جناحى حزب البعث الذى يحكم العراق وسوريا وكل جناح يريد أن يفرض قيادته على الآخر.. العراق تعتقد أنها الأحق بالقيادة لأنها الدولة الأكبر والأغنى والأكثر

تعدادا.. وسوريا تعتقد أنها الأحق لأن دعوة البعث خرجت من على أرضها ولأنها ميدان المعركة العربية ضد إسرائيل ولأن دمشق كانت دائما عاصمة الحركة العربية.

وقد اشتد هذا الخلاف إلى أن أصبح معارك دموية.. وعمليات الاغتيال كانت تقوم بين سوريا والعراق إحداهما ضد الأخرى فى حين أنه لم تتم عملية اغتيال واحدة ضد إسرائيل قامت بها سوريا أو العراق.. علاوة على المعارك الكلامية التى كانت تطلقها أجهزة إعلام كل من الدولتين ضد الأخرى حتى صورت هذه الأجهزة القضية العربية كلها وكأن ليس لها حل إلا إذا سقط الحكم فى سوريا أو سقط الحكم فى العراق.

وقد توقف كل هذا فجأة.

لماذا ؟

ماذا جد على الموقف العربى وأدى إلى التصالح بين الحكم فى العراق والحكم فى سوريا ؟

قيل إن السبب هو أن الدولتين اتخذتا موقفا واحدا ضد اتفاقيتى كامب دافيد.

ولا يمكن أن يكون هذا هو السبب.. لأن معارضة سياسة السادات كانت قائمة دائما من قبل أن يزور القدس وتكونت من الدول العربية المعارضة جبهة سمت نفسها جبهة الصمود والتصدى.. ورغم أن العراق منذ البداية كان معارضا لجميع مواقف السادات إلا أنه رفض الانضمام إلى الجبهة التى تضم سوريا وأعلن عدة أسباب لرفضه كان من بينها مطالبة سوريا بأن تعلن رفضها لقرار مجلس الأمن ٢٤٢.. ولم تعلن سوريا رفضها لهذا القرار حتى اليوم.

وقيل إن من أسباب المصالحة السورية العراقية أن مصر لم تعد جناحا من أجنحة الحرب ضد إسرائيل وهى على وشك توقيع معاهدة السلام، والجناح السورى لا يجب أن يقف وحده فى

مواجهة إسرائيل، ولذلك تقدمت العراق لتقف بجانب سوريا.. ولهذا تم التصالح.

ولا شك أن هذا الكلام لا يقنع أحدا.. فالمفروض أن العراق يقف بجانب سوريا عسكريا بصفة دائمة حتى مع قيام الجناح المصرى.. فإذا كانت العراق قد تعهدت بأن تكون مع سوريا فى الحرب فهذا ليس شيئا جديدا يمكن أن يكون سببا لاتجاه جديد.. خصوصا وأن الاتفاقية التى تمت أخيرا لم تشترط انتقال القوات العراقية إلى الأراضى السورية وإنما اكتفت بالنص على أن العراق يعتبر عمقا لسوريا.. وهو نص يعتبر مجرد تغطية للفراغ الذى تركته هذه الاتفاقية.

بعد هذا.

ما هى دوافع المصالحة السورية العراقية التى يتوه فيها الفكر العربى ؟

ربما ـ وأقول ربما ـ كان الدافع الأساسى هو انعقاد مؤتمر القمة الذى دعا إليه العراق ليتم فى بغداد.. وقد أراد العراق أن يضمن جبهة قوية بجانبه داخل هذا المؤتمر فاضطر إلى اتخاذ موقف جديد مع سوريا بالتصالح معها.. وهو بذلك يضمن مواقف بقية دول الرفض.. وفى الوقت نفسه فهو بالتصالح مع سوريا يضمن عدم إثارة موضوع الخلافات القائمة بينهما داخل المؤتمر ثم يضمن لسوريا عدم إثارة موضوع أحداث لبنان التى قد تفكر بعض الدول فى إثارته.

وأنا أعتقد أن العراق كان يبنى آمالا كبيرة على انعقاد هذا المؤتمر.. وقمة هذه الآمال أن يصبح الحكم فى العراق قادرا على اتخاذ موقف الزعامة على مقدرات وأحداث العالم العربى كله.

وربما حرك هذه الآمال فى تقدير ساسة العراق أنه أصبح من السهل عزل مصر عربيا بوضعها فى وضع الصلح المنفرد مع إسرائيل.. ثم إن دول الرفض المكونة من الجزائر وليبيا وسوريا

واليمن الجنوبية حاولت أن تحل محل مصر فى قيادة أحداث العالم العربى فلم تنجح وفشلت فى كل محاولاتها التى كانت آخرها انعقاد مؤتمر قمة الرفض فى دمشق.

إذن.. لم يبق إلا العراق ليتولى زعامة الأحداث.. ولهذا دعا إلى انعقاد مؤتمر القمة فى بغداد.

وقد كانت هذه هى دائما المشكلة أو العقدة الحساسة التى تتحكم فى العلاقة بين العراق ومصر.

وكان العراق يرفض أن يعترف لمصر بأى جانب من جوانب الزعامة العربية وفى الوقت نفسه يحاول أن يصل هو إلى هذه الزعامة.. ولذلك كانت العلاقات بين البلدين لها دائما لون خاص وطعم خاص يختلف عن علاقة كل منهما بالدول العربية الأخرى.

وقد بدأت هذه الحساسية منذ أيام الاستعمار البريطانى.. فقد كانت العقلية الاستعمارية حريصة على أن تفصل بين المشرق العربى والمغرب.. وكان المركز الرئيسى لالتقاء المشرق بالمغرب هى مصر باعتبار موقعها الجغرافى وباعتبار قدرتها على الامتداد.. ولذلك حاول الانجليز إقامة جبهة شرقية بعيدة عن مصر يتزعمها العراق وتمتد إلى الأردن وسوريا ولبنان.. وقد قامت هذه الجبهة فعلا لفترة ما وتولى قيادتها نورى السعيد منذ أيام الملك فيصل.. ثم مع تطور الأحداث اختفت هذه الجبة الشرقية وتحقق نوع من الالتقاء بين المشرق والمغرب العربى وأصبحت القيادة المؤثرة فى الأحداث العربية هى قيادة مصر.

ولكن..

لم يفقد العراق أمله فى تحقيق القيادة المنفصلة للمشرق.. قيادة تحت زعامة حزب البعث.

أى لم يتغير شىء بعد زوال الملكية فى العراق وفى مصر.

وأعتقد أن هذا قد يكون الدافع إلى الدعوة لمؤتمر القمة.

وأعتقد أيضا أنه قد يكون الدافع للمصالحة السورية العراقية..

وهو ما يجعل استمرار هذه المصالحة معرضا لكثير من الاحتمالات التى قد تقضى عليها وتعود العلاقات العدائية كما كانت.. لأن حزب البعث السورى لن يقبل زعامة حزب البعث العراقى.

وبعد..

إنى أكتب قبل أن ينعقد مؤتمر قمة بغداد ولا أدرى هل سينعقد فى يوم ٢ نوفمبر أو فى أى يوم آخر.. ولكنى أكرر ما اتمناه وهو أن تستطيع بغداد أن تصل إلى قرارات واقعية تحترم الواقع العربى كله.. وأن تستطيع أن تصل إلى وحدة اتجاه عربى خصوصا وهى تعلم مقدما أن أغلبية المدعوين إلى المؤتمر لن يؤيدوا عزل مصر. وحتى لا تعزل مصر فيجب الاقتناع بموقف مصر حتى مع التحفظات.

إننا هنا أيضا فى مصر أعلنا التحفظات.

من هم المتطرفون ومن هم المعتدلون؟

الذى يجب أن نضعه فى حسابنا دائما عندما نفكر وعندما نناقش وعندما نقرر هو أن الوضع الصحيح لإسرائيل بيننا هو إنها تمثل قوة استعمارية.

والفرق بين الاستعمار الإسرائيلى والاستعمار الأوربى القديم، هو أن الاستعمار القديم كان يعتمد على الاحتلال العسكرى أما الاستعمار الإسرائيلى فيقوم على الاستيطان.. وهو ما جعلنا نردد تعبير «المستوطنات» بدلا من تعبير «المستعمرات».

وتاريخ الاستعمار يثبت أن القوى الوطنية التى تقاومه كانت دائما تنقسم فى داخلها إلى متطرفين ومعتدلين.. بصرف النظر عن المستسلمين الذين يوجدون أيضا ـ ودائما ـ داخل الدولة التى يسيطر عليها الاستعمار.

والمتطرفون هم الذين يؤمنون أن ما يؤخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.. وأن كل شىء أو لا شىء.

والمعتدلون هم الذين يعتقدون أن هدف الاستعمار هو تحقيق مصالح الدولة الاستعمارية وأنه يمكن تحقيق هذه المصالح للدولة بلا استعمار عن طريق التفاهم من خلال المفاوضات.. وأن شيئا

خير من لا شىء.

وقد سبق أن كتبت أن الحركة الوطنية هى دائما فى حاجة إلى كلا الطرفين.. إلى المتطرفين وإلى المعتدلين.. وأن الاعتدال يعتمد على التطرف فى تحقيق أهدافه، والتطرف يعتمد فى تحركاته على الأهداف التى يحققها الاعتدال.

وكنت دائما أستشهد بتاريخ الاستعمار البريطانى فى مصر.. فالمعتدلون وصلوا إلى تحقيق الحكم الذاتى لمصر بالحصول على تصريح ٢٨ فبراير سنة ١٩٢٢.. ورفض المتطرفون تصريح ٢٨ فبراير ورفضوا الاستسلام للحكم الذاتى ورغم ذلك فقد مارسوه.. مارسوا تصريح ٢٨ فبراير ومارسوا الحكم الذاتى ورشح سعد زغلول زعيم المتطرفين نفسه فى الانتخابات وتولى رئاسة الوزارة وسار بتطرفه فى الطريق الذى وضعه المعتدلون.. وكذلك حدث عند توقيع معاهدة ١٩٣٦ بين مصر وبريطانيا.. فقد وقعها حزب الوفد بعد أن نقل نفسه من الجانب المتطرف إلى الجانب المعتدل.. ورفضتها كل الهيئات المتطرفة وكان أبرزها الحزب الوطنى ورغم ذلك مارس الوجود السياسى للمعاهدة إلى أن عاد حزب الوفد وانتقل من الاعتدال إلى التطرف وطالب بإلغاء معاهدة٣٦

وفى المرحلة الأخيرة من الاستعمار الإسرائيلى أخذت مصر الموقفين :

موقف التطرف.. بمعركة ٦ أكتوبر.

ثم موقف الاعتدال.. بالتفاوض مع أمريكا ـ ولا أقول إسرائيل ـ والوصول إلى اتفاقيتى كامب داڤيد.

وإذا راجعنا اتفاقيتى كامب داڤيد نجد أن الاتفاقية الأولى الخاصة بالوضع الفلسطينى فى الضفة الغربية وقطاع غزة هى صورة طبق الأصل من تصريح ٢٨ فبراير الذى منح به الانجليز الحكم الذاتى لمصر.. ونجد أن الجزء الثانى من الاتفاقية الخاصة

بسيناء هو صورة طبق الأصل من معاهدة ٣٦.. وذلك طبعا مع الاختلاف فى التفاصيل.

وإذا سرنا بعقولنا مع التطور التاريخى مقتنعين بأن التاريخ ـ تاريخ الحركات الوطنية ـ يردد ويكرر نفسه، فإننا يمكن أن نتصور أن الاتفاقية الخاصة بفلسطين ستتطور كما تطور تصريح ٢٨ فبراير، وأن الاتفاقية الخاصة بسيناء ستتطور كما تطورت معاهدة ٣٦..

وأن مصر ذاتها ستتطور من موقف الاعتدال لتعود إلى موقف التطرف.

وهو ما يمكن أن يحدث لو وجدنا قوة فلسطينية تتخذ موقف الاعتدال.

وأحب أن أسجل هنا ـ ما دمنا نعيش فى ذكرى التاريخ ـ أن المصيبة الكبرى التى حلت بفلسطين لم تكن نتيجة هزيمة المتطرفين بل كانت نتيجة مباشرة لهزيمة المعتدلين.. فقد كان الاعتدال فى عام ٤٧ هو أن نقبل مشروع التقسيم.. ولكن القوى العربية المعتدلة وقعت تحت تأثير شهوات سياسية خاصة فرفضت المشروع ورفضت إقامة دولة فلسطينية واقتسمت الأرض بين الملك عبدالله والملك فاروق.. وكان هذا هو ما يريده التنظيم الصهيونى الذى كان يعتبر التقسيم مرحلة لن يكتفى بها.. ولو كانت قد وجدت أيامها قوة فلسطينية معتدلة وقبلت التقسيم لكانت قد مهدت طريق المستقبل أمام المتطرفين ولربما كنا نعيش اليوم فى الحلم البعيد الذى لا يتحقق.

وأنا أومن بأن التاريخ يردد ويكرر نفسه مع اختلاف التفاصيل كما تكرر الحروب نفسها مع الاختلاف بين القوس والسهم وبين الطائرة والصاروخ.

ومناحم بيجن قال يوما إنهم فى إسرائيل يكررون ويرددون تاريخ الزحف الأوربى على أمريكا.. وأن سياسة إقامة المستوطنات

الإسرائيلية تقوم على نفس تكتيك واستراتيجية إقامة المستوطنات التى كان يقيمها الأوربيون فى أمريكا ليفرضوا وجودهم على شعب الهنود الحمر.

وقد كررنا التاريخ ـ تاريخ التطرف ـ عندما حاولنا أن نستجير بالروس ضد الأمريكان.. أى أن نعتمد على دولة قوية لتحررنا من الدولة القوية الأخرى.. وقد حاول مصطفى كامل منذ عام ١٩٠٧ أن يتبع نفس الطريق فاستعان بفرنسا على تحرير مصر من احتلال بريطانيا.. وكانت بريطانيا وفرنسا أيام زمان توازيان أمريكا وروسيا هذه الأيام.. ولكن مصطفى كامل ومن بعده محمد فريد لم يخرجا من فرنسا بشىء يمكن أن يعينهما على بريطانيا سوى الكلام.. ثم انتهى الأمر بتوقيع اتفاقية بين فرنسا وبريطانيا لتوزيع الشرق الأوسط بينهما.. وثبت أن الدولة القوية يمكن أن تستغل الدولة الضعيفة ضد دولة قوية أخرى، ولكنها لا يمكن أن تجازف إلى حد مواجهة القوة بالقوة.

ولم يتذكر جمال عبدالناصر تاريخ مصطفى كامل واتخذ موقف منتهى التطرف.. وأراد أن يستعين بالروس فى مواجهة إسرائيل التى تعيش فى داخل أمريكا.. ولم يخرج بشىء كما لم يخرج مصطفى كامل بشىء سوى مجرد الكلام.. إلى أن اقتنع عبدالناصر قبل أنور السادات بأن ينتقل من التطرف إلى الاعتدال وأن المعركة مع إسرائيل يجب أن تكون داخل أمريكا.. معركة حول المصالح الأمريكية بين مصر وإسرائيل.

وأنا أعتقد أن أكبر لطمة سياسية تلقتها إسرائيل هى انتقال مصر إلى موقف الاعتدال بسحب القضية من الميدان الروسى وإلقائها بكل ثقلها داخل الميدان الأمريكى.. إنه نفس ما كان يمكن أن يحدث لو كان الفلسطينيون المعتدلون قد قبلوا قرار التقسيم.

وليس معنى هذا إلغاء التطرف.

بالعكس..

إن التطرف ناحية الروس هو الذى يخدم الاعتدال الذى يرى حصر القضية داخل أمريكا.. والاعتدال بجانب أمريكا هو الذى يخدم التطرف بجانب الروس.

إنى أقول هذا الكلام لأصل إلى افتراض أن الخلاف بين الحكومات العربية حول اتفاقيتى كامب دافيد هو خلاف بين المتطرفين والمعتدلين، وهذا مع افتراض سلامة النيات السياسية وطهارة الأهداف الإقليمية والشخصية وبذلك يمكن دائما أن ينحصر الخلاف باستغلال كل طرف لخطوات الطرف الآخر نحو الوصول إلى الهدف الواحد.

أى يعترف المعتدلون بطهارة نيات المتطرفين.

ويعترف المتطرفون بطهارة نيات المعتدلين.

ولا يحتاج لقطيعة الطرف الآخر أو الإضرار به أو إطلاق لسانه للتشهير والاتهامات بالخيانة.. إنما تقوم الاستراتيجية والتكتيك العربى على أن كل طرف يكمل الآخر.. وكل طرف فى حاجة إلى الآخر.

ولكن..

للأسف..

أننا ـ نحن العرب ـ لم نصل بعد إلى هذا المستوى الحضارى.. ولا إلى هذا الرقى الفكرى.. ولا إلى هذا الإزدهار السياسى.

٧٨/١١/٨

هل نضيع ضحية الألفاظ ؟

الذين يتصورون أن الفكر السياسى يجب أن يقوم على تقدير الواقع لا على تقدير الآمال ولا على تقدير مستقبل الإنسانية ، هؤلاء يصلون فى تحليل سير المفاوضات والاتصالات بين مصر وإسرائيل إلى الاعتراف بواقع قائم على عدة أسس منها :

١ - إن إسرائيل تفكر بعقلية القوة الأعظم .. أو بعقلية المنتصر.. وهى العقلية التى تستمد منطقها من أنها عقلية القوة التى لا تزال تحتل الأرض العربية ، تحتل سيناء والجولان وفلسطين .. وهى لاتعترف بالقتال الذى حدث فى ٦ أكتوبر عام ٧٣ على أنه هزيمة فى حرب بل على أنه هزيمة فى معركة من معارك الحرب .. هذا إذا اعترفت بأنها هزيمة .

٢ - إن القوة الوحيدة التى تعترف بها إسرائيل وتحسب حسابها هى قوة الولايات المتحدة الأمريكية كدولة عظمى .. وعلى هذا الأساس فإن إسرائيل تفكر وتتصرف على أنها تفاوض أمريكا لا مصر .. وكل ما تقبله أو ترفضه هو نتيجة لموقف أمريكا لا نتيجة لموقف مصر .

٣ - إن الفكر الصهيونى له أهداف يمكن تأجيلها والتنازل عنها

مؤقتا ، وله أهداف أخرى لا يمكن تأجيلها أو التنازل عنها .. أى أنه فكر يقوم على تحقيق المراحل .. ومنذ بدأ الفكر الصهيونى وهو يمر بمرحلة بعد مرحلة ، دون أن يعتبر أى مرحلة منها كأنها النهاية أو كأنه وصل بها إلى الوضع المستقر .. حتى قرار التقسيم عام ٤٧ الذى قامت به دولة إسرائيل قبلته الصهيونية على أنه مرحلة لا على أنه نهاية الواقع .. وهو ما دفع إسرائيل .. إلى التوسع وخرق حدود التقسيم منذ العام الأول لقيامها كدولة .

هذه هى بعض الأسس التى يعتمد عليها الفكر السياسى الواقعى وهو يحلل سير المفاوضات بين مصر وإسرائيل .

فإسرائيل تعرض مطالبها على أنها الدولة الأقوى .. الدولة المنتصرة .. وهى تعرض هذه المطالب على أساس أنها حريصة على حماية أمنها ولكنها فى الواقع حريصة على الاحتفاظ بوضع الدولة الأقوى .. وهو ما يؤدى قطعا إلى الاخلال بتوازن القوى بين مصر وإسرائيل .. توازن القوى العسكرية والسياسية والاقتصادية .. وهو ما انتهى إلى أن تنازلت مصر عن كثير من الخطوط التى قد وضعتها للوصول إليها خلال المفاوضات .

وتنازل مصر لا يعتبر تنازلا لإسرائيل ولكنها تعتبره تنازلا لأمريكا .. أى أن مصر لا تحمل إسرائيل أى مسئولية ولكنها تحمل المسئولية كلها لأمريكا .. لأن حقيقة المفاوضات - كما قلت - هى مفاوضات بين مصر وأمريكا وبين إسرائيل وأمريكا .. باعتبار أمريكا هى القوة التى تخشاها إسرائيل وهى القوة التى تحتاج إليها مصر لتغطية توازن القوى بينها وبين إسرائيل .

ومصر منذ أكتوبر ٧٣ وهى تحصر كل المسئولية داخل أمريكا بل إنى سبق أن قلت أن زيارة الرئيس السادات للقدس لم يكن هدفها الأول والأساسى هو كسب اطمئنان حكام إسرائيل ولا حل العقد النفسية بين العرب واليهود .. ولكن الزيارة كان أساسها كسب اطمئنان أمريكا وتخليص الساسة الأمريكان من العقد التى

■ هـل نضيع ضحية الألفاظ ؟ ■

كان يأسرهم بها ساسة اسرائيل وادعاءات الصهيونية .

ولولا هذا ..

لو لا أن مبادرة السادات كان تأثيرها الأكبر هو تأثير على العقلية والاتجاه الأمريكى لا الإسرائيلى ، لكانت آثار هذه المبادرة قد انتهت وانمحت بعد شهور حتى يتحرر ساسة إسرائيل منها .. وحتى يتخلصوا من القوة التى يشهرها السادات فى وجوههم كصاحب دعوة للسلام .

وتحت ضغط الاتجاه الأمريكى اضطرت إسرائيل أن تقبل ماقبلته .. ورغم أنها وصلت فى كل ما قبلته إلى فرض شروطها ، إلا أنها - لولا أمريكا - لما قبلت شيئا .. ولعلنا نذكر أن مطلبها الأول بعد حرب أكتوبر هو أن تعود القوات المصرية إلى حيث كانت على الضفة الغربية للقناة وتعود القوات الإسرائيلية إلى خط بارليف كما كانت .. ثم تبدأ المفاوضات .. وكانت إسرائيل تعتقد أنها تستطيع أن تقنع أمريكا بما تريد حتى لو اضطرت إلى التخلص من كيسنجر.

والآن وصل ما يمكن أن تقبله إسرائيل إلى نقطة الخطر .. فكما قلت فإن هناك مطالب يمكن أن تؤجلها إسرائيل إلى مرحلة أخرى.. مطالب أقرب إلى الأحلام .. كتحقيق حلم إسرائيل الكبرى التى تمتد من النيل إلى الفرات .. وهو حلم لا ينكره أحد فى إسرائيل .. ولكن الذى لا يمكن تأجيل التنازل عنه هو الحلم الذى أصبح واقعا .. الحلم بأن تكون حدود إسرائيل هى نهر الأردن وأن تكون القدس هى العاصمة .. إن هذا لم يعد حلما .. إنه واقع .. فهل يمكن أن تتنازل إسرائيل عن هذا الواقع ؟

لا أظن .

ومناحم بيجين قال أكثر من مرة وبعد مفاوضات كامب دافيد أن القدس هى عاصمة إسرائيل ، وأن القوات الإسرائيلية ستبقى فى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الأبد حتى بعد إقامة الحكم الذاتى للفلسطينيين .

ولكن إذا لم يوجد حل للوضع فى الضفة الغربية وقطاع غزة فكأن كل ما حدث هو الاتفاق على وضع سيناء .. أى أنه حل منفرد مع مصر .. ومصر لن تقبل أن تركز كل قواها على حل منفرد .. ولا تستطيع أن تلوم الملك حسين على عدم اشتراكه فى المفاوضات لتحرير الضفة الغربية لأن قطاع غزة لم يكن تابعا للملك حسين .. إنه تابع لمصر .. ومصر مسئولة عن قطاع غزة مسئوليتها عن أرض سيناء حتى وإن كانت لم تضم القطاع إليها واكتفت بإدارته .

أين المصير ؟

لم يعد للمصير أى مقياس إلا مقياس عبقرية الرئيس كارتر .

هل يستطيع كارتر أن يعيد الضفة الغربية وقطاع غزة إلى ما كانتا عليه قبل عام ٦٧ ؟

إن مسئولية أمريكا عن هذه المشكلة ليست مسئولية مقصورة على المفاوضات بين مصر وإسرائيل ولكنها أوسع تشمل الدول العربية الأخرى .. ومعروف أن بين الدول التى اجتمعت فى بغداد ورفضت اتفاقيتى كامب دافيد دولا تقف مع مصر فى نفس الاتجاه الدولى .. أى الدول المرتبطة بأمريكا .. وربما كانت حاجة أمريكا إلى هذه الدول البترولية أقوى من حاجتها إلى مصر .. فهل يمكن أن تقوم أمريكا بضغط أقوى على إسرائيل حتى تحل المشكلة ؟

من يدرى .

إن كل ما قبلناه حتى اليوم خاصا بالضفة وغزة لا يحقق قرار مجلس الامن ٢٤٢ تحقيقا فوريا .. إنما هو فقط يترك الامل فى أن نصل إلى تحقيق القرار .. ورغم ذلك فإن إسرائيل لا تريد أن ترتبط بما قبلناه ، إنما فقط تريد الاكتفاء بالألفاظ ثم أن تترك حرة تتحرك كما تشاء .

فهل نضيع ضحية الألفاظ ؟ ..

٧٨/١١/١٥

ورغم ذلك نحن متفائلون

ماذا ترفض إسرائيل ؟

إنها ترفض الكثير .

● ترفض تحديد موعد لاستمرار المعاهدة المصرية الإسرائيلية بحيث تنتهى بعد عشر سنوات أو عشرين سنة أو خمس وعشرين سنة .. وهو ما تلتزم به جميع المعاهدات الدولية المماثلة .. أى أن المعاهدة المصرية الإسرائيلية ستكون - لو وقعت - أول معاهدة أبدية فى التاريخ المصرى .

ومفروض أن تحديد موعد لانتهاء المعاهدة يعنى أن الحالة بين الدولتين أصبحت بعد انتهاء المدة حالة سلام طبيعى لا يحتاج إلى ما تفرضه المعاهدة من قيود وشروط خصوصا القيود والشروط الخاصة بالوضع العسكرى .. وتصبح بذلك الحدود بين مصر وإسرائيل حدودا محترمة آمنة كالحدود بين مصر والسودان أو مصر وليبيا .

ولكن ..

عدم تحديد موعد لانتهاء المعاهدة أو لإعادة مناقشتها يعنى افتراض سوء النية بين كل من الطرفين .. ويصبح الطريق الوحيد

لإلغاء المعاهدة أو تعديلها هو رفضها .. هو ثورة شعبية تقوم فى مصر مطالبة بالتحرر من هذا المعاهدة .. أو اعتداء تفتعله إسرائيل على الحدود المصرية بحجة أن هناك نية مصرية لإلغاء المعاهدة أو الخروج عليها .

وفى مصر من يطالب بأن تكون مدة المعاهدة بين مصر وإسرائيل خمس سنوات فقط .. وهى سنوات كافية لتحقيق العلاقات الطبيعية بين مصر وإسرائيل .. وهى فى نفس الوقت السنوات المحددة لا نسحاب إسرائيل انسحابا كاملا من الضفة الغربية وغزة .. وبذلك يمكن بعد السنوات الخمس أن نكون قد انتقلنا إلى الحياة الطبيعية مع إسرائيل وهو ما يتطلب صياغة معاهدة أخرى .. أو تكون قد فشلت هذه المعاهدة ولم تعد لها قيمة.. ورفضت إسرائيل مجرد مناقشة موضوع تحديد مدة لاستمرار المعاهدة سواء كانت خمس سنوات أو ألف سنة .

● وترفض إسرائيل وضع المعاهدة بينها وبين مصر فى مستوى بقية المعاهدات التى ترتبط بها كلتا الدولتين .. لا .. إن إسرائيل تصر على أن تفرض شروط المنتصر .. وتفرض أن تجب هذه المعاهدة جميع المعاهدات الأخرى التى تتعارض معها .. أى أن معاهدة السلام مع إسرائيل تجب أى معاهدة أخرى تربط مصر بأى دولة فى حرب مع إسرائيل .. والمقصود هى معاهدة التضامن العربى والدفاع المشترك بين مصر وباقى الدول العربية .. ومن الناحية الدولية فإن من حق أى دولة أن ترتبط بمعاهدات بين دول متحاربة مادامت تتخذ موقف الحياد بينهما .. وطبعا لا يمكن أن تتخذ مصر موقف الحياد بين إسرائيل وأى دولة عربية تشترك معها فى القتال .. لا يمكن أن تقف على الحياد حتى لو لم تشترك فى الحرب .

ولكن ..

وكما سبق أن كتبت .

إن إسرائيل لا تحسب حساب اعتداء أى دولة عربية عليها مادامت مرتبطة بمعاهدة سلام مع مصر ، لأنها تعلم أن القوة التى يمكن أن تحاربها لا يمكن أن تستكمل إلا بقوة مصر .. فهى تضمن السلام مادامت فى سلام مع مصر .. ولكن إسرائيل لا تريد إخراج مصر من التضامن العربى لتضمن السلام لنفسها ولكنها تريد إخراجها لتصبح أقوى على الدول العربية الأخرى ، لتضمن أن تعتدى هى على سوريا أو على الأردن أو على لبنان أو حتى على السعودية وهى مطمئنة إلى أن مصر ليست مرتبطة بمعاهدة دفاع مشترك أو تضامن أمنى مع هذه الدول .

إن إسرائيل وهى تفاوض بعقلية المنتصر المغرور الذى يحتل ويسيطر على الأرض لا تريد المعاهدة مع مصر لتعيش السلام ، ولكنها تريد هذه المعاهدة لتصبح بها أكثر قوة ، ولترتفع بها على سلم التوازن العسكرى .

● وترفض إسرائيل تحديد أى مواعيد لتحقيق ما اتفق عليه بالنسبة للضفة الغربية وقطاع غزة .

والهدف معروف .

فإن إسرائيل - كما سبق أن كتبت - لن تنسحب أبدا من الضفة الغربية ولا من قطاع غزة .. وغاية ما يمكن أن تصل إليه هو اعتبار الضفة الغربية والقطاع ولايتين داخل الدولة الاسرائيلية ، كنظام الولايات الأمريكية .. وقد لا تقبل حتى هذا .. ليستمر الوضع كما هو .. ويستمر اعتمادا على إطالة الوقت وافتعال خلافات وأزمات تطيل منه سنوات لا تنتهى إلى أن يتأكد الواقع وتصبح إسرائيل هى كل فلسطين .

وقد بدأت إسرائيل منذ البداية تعبر عن أهدافها ، فقد كان لا يمكن التفاوض مع مصر حول سيناء دون تحديد مصير قطاع غزة ، لأن مصر مسئولة مسئولية كاملة عن هذا القطاع حتى لو لم تكن قد ضمته إلى الأراضى المصرية ، فهى مسئولة عنه مسئولية

واقعية .. ولكن إسرائيل استطاعت أن تبعد المفاوضات عن قطاع غزة وتقصرها على سيناء .. معتبرة أن مصر ليست مسئولة عن أرض فلسطينية إنما المسئول عنها هم الفلسطينيون .. إلى أن عادت مصر وأصرت أن تطبق اتفاقية كامب دافيد على قطاع غزة مع توقيع الاتفاقية الخاصة بسيناء باعتبار أن مصر مسئولة عن غزة .. وذلك حتى قبل أن يبدأ تنفيذ الاتفاقية بالنسبة للضفة الغربية.

ورفضت إسرائيل .

● وترفض إسرائيل مجرد ترديد اسم مدينة القدس من خلال المفاوضات.. انتهت مدينة القدس كمشكلة بالنسبة لإسرائيل.. إنها العاصمة سواء اعترف العالم بها كعاصمة أو لم يعترف.. وكل من يريد أن يتعامل مع إسرائيل عليه أن يذهب إلى القدس لا إلى تل أبيب .. حتى السفارات الأجنبية التى لا تزال تصر على أن تبقى فى تل أبيب عليها إذا أرادت التخاطب مع الحكومة الإسرائيلية أن تركب سيارة إلى القدس.

وقد أرسل مناحم بيجن أثناء مفاوضات كامب دافيد خطابا إلى الرئيس الأمريكى كارتر يبلغه فيه أن الكنيست الإسرائيلى قد اتخذ فى عام ٦٧ قرارا بأن تكون القدس هى عاصمة إسرائيل ولا رجعة فى هذا القرار .

ولم يرد كارتر على هذا الخطاب واكتفى بأن أرسل صورة منه إلى الرئيس السادات .. ولكن الواقع أن أمريكا لا تزال ترفض حتى اليوم الاعتراف بالقدس كعاصمة لإسرائيل ، وإن كان الحل الذى تقدمه يختلف عما يطالب به العرب .. فأمريكا لا تصر على تقسيم القدس بين إسرائيل والعرب ولكنها تقترح ألا يتخذ أى إجراء يمس مستقبل القدس إلا بعد اجتماع ممثلين عن الأديان الثلاثة .. الإسلام ، والمسيحية ، واليهودية ليصدر القرار عنهم .

وإسرائيل ترفض .

ترفض ما يريده العرب .

وترفض ما تريده أمريكا .

● وما ترفضه إسرائيل كثيرا .. يصل إلى حد رفض معاملتها كدولة عادية فى السوق بالنسبة لبترول سيناء إنها تريد أن تكون الدولة الممتازة صاحبة الأولوية .. بل إنها ترفض أن يكون لمصر حرية صيد الأسماك فى بحيرة البردويل .. و.. و .. و.. و ..

ورغم ذلك .

إن عملية التفاؤل لا تزال هى العملية الرائجة فى السوق .. التفاؤل بأن المعاهدة بين مصر وإسرائيل ستوقع .

كيف .. ؟

لست أدرى .

إنى لا أستطيع أن أتفاءل ولا أريد لفكرى أن يستسلم ..

٧٨/١١/٢٢

السلام لن يكون أبدا أكثر من مرحلة

يمكن أن يقال تفسيرا لاتفاقيتى كامب دافيد أن أضعف ما فيهما أنهما تفترضان حسن النية فى كلا الطرفين ولهذا فهما تتركان مجالات واسعة بلا حل اعتمادا على أن كل شىء يمكن أن ينتهى إلى حل مادامت النية الحسنة متوفرة .. وهو ما ترك الاتفاقيتين أشبه ببحيرتين تعوم فوقهما الكلمات دون أن نرى ما تحتهما .. حتى أن الملك الحسن ملك المغرب وهو من أقرب الأصدقاء إلى الرئيس السادات يقول فى حديث له يؤيد السادات ولكنه لا يستطيع أن يؤيد اتفاقيتى كامب دافيد لأنهما أقرب إلى اللغز ، ولهذا فهو ينتظر النتائج التى تصل إليها الاتفاقيتان حتى يقول رأيه .. أى أنه ينتظر أن يكتشف ماتحت هذه الكلمات العائمة .

وقد اتضحت حقيقة نيات الطرفين بعد أن انتقلت المناقشات حول المجال العام كما كانت فى كامب دافيد إلى المناقشات التفصيلية التى بدأت فى واشنطن للوصول إلى نص المعاهدة بين مصر وإسرائيل .. معاهدة السلام .. ونيات إسرائيل التى كشفت عنها هى أن عملية السلام بالنسبة لها هى عملية مرحلية يجب أن تقتصر على تنازلات ضيقة فى مجالات محدودة ، ولهذا كان كل

ما قدمته حتى وافقت عليه مصر يعبر عن مرحلية أهدافها .. أى أنها ترسم لمرحلة قد تستمر عشر سنوات أو عشرين سنة ثم تنتهى .. سواء انتهت بالعودة إلى القتال أو انتهت إلى أى وضع آخر .

وإسرائيل لا تحصر نفسها بالتفكير المرحلى فحسب ولكنها تفرضه أيضا على الجانب الآخر .. أى تفرضه على مصر .. ولاشك أن العقلية المصرية يوم توقع معاهدة مع إسرائيل تنص على تحديد وجود وتحرك القوات المصرية داخل سيناء إنما توقع وهى تعتبر أنها ترتبط بمرحلة معينة لا بالمستقبل كله .. مرحلة تنتهى إلى استعادة حرية تحرك القوات المصرية داخل سيناء لا من أجل الحرب بل من أجل استكمال السيادة على الأرض المصرية حتى بلا حرب .

وهذا التفكير المرحلى هو الذى يقفز بالوضع فى الضفة الغربية وقطاع غزة إلى قمة المشكلة .. لأن المرحلة التى تحددها إسرائيل لسيناء لا تشمل الضفة ولا غزة .. إنما الضفة وغزة لهما مرحلة أخرى .. مرحلة تبين للفلسطينيين خلالها أن يتولوا بعض الوظائف ونوع المسئوليات مع بقاء السيادة كاملة والسيطرة كاملة للحكومة الإسرائيلية بما فيها إقامة المستعمرات وبقاء احتلال القوات الإسرائيلية إلى الأبد كما قال مناحم بيجين .. وهى مرحلة ينتظر كلا الجانبين نهايتها .. ينتظر اليهود النهاية بإلغاء مظهر الحكم الذاتى حتى تصبح كل فلسطين هى إسرائيل .. وينتظر الفلسطينيون نهايتها بانسحاب كل السيادة والسلطات الإسرائيلية وإقامة دولة فلسطين .

هذا إذا قبلنا التعامل بسياسة المراحل .

ومعنى هذا أننا لو انتهينا إلى توقيع معاهدة مع إسرائيل .. فليس معنى ذلك أننا سنعيش السلام ولكن معناه أننا نعيش مرحلة من مراحل السلام قد تنتهى فى أى يوم إلى حرب .. وهو ما يفرض

على تخطيطنا الاقتصادى والسياسى أن يحسب دائما حساب الحرب .. وقد قرأت فى إحدى الدراسات الإسرائيلية أن مرحلة السلام مع مصر سترفع من ميزانية الدفاع الإسرائيلية .. أى لن توفر هذه المرحلة من ميزانية الحرب بل سترفعها وأعتقد أن هذا هو مصير الاقتصاد المصرى أيضا .

وأخطر ما يهدد هذه المرحلة .. مرحلة السلام .. هو ارتباط مصر بحالة الأمن العربى .. أى ارتباطها بسلامة الدول العربية والحدود العربية كلها .. وهو ما يجعل إسرائيل تردد كل يوم سؤالا تعتبره أحد الأسس التى يجب أن تقوم عليها المعاهدة .. السؤال هو :

ماذا يكون موقف مصر لو هاجمت إحدى الدول العربية إسرائيل ؟

وهو سؤال يعبر عن عقلية الجانب الإسرائيلى وحده .. وهو سؤال لا يعتبر مشكلة بالنسبة لمصر .. لأن أى دولة عربية لا يمكن أن تهاجم إسرائيل اعتمادا علي القوات المصرية إلا بالاتفاق مقدما مع مصر .. ومصر لا يمكن أن تقرر الاشتراك فى حرب ضد إسرائيل إلا إذا كانت قد قررت أولا إلغاء المعاهدة والاستغناء عن السلام .

ولكن السؤال المحير والذى يعبر عن العقلية المصرية لا الإسرائيلية هو سؤال عكسى .. وهو :

ماذا يكون موقف مصر مصر لو هاجمت القوات الإسرائيلية إحدى الدول العربية ؟

وقد خطر هذا السؤال على الفكر المصرى عندما هاجمت القوات الإسرائيلية جنوب لبنان واحتلت أراضيه .. ولولا موقف سوريا باعتبارها الدولة المسئولة مسئولية مباشرة عن أحداث لبنان .. لولا أنها رفضت الاشتباك مع القوات الإسرائيلية وقالت أيامها إنها لن تترك إسرائيل تشدها إلى الحرب .. لولا ذلك .. فماذا كان يمكن أن

يكون عليه موقف مصر ؟

لو فرض أيامها أن القوات السورية اشتبكت مع القوات الإسرائيلية .. ولو فرض - لا سمح الله - أن إسرائيل تبجحت وعاندت وزحفت على الأراضى السورية واحتلت دمشق .. فهل كان يمكن أن تستمر مناقشات السلام بين مصر وإسرائيل .. لا أظن .. بل هل كان يمكن أن يتجمد موقف مصر .. لا أظن أيضا .

وقد كان الاعتماد على مجلس الأمن فى التغلب على الزحف الإسرائيلى على لبنان ، وعلى الأصح كان الاعتماد على أمريكا ، ومصر ساهمت فى الاعتماد على أمريكا .. أو على الأصح وضعت كل اعتمادها على أمريكا التى استطاعت أن تقنع إسرائيل بالاستجابة لقرار مجلس الأمن والانسحاب من أراضى لبنان .

هل معنى ذلك أن نبقى دائما معتمدين على أمريكا لحفظ السلام وحتى لا نقاتل إسرائيل ؟

وهل يمكن أن تبقى أمريكا دائما أقوى من إسرائيل .. واقصد السياسة الأمريكية ؟

إن هناك احتمالا قائما دائما وهو أن يتغلب اللوبى اليهودى على السياسة الأمريكية ويسيطر عليها ويدفعها إلى السير فى ركاب العقلية الصهيونية كما حدث من قبل .

ومرحلة السلام ستبقى دائما معرضة لهذا الاحتمال .

وأنا اكتب قبل أن تنتهى الاتصالات التى تقوم بها أمريكا لاختيار الألفاظ الواسعة التى يمكن أن تجمع بين مصر وإسرائيل فى معاهدة .. والتى تتغلب بها على غرور ديان الذى قال : « لقد انتهينا .. وعلى مصر أن تقبل أو ترفض » .. وكأنه سيان لدى إسرائيل أن تقبل مصر أو ترفض .. أو الكلمات التى سبق أن قالها مناحم بيجن وشبه بها الموقف بين مصر وإسرائيل كالموقف بين ألمانيا الهتلرية والحلفاء بعد هزيمة ألمانيا .. قائلا : إن الحلفاء لم

يعقدروا معاهدة مع ألمانيا ورغم ذلك قامت المعاملات بين مصر وإسرائيل بلا معاهدة .. أو عشرات من هذه الكلمات التى ترد فى تصريحات قادة إسرائيل تعبيراً عن غرورهم .

هل تستطيع السياسة الأمريكية أن تتغلب على غرور إسرائيل .

حتى لو تغلبت فإن كل ما نستطيع أن نصل إليه هو مرحلة من مراحل السلام .

مجرد مرحلة .

لو وصلنا ..

٧٨/١١/٢٩

اتفاقية هدنة لا معاهدة سلام

إن مراجعة كل ما جرى وما يجرى خلال الاتصالات بين مصر وإسرائيل للوصول إلى توقيع معاهدة سلام يصل بنا إلى التأكد من أن ما نستطيع أن نصل إليه حتى الآن هو :

● حل منفرد لا حل شامل.

● اتفاقية هدنة لا معاهدة سلام.

والذى يصل بنا إلى هذه النتيجة هو أسلوب ومنطق إسرائيل خلال المفاوضات لا أسلوب ولا منطق مصر.

والثابت منذ اليوم الأول أن إسرائيل تريد أن تصل إلى حل منفرد مع مصر وتتعمد تجاهل بحث أى قرار أو تحرك يمكن أن يؤدى إلى حل يشمل الوضع فى الضفة الغربية أو قطاع غزة.. بل إنها أصرت على عدم ادراج قطاع غزة داخل الاتفاقية رغم أنه يعتبر ضمن مسئولية مصر باعتبارها الدولة التى كانت تتولى إدارته والدفاع عنه، وذلك بعد أن وصلت مصر فى تطوير مطالبها إلى حد أن فصلت قطاع غزة عن الضفة الغربية وطالبت بأن تطبق الاتفاقية عليه وحده إلى حين يقبل الملك حسين تحمل مسئولية مستقبل الضفة الغربية.

والضفة الغربية وقطاع غزة ليستا هما ما يشمله الحل الشامل.. يبقى بعدهما الحل مع سوريا والحل مع الأردن والحل مع لبنان.. أى يبقى تحديد وضع إسرائيل بالنسبة لكل المنطقة.. ولكن إسرائيل ترفض أن تبدأ بأى ناحية من نواحى الحل الشامل.. وتصر على أن تحصر كل ما يمكن أن يتحقق داخل حدود مصر.. لأنها تريد الحل المنفرد مع مصر على أن يعقبه حل منفرد مع الملك حسين أو مع الفلسطينيين ثم يعقبه حل منفرد مع سوريا ثم حل منفرد مع لبنان.. وهذا ما تطالب به إسرائيل منذ البداية وما صرحت به أكثر من مرة وهو أنها تريد أن تنفرد بكل بلد من بلدان المواجهة على حدة.

والمنطق المصرى الذى يقوم على أن كل ما تصل إليه مصر يمكن أن تصل إليه سوريا استشهادا بما حدث أيام فك الاشتباك الأول والثانى على جبهة القناة الذى أعقبه فك الاشتباك فى الجولان.. هذا المنطق لم تستسلم له إسرائيل أبدا حتى أيام فك الاشتباك.. وكلنا يذكر أن ما عرضته إسرائيل على سوريا عند بدء محادثات فك الاشتباك كان يختلف عما وصلت إليه مصر.. حتى أنها كانت ترفض الجلاء عن بلدة القنيطرة، وهو ما أثار أيامها بعض الألسنة الطويلة وأخذت تقارن بين ما وصلت إليه مصر وما يمكن أن تصل إليه سوريا.. لقد خرجت مصر من الحرب باستعادة قناة السويس واستعادة ثلاث مدن رئيسية على الضفة الغربية للقناة وثلاث مدن أخرى على الضفة الشرقية وخرجت بمنطقة البترول والمناجم بجانب تمركز قواتها فى مناطق كانت قد خسرتها.. فماذا تخرج به سوريا من الحرب ومن اتفاقية فك الاشتباك إذا كانت لا تستطيع حتى أن تسترد بلدة القنيطرة.. وكان يمكن أن تستمر هذه المحادثات إلى أن تفشل اتفاقية فك الاشتباك على الجبهة السورية لولا تدخل أمريكا وضغط كيسنجر على إسرائيل حتى وصلت بها إلى ما قبلته سوريا.

ولا تزال العقلية الإسرائيلية فى نفس الاتجاه الذى يرفض أن

يكرر تصرفاته فى احدى الجبهات على الجبهات الأخرى.. فما يمكن أن تقبله فى سيناء يختلف عما تريده فى الجولان، وعما تريده فى الضفة الغربية وغزة.. ولا يمكن أن تخرج من هذا الاتجاه إلا تحت تدخل وضغط أمريكا.. وربما أصبحت إسرائيل بعد تكرار تدخل وضغط أمريكا تعتقد أنها عرفت الطريق للتغلب على هذا التدخل وهذا الضغط.

وهى إلى الآن متمسكة بالحل المنفرد.

ومصالحها ترتبط بالحل المنفرد.. ولو وصلت إلى هذا الحل المنفرد مع مصر فإنها تصبح أقوى عسكريا وسياسيا على باقى الجبهات.. إن هذا الحل المنفرد لو وصلت إليه يوازى انتصارا عسكريا أبعد من انتصارها فى عام ٦٧.

وبعد هذا فإن مناحم بيجن يكذب كعادته عندما يصرح بأن إسرائيل تسعى إلى الحل الشامل.. إن الحل الشامل كما تراه إسرائيل هو الوصول إلى أربعة حلول منفردة مع دول المواجهة الأربع.

وسايروس فانس يتكلم بلغة الدبلوماسية عندما يقول بأنه سيحاول أن يقنع إسرائيل بأن تكون أكثر مرونة.. إنه يعلم أن إسرائيل لن تقتنع.. وكل ما يستطيعه هو أن يضغط على السياسة الإسرائيلية بقوة وضعها بالنسبة لأمريكا حتى تستسلم للمرونة.

●●●

ومن جهة أخرى فإننا إذا راجعنا بنود اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل كما هى فإننا نجد أنها لا يمكن أن تكون أو تعتبر معاهدة سلام.

إنها بكل بنودها لا يمكن أن تكون أكثر من اتفاقية هدنة.

وإذا تعمدنا أن نجد فارقا بين الهدنة التى ستعقب الاتفاقية والهدنة القائمة حاليا فيمكن أن نقول أننا كنا فى هدنة مسلحة وأصبحنا فى هدنة غير مسلحة.

ولكنها ليست أكثر من هدنة.

ولا يمكن عقلا أن تقبل أى دولة معاهدة تفرض عليها تقييد حرية ووجود قواتها المسلحة على أرضها ثم تسمى هذا المعاهدة معاهدة سلام.. إنما هى بحكم المنطق القانونى والدولى لا يمكن أن تزيد على اتفاقية هدنة.

وهى هدنة تبقى دائما ـ ومنذ اليوم الأول لتوقيعها ـ معرضة لخرقها بمجرد أن تجد الدولة ما يمكنها من استعادة كل حريتها وكل وجودها المدنى والعسكرى على أرضها.. أرض سيناء.

ولذلك فإن المفاوض المصرى كان يصر على أن تكون لهذه المعاهدة أو لهذه الاتفاقية مدة معينة.... وكنا نطالب بأن تكون المدة خمس سنوات.. نستطيع بعدها إعادة مناقشة الاتفاقية واستكمال حرية وجود كل من الطرفين على أرضه خصوصا إذا كان كل منهما قد اكتسب ثقة الآخر وإذا كانت بقية أوضاع المنطقة قد استقرت.

ولكن إسرائيل رفضت تحديد مدة للمعاهدة أو لاتفاقية الهدنة.

وعاد المفاوض المصرى يقترح ـ وهو الطرف الذى يتحمل دائما مسئولية تقديم الاقتراحات ـ عاد يقترح أن يكون من حق كل من الطرفين أن يطلب إعادة بحث المعاهدة دون تحديد موعد معين.. وقالت إسرائيل إنها تقبل هذا الاقتراح بشرط أن يكون لها حق رفضه إذا رأت أن الحالة بالنسبة لها لا تستدعى تعديل المعاهدة.. ورفض الجانب المصرى هذا الشرط.. ولا يزال رافضا.

والواقع أن إسرائيل تؤمن بأن السلام لا يمكن أن يحقق لها الأمن.. وإنها لكى تضمن أمنها يجب أن تعيش دائما فى حالة حرب.. وحتى تبقى على حالة الحرب فهى تقبل الهدنة ولا تقبل السلام.. وكل الشروط التى تضعها هى شروط الهدنة لا شروط السلام.

هذا ما يجب أن نعترف به.

وأشرف لنا أن نعيش فى هدنة واقعية من أن نعيش فى سلام كاذب.

٧٨/١٢/٦

شرعية الاحتلال الأجنبى

لا شك أن الفكر السياسى يتطور مع المصالح الوطنية.. وعندما يتطور الفكر السياسى تتطور معه الشعارات التى تعبر عن أسس المبادىء الوطنية.

والذين عاشوا الفكر السياسى القديم يذكرون أنه كان يقوم على أساس وطنى ثابت وهو رفض الاحتلال العسكرى الأجنبى.. ومهما كان وضع الدولة وسواء كانت دولة كبيرة أو صغيرة فقد كان المطلب الوطنى الثابت هو جلاء القوات الأجنبية عن أرضها.. وهو ما جعل الأمبراطوريات القديمة التى كانت تعتمد على الاحتلال العسكرى كالامبراطورية البريطانية والأمبراطورية الفرنسية، تعيش فى معركة مستمرة مع شعوب البلدان التى تحتلها.

وبلغ من قوة الثورات والمعارك الشعبية التى عاشتها الأمبراطوريات القديمة أن بدأ الفكر أو الأسلوب الاستعمارى يتطور بحيث يحتفظ بالمصالح الاستعمارية والنفوذ الاستعمارى دون حاجة إلى الاحتلال العسكرى.. وهو ما تحقق فعلا فى كثير من دول أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية.

ورغم ذلك.

فإن الفكر السياسى فى بعض المناطق تطور تطورا عكسيا بحيث أصبح من المطالب الوطنية الأساسية المطالبة بالاحتلال العسكرى الأجنبى أو استمرار هذا الاحتلال.. دون أن تعتبر هذه المطالبة ماسة بالكرامة الوطنية أو الكيان الوطنى.

وفى الأسبوع الماضى أعلنت أمريكا أنها ستجلو بقواتها عن تايوان بعد أن استكملت علاقاتها مع الصين.. وإذا بالمظاهرات الغاضبة تنطلق فى شوارع تايوان تهتف ضد جلاء القوات الأمريكية.. وتتهم السياسة الأمريكية بالغدر والخيانة لأنها قررت تحرير جزيرة فرموزا من الاحتلال الأجنبى أى من سيطرة القوات الأمريكية المحتلة.

ومعروف أن حكومة تايوان تطالب باستقرار الاحتلال الأمريكى ليحميها من الاحتلال الصينى.. ولكنى لا أستطيع أن أقنع نفسى بهذا المنطق.. ربما لأنى مازلت أعيش بالفكر السياسى القديم الذى يرفض الاحتلال الأجنبى مهما كانت مبرراته.

وفرموزا جزيرة صينية وأهلها من الشعب الصينى.. ولا يمكن أن يكون من حق هذا الشعب أن يختار بين الاحتلال الأمريكى والاحتلال الصينى لأن قوات الصين فى فرموزا لا يمكن أن تعتبر احتلالا عسكريا أجنبيا.. فقوات الصين بالنسبة لأرض فرموزا هى قوات وطنية.

والواقع أن شعب فرموزا لا يختار بين احتلال واحتلال ولكنه يختار بين حكومتين ومذهبين.. يختار بين الرأسمالية والاشتراكية.. وهو يريد الحكم الذاتى ليحتفظ بالمذهب الرأسمالى وبحكومة رأسمالية.. وبما أنه لا يستطيع أن يحمى الرأسمالية ولا حكومته الرأسمالية الذاتية فهو فى حاجة إلى الاعتماد على الاحتلال الأجنبى أى الاحتلال الأمريكى.. وهذا ما لا يقبله أى منطق وطنى سليم ولا أى فكر سياسى واقعى.. فإن الدولة الشيوعية

المتحررة أشرف لشعبها وأقوى بكيانها كدولة من دولة رأسمالية تحتلها قوات أجنبية.

ولم يحدث هذا فى فرموزا وحدها.. فقد حدث أيضا فى كوريا الجنوبية بعد أن قررت أمريكا تحريرها من احتلال قواتها.. أى سحب القوات الأمريكية من فوق أرض كوريا.. وكوريا الجنوبية فى حرب مع كوريا الشمالية.. وهى فى حاجة إلى القوات الأمريكية.. لحمايتها كما أن كوريا الشمالية فى حاجة إلى حماية الصين.

وقد كنت منذ شهور فى زيارة لكوريا الجنوبية ووجدت كل القيادات الوطنية هناك رافضة للجلاء الأمريكى.. لا يريدون أن تجلو عنهم القوات الأجنبية.. وكانت المفاوضات تجرى وهى أقرب إلى استجداء أمريكا بأن تطيل من مراحل الجلاء وأن تظل محتفظة بالمطارات العسكرية.. وذلك رغم أن الحرب هناك حرب داخلية بين شعب واحد ووطن واحد.

وعلى الناحية التى تنتمى إلى الكتلة الدولية الأخرى.. أى إلى روسيا نفس الشىء.. فالحبشة لا تطالب بجلاء القوات الروسية أو الكوبية عن أرضها.. بل تطالب بزيادة هذه القوات لتعتمد عليها فى الاستيلاء على اريتريا.. أى أن حكومة الحبشة قبلت الاحتلال الأجنبى واعتبرته مطلبا وطنيا رغم أنه مطلب لفئة واحدة من الشعب الأثيوبى وهى الفئة الحاكمة.

وفى اليمن الجنوبية.. احتلال روسى آخر سواء كان احتلال بقوات روسية أو قوات كوبية.

وفى أنجولا.. لا تزال الأرض خاضعة للاحتلال الأجنبى الروسى.

وفى أفغانستان.. و... و... وسواء اتخذ هذا الاحتلال اسم الصداقة أو التحالف فهو ليس أكثر من احتلال عسكرى أجنبى بكل ما يفرضه هذا الاحتلال على البلد المحتل من مصالح أجنبية وتحركات أجنبية وأهواء أجنبية.

أى مـا وصلنا إليـه هو استـقـلال الفكر السـياسـى للاعتـراف بالاحتلال الأجنبى فى وضع شرعى يعترف به الكيان الوطنى.

وقد كانت العقلية الروسية أقدر وأسبق من العقلية الأمريكية فى الوصول إلى وضع احتلالها للدول الصغيرة فى وضع شرعى، وقد اعتـمدت فى ذلك على عدم الاشـتراك بقواتهـا فى عملية الاحـتلال اشتراكا علنيا بل هى تعتـمد دائما على القوات الداخلية.. أى أن تقيم فى كل بلد جـيشـا من أهله يتبـعهـا ويخضع لهـا.. كما حـدث فى فيـتنام.. فإذا لم تجـد قوات داخلية كـافية اعـتـمدت على قوات من الكتلة الشـيوعـية كمـا اعتـمدت على القـوات الكوبية وعـلى قوات تشيكوسلوفاكيا وألمانيا الشرقية وغيرها.

وقد بدأت السياسـة الأمريكية بعد الهزيمة الأمـريكية فى فيتنام تتبع نفس التكتـيك الروسى.. أى لا تشترك بقواتهـا فى احتلال أى أرض أجنبية إنما تعتمد إمـا على تقوية قوات داخلية وإما على قوات تابعة لها.. وقد اعتمدت على القوات المغربية فى مشكلة زائير، وهى الآن تخطط للاعـتـمـاد على القـوات المصـرية للـتـدخل فى الدول الأفريقية ضد الانقلابات التى تنظمها موسكو.

والمفـروض أن دوافع هذا الاحـتـلال الأجنبى هو المعـركـة بين الكتلتين الـعظميين. أمـريكا وروسيا.. لولا أن المبـدأ نفسه أى مـبدأ الاحتلال الأجنبى، يستغل فى معارك داخل كل كتلة من الكتلتين.

ومعروف أن إسرائيل ترفض مبدأ انسحاب القوات الأمريكية من البلاد التى تحـتاج إلى هذه القوات.. وقـد عارضت بشدة انسـحاب أمريكا من أراضـى تايوان.. واتهمت هى الأخرى الرئـيس الأمريكى بأنه يغدر ويـخون أصدقـاء أمريكا.. وكل ذلك لأن إسـرائيل تخاف على نفسها من انسحاب أمريكى يتم بالنسبة لها.

والمفروض أن أمريكا تحتل إسرائيل حتى لو كانت تحتلها بقوات إسـرائيليـة.. فـهى قـوات تمولهـا أمـريكا من أول زرار القـمـيص العـسكرى إلى الصـاروخ.. وقد حـدث فى اليـوم الرابع من حـرب

أكتوبر أن كانت أمريكا ترسل قـوات إلى أرض سيناء تهبط مباشرة فى العريش وتخرج الدبابات والصـواريخ من البواخر وهى مزودة بالجنود الذين سيحاربون بها.. ولا أعـتقد أن كل ما صدرته أمريكا من قوات لإسرائيل أثناء حرب أكتوبر كانوا من اليهود.

أى أن إسـرائيل لا تسـتطيع أن تحـتفظ بـقواتهـا المحليـة دون الاعتماد على أمريكا.. وهو ما يضع صورة شرعية جديدة للاحتلال العسكرى الأجنبى.

فهل تنسـحب القوات الأمريكيـة من إسرائيل كما انسـحبت من تايوان.. حـتى لو كان انسـحـابها هو مـجـرد التوقف عن تصـدير المطالب العسكرية إليها.

هذا ما تخافه إسرائيل.

وهذا ما نـطالب به ما دامت أمـريكا قد أصـبحت مـعتمـدة على صداقتنا.

٧٨/١٢/١٣

لو تحملت أمريكا المسئولية وحدها

الثابت قطعا أن اتفاقية كامب داڤيد ـ بجزئيها ـ لا تكفى لتكون الأساس التفصيلى لأى معاهدة تتم بين مصر وإسرائيل.. وربما لهذا قيل رسميا أن الاتفاقية إنما هى إطار للوصول إلى اتفاق.. أى برواز تعلق فى حدوده الصورة النهائية التى يرسمها الطرفان.

أقول هذا لأن جانبا من الرأى العام العربى استقبل اتفاقية كامب داڤيد على أنها شملت حل جميع المشاكل بين مصر وإسرائيل وأن توقيع معاهدة الصلح والسلام بينهما أصبح أمرا مفروغا منه، ثم بعد ذلك دهشوا إلى حد الصدمة عندما بدأت المفاوضات بينهما تتعثر واستمرت فى تعثرها حتى تخطت الموعد الذى حددته الاتفاقية لتوقيع المعاهدة.

كل ما وصلت إليه اتفاقية كامب داڤيد هو تحديد المبادىء العامة دون الدخول فى تفاصيل تنفيذ هذه المبادىء.. الجلاء عن سيناء.. والحكم الذاتى للضفة الغربية وغزة.. ثم كل ما سجل بعد هذا لا يكفى أبدا لتفسير المبادىء التى يقوم عليها الجلاء عن سيناء أو تطبيق الحكم الذاتى.. ولم تكن هذه هى إرادة الرئيس كارتر..

ولا شك أنه حاول أن يصل بالاتفاقية إلى أبعد من هذا.. ولكنه لم يستطع أى أن ما وصل إليه لم يكن كل ما يريده ولكنه كان كل ما يستطيعه فى مواجهة إسرائيل.. وكذلك الرئيس السادات لم يقبل ما جاء بالاتفاقية لأنه كان ما يريده ولكنه كان ما يستطيعه.. أو على الأصح كان ما يستطيعه كارتر.. أى أن إسرائيل ضغطت على كارتر.. وكارتر ضغط على السادات.. فخرجت اتفاقية كامب داڤيد.

وربما كان مما خفف من الاحساس بالضغط أن المشاكل كانت تناقش وأن كلا من الأطراف الثلاثة اعتمد على ما قاله وما قاله الآخران خلال المناقشة كأسس يمكن أن يصل إليها خلال المفاوضات.. ولذلك أصبح كل منهم يردد عندما بدأت المفاوضات تتعثر.. لقد قلت فى كامب داڤيد.. أو لقد قال بيجين فى كامب داڤيد.. أو لقد قال كارتر فى كامب داڤيد.. قال.. وقال.. وقال.. وكلها كلمات تذاع لأول مرة دون أن تكون مسجلة ولا حتى على شريط تسجيل.. أى كلمات ليس لها قيمة ثابتة يمكن أن يحتج بها.. مجرد كلام.

ولا شك أن كثيرا مما قيل خلال أيام كامب داڤيد لم يذع ولم يردده أحد. وقد قال الرئيس السادات أكثر من مرة أنه قدم تنازلات كثيرة فى كامب داڤيد.. ولكنه لم يعلن عن تفاصيل هذه التنازلات.. وعندما سئل عنها قال.. اسألوا كارتر.. وكارتر لم يقل شيئا.. ولاشك أنها تنازلات قدمها السادات فى كلمات.. والكلام لا يعرفه إلا أصحابه.

وكذلك بيجين قال أنه هو الآخر قدم تنازلات فى كامب داڤيد ولم يقل تفاصيل هذه التنازلات.. ولم يسأله أحد عن هذه التفاصيل.. ربما لأن الجميع يعرفون أن الجلاء عن سيناء ـ مثلا ـ يعتبره بيجين تنازلا.

ولهذا ثارت المشاكل كلها عندما بدأت مفاوضات واشنطن لأنها مشاكل لم تدرس ولم يصلوا بها إلى حل فى كامب داڤيد.

لا يمكن ـ مثلا ـ أن يكون بيجين قد طلب فى كامب دافيد أن تتخلى مصر عن ارتباطاتها بالبلاد العربية نظير السلام مع إسرائيل .

لا يمكن ـ مثلا ـ أن يكون بيجين قد طلب فى كامب داڤيد أن إسرائيل لن تقبل إقامة دولة فلسطينية وحكومة فلسطينية على أرض فلسطين.. أو أن إسرائيل ستحتفظ بقواتها فى الضفة الغربية وغزة إلى الأبد.. لا يمكن أن يكون قد قال هذا الكلام فى كامب داڤيد وسكت عليه السادات أو كارتر.

وكل ما لم يقله بيجين خلال كامب داڤيد قاله بعد كامب داڤيد.

والنتيجة التى أتمنى أن نصل إليها ويصل إليها الفكر السياسى العربى وخصوصا الفكر المصرى هى :

إن إسرائيل تتعمد إفشال ما تم فى كامب داڤيد حتى لو كان مجرد مبادئ عامة.

وهى تتعمد من قبل ذلك إفشال مبادرة السادات التى بدأت بزيارة القدس مهما كلفت هذه المبادرة مصر من تنازلات.

والواقع هو أن إسرائيل لا تريد السلام.

لا لأن السلام يتعارض مع أطماع التوسع الصهيونى وإقامة إسرائيل الكبرى فحسب.. ولكن لأن السلام يتعارض مع مصالح الوجود الإسرائيلى حتى لو اعتبرته سلاما مرحليا.. أى سلام يعيش فترة إلى أن ينقلب إلى حرب أخرى.

وهذا الواقع لا يعلنه الفكر العربى وحده ولكنه واقع يعترف به الفكر الإسرائيلي.. وكل البحوث والدراسات التى وضعت فى إسرائيل ومن أعلى الأبحاث فيها تؤكد أن السلام ليس فى صالح الوجود الإسرائيلي.. إنها على الأقل ستخسر حجة التعايش على حساب أمريكا ورؤوس الأموال الأمريكية.. بل إنه نشر أخيرا أن إسرائيل تخشى إذا تحقق السلام أن تزحف عليها الأيدى العاملة المصرية فترتفع نسبة الوجود العربى فى داخلها، ولهذا فقد بدأت

فعلا فى استيراد أيد عاملة أجنبية وليست عربية.. كما أنها تخشى فى الوقت ذاته إذا تحقق السلام أن يعود اليهود العرب إلى بلادهم الأصلية كما فعل يهود المغرب فتنخفض نسبة اليهود داخل إسرائيل.

والأسباب التى تنشر عن خطورة السلام على الوجود الإسرائيلى كثيرة وغريبة.

المهم..

إن الفكر المصرى ـ وأقصد أن أقول الفكر المصرى لا العربى ـ أصبح أكثر اقتناعا بأن إسرائيل لا تريد السلام.. وأصبح الفكر المصرى يخشى أن تقوده دعوة السلام إلى مزيد من التنازلات لمجرد أن مصر ورئيس مصر هما أصحاب الدعوة.

هل معنى ذلك أن نهجر ونتخلى عن طريق السلام.؟

لا..

وكما سبق أن كتبت فإن السلام دعوة وليس مجرد قرار والدعوة يجب أن تستمر إلى أن تصبح واقعا، كما كانت كل الدعوات التى عاصرت تاريخ الإنسان.

ولكنى أعتقد ـ وهو مجرد فكر خاص ـ أننا وصلنا إلى خطوة يمكن أن نقف عندها.

ومعروف أن التطور الواقعى الذى حدث فى القضية العربية بعد حرب ٧٣ هو تطور العلاقات بين مصر وأمريكا.. لم يحدث أى تطور واقعى بين مصر وإسرائيل.. كل ما حدث كلام.. إنما التطور الذى أصبحت مصر تعتمد عليه بكل كيانها هو تطور علاقاتها بأمريكا.. وكل خطوات مصر كانت فى خدمة هذا التطور حتى أنى سبق أن كتبت أن زيارة السادات للقدس كان هدفها الرئيسى اقناع أمريكا لا إقناع إسرائيل.

ونحن قد وصلنا مع أمريكا إلى موقف واحد تعارضه أو ترفضه إسرائيل.. فمشروع المعاهدة التى وضعتها أمريكا قبلتها مصر..

والتعديلات والإضافات التى طلبتها مصر قبلتها أمريكا.

الفرق بين مصر وأمريكا هو :

مصر لا تثق فى أن إسرائيل تريد السلام وأمـريكا لم تفقد الثقة بعد.

وإسرائيل ليست فى حاجة إلى سلام مع مصر ولكنها فى حاجة إلى سلام مع أمريكا.

هذا هو الفارق الكبيـر بين موقف مصر وموقف أمـريكا بالنسبة لإسرائيل.. وهو فـارق يلقى على أمريكا مسـئولية أكـبر إن لم تكن المسئولية كلها فى الوصول مع إسرائيل إلى اتفاقية السلام.

ولذلك فإنى أتمنى أن تتوقف مصر عن أى اتصال بإسرائيل.

وأتمنى أن تقوم أمريكا وحدها بكل الاتصالات مع إسرائيل.

والأساس متفق عليه بيننا وبين أمريكا.

أى أن أمريكا انتهت من الاتفاق معنا وبقى أن نتفق مع إسرائيل.

وبعدها.

بعد أن تنتهى أمريكا من اقناع إسرائيل بمعاهدة سبق أن وافقت عليها مصر.. بعدها.. يمكن أن تعود الاتصالات وتبادل الزيارات بين مصر وإسرائيل.

هل يحدث هذا..

ياريت..

٧٨/١٢/٢٠

لنتفاهم .. قبل أن تفاجئنا أحداث إيران

لا شك أن إيران تمثل مـركـز ثقل سـيـاسى يؤثر تأثيـرا مـبـاشـرا علـى كل دول الجـبـهـة العـربيـة الأسـيـوية.. وهو تأثيـر ينعكس علـى باقى الدول العربية.

وإيران كان لها دور مباشـر فى كثير من الأحداث والتطورات العربية الأخيرة.

فالقـوات الإيرانية اشـتـركت بجانب قوات الـسلطان قابوس فى حماية عمان من الزحف الماركسى الذى كان مسلطا عليها.

والقـوات الإيرانية تحـركت لتـحديد مـواقع بعض جـزر الخليج العربى.

وإيران كـان لها دائمـا مـوقف بالنسـبة لتطورات الأحـداث فى العراق، وكـانت تتولى حمـاية ثورة الأكراد إلى أن تم الاتفـاق بينها وبين الحكومة العراقية على وقف هذه الثورة.

وإيران اشــتــركت فى الاتصــالات التى تمت بـعـد حـرب ٧٣.. واتخذت نفس الموقف الأمـريكى.. أى موقف الصداقة والتـعاون مع مصر وفـى نفس الوقت موقف التحالف مع إسـرائيل، وكانت إيران هى التى تولت تعـويض إسرائيل عن انسـحابهـا عن آبار البـترول

المصرية فى سيناء بأن تعهدت بأن تتولى تزويد إسرائيل بالبترول الإيرانى.

ومركز الثقل الإيرانى يستمد كل قوته من ارتباطه الدولى بالغرب.. وعلى وجه التحديد.. بأمريكا.. وكان الشاه يعتبر دائما من أكثر الحكام ارتباطا بالسياسة والاتجاهات الأمريكية.. وكانت أمريكا ولا تزال تعتمد على هذا المركز لحماية التخطيط الاستراتيجى الأمريكى فى المنطقة.

ولهذا كانت إيران معرضة دائما لمحاولة الجبهة الدولية الأخرى - أى الجبهة الشرقية - لتسليط الأخطار عليها سواء من حولها أو من داخلها.

وخارجيا أصبحت إيران اليوم ملتصقة بدولتين معاديتين لموقفها الدولى.. فافغانستان من الشرق أصبحت مرتبطة ارتباطا كاملا بالاتحاد السوفيتى.. أى اصبحت مركزا من مراكز الثقل السوفيتى فى مواجهة مركز الثقل الأمريكى.. ومن الغرب تلتصق إيران بالعراق وهى دولة ليست مرتبطة بالاتجاه الأمريكى وإن كانت ليست فى مستوى ارتباط افغانستان بالاتجاه السوفيتى.

أما داخليا.. فمنذ أيام ثورة مصدق لم يستطع الحكم فى إيران أن يرسم لنفسه صورة مستقرة واضحة صريحة.. ففى الوقت الذى يعلن فيه الشاه الديمقراطية ويبيح تعدد الأحزاب ويجرى الانتخابات ويصل إلى حد التنازل عن أرض تملكها العائلة الحاكمة ويعلن تحديد الملكية.. فى نفس الوقت لا تجد فى إيران أى قوة شعبية لها حق الحركة إلا القوة التى تحركها الديكتاتورية.. ديكتاتورية الشاه.. ثم بعد فترة يعود الشاه ويلغى تعدد الأحزاب ويعتمد على الحزب الواحد ويبدل ويعدل فى كل شىء ولا يبقى وضعا ثابتا إلا الوضع الديكتاتورى.. وبعض المعلقين يعتقد أن الشاه مضطر إلى الاحتفاظ بسلطاته الديكتاتورية حتى يحمى نفسه ويحمى الحكم من التآمر السوفيتى الذى يتسلل داخليا ويدفع كل

القوى الثائرة للتحرك فى اتجاه مصالحه.. حتى بعد أن ثبت أن التنظيمات الدينية الشيعية هى التى تتولى قيادة الثورة القائمة الآن، نسبوا إليها التحالف مع التنظيمات الماركسية لصالح التآمر السوفيتى، وهو ما سبق وتكرر كثيرا فى التاريخ المصرى وفى التاريخ السودانى عندما تحالفت التنظيمات الدينية فى مصر والسودان مع التنظيمات الماركسية فى ثورة واحدة.. وكان هذا هو ما دفع مراكز الشيعة فى إيران إلى اصدار أكثر من تصريح يكذب أى ارتباط بالتنظيمات الماركسية ويعلن برفضه للصداقة السوفيتية.

وكل هذا يضع إيران فى مستقبل يهدد مركز الثقل الأمريكى فى المنطقة تهديدا أخيرا.

وليس هناك غير احتمالين يمكن أن تنتهى إلى أحدهما ثورة إيران:

● الاحتمال الأول : هو احتمال أن يقبل الثوار إعادة تشكيل نظام الحكم مع الاحتفاظ بصورة الملكية غير الحاكمة.. سواء قبلوا أن يبقى الشاه الحالى رمزا لهذه الصورة أو يحل محله ولى عهده.

● والاحتمال الثانى.. هو أن يلغى نظام الحكام من أساسه وتصبح إيران جمهورية.. قد تبدأ جمهورية إسلامية وقد تنقلب إلى جمهورية ديمقراطية ثم تنقلب إلى جمهورية ديكتاتورية مرتبطة بالسوفيت كما حدث فى أفغانستان وكما يمكن تقييم ما حدث فى العراق.

والسياسة الأمريكية تعمل الآن بكل امكانياتها لترجيح الاحتمال الأول الذى يتيح لها الاحتفاظ بمركز القوى الأمريكى بوسائل أكثر أمانا بالنسبة لها..

أما إذا تحقق الاحتمال الثانى.. ولو فرضنا أنه اتجه نفس اتجاه أفغانستان.. فلا شك أن الوضع سينتهى إلى نتائج خطيرة فى المنطقة العربية كلها.. بعد أن تكون الكتلة الغربية قد فقدت أقوى مركز لها كانت تعتمد عليه.

وربما كان أول ما يمكن أن يحدث هو عودة القتال فى عمان بعد أن تكون القوات الإيرانيـة قد انسحبت ولم يحل محلـها ما يمكن أن يصد الزحف الماركسى.

ثم قد تتحرك قوات اليمن الجنوبية التى تعتمد على قوات كوبية وخبراء سوفيت لتزحف على اليمن الشمالية.

ثم قد تتـحرك العراق ـ كـما سبـق أن كتبت ـ فى اتجـاه جديد بالنسبـة لدول الخليج بعد أن تكون قد تحـررت من المركز الإيرانى الأمريكى الذى كان يشكل تهديدا قويا لكل اتجاهاتها.

قد يحدث الكثير بعد أن تكون قد ضاعات القوة التى كانت تعتمد عليها أمـريكا فى المنطقة.. ولم يعد لأمريكا من قـوة كاملة أخرى إلا قوة إسرائيل.

فهل يمـكن أن تعتمـد أمريكا على قـوة إسرائيل.. لقـد سبق أن اعتمدت عليـها فعلا أيام وجود جمال عبـدالناصر فى اليمن وعندما كانت القوات المصرية تهدد المنطقـة كلها.. اعتمدت على إسرائيل بأن خططت معهـا الحرب التى ضاع فيـها عبدالناصـر.. وهو ما سجله كثير من المعلقين وكنت أنا من أولهم.

ولكن الآن.. هل يمكن أن تعتـمد أمريكا على قـوات إسرائيل فى قـتال يدور فى اليـمن أو فى الخليج أو فى السـودان فى مـواجهـة القوات الكوبية.. لا يمكن.. مستحيل.. وإسرائيل نفسها بدأت تحسب حسـاب أحداث إيران بالنسبة لنفـسها، والذى أعرفـه أنه فى خلال اللقاءات الأخـيرة للمفاوضـات مع الوفد المصرى والوفـد الأمريكى أثارت إسرائيل موضوع البـترول الذى تمدها به إيران.. ماذا بعد أن يتوقف هذا البـترول.. وقيل لها أنهـا بعد توقيع المعاهدة مـع مصر فإنـها يمكن أن تدخل مـشتـرية للبتـرول المصرى بسـعر الـسوق العالمية.

والذى أرجحـه أن إسرائيل لا تريد أن تدخل مـشترية للبـترول المصرى ليعوضها عن البترول الإيرانى، ولكنها تريد أن تبقى محتلة

لآبار البتـرول المصرى، ولهـذا انتحلت أسـبابا جديدة لـلهروب من المفاوضات.. والهروب من السلام مع مصر.

●●●

ولا أريد أن أعـرض اليـوم مـا يخطر على الفكر السـيـاسى من نتائج احتمالات الأحداث فى إيران، خـصوصا ما يتعلق بانعكاسات هذه الأحداث على المنطقة العربية وأيضا على مصير المفاوضات بين مصر وإسرائيل.

لا أريد لأن الفكر السيـاسى من صالحه أن يسـتمد الصـبر فى انتظار تطور الأحداث.

ولكن..

ما أريد أن أقوله.. وما اتمناه هـو أن نقدر أن نتائج أحداث إيران ستؤثر تأثيرا مباشرا على الأوضاع العربية كلها وهو ما يتطلب منا ـ لو أمكن ـ أن نطلب من الحكام أن يتـداولوا وأن يتفاهمـوا قبل أن يفاجأوا.

٧٨/١٢/٢٧

الابتسامة الساخرة التى يطلقها اليأس

أحيانا يتابع الفكر السياسى العربى الأحداث وهو يميل إلى السخرية بكل ما يحدث.. وهى سخرية يطلقها اليأس من الوصول إلى فهم صحيح لكل ما نعيش فيه، واليأس من الوصول إلى بارقة أمل لما يمكن أن نصل إليه.

وقد حدث فى الأسبوع الماضى أن دخلت القوات الإسرائيلية أرض لبنان وضربت التجمعات الفلسطينية المتمركزة فى المدن والقرى اللبنانية.

وقد دخلت القوات الإسرائيلية متحدية القوات الدولية التى تقف على الحدود بين البلدين، ومهمتها الأولى هى أن تحول دون تسلل قوات أحد الجانبين إلى الجانب الآخر.

ودخلت القوات الإسرائيلية وهى تتحدى القوات السورية المرابطة فى لبنان والتى تشكل الأغلبية العظمى من قوات الردع العربية.

ودخلت وهى تتجاهل وتستهين بكل الكيان اللبناني.. ليس فى لبنان دولة ولا حكومة ولا جيش ولا شعب.. إنه أرض مفتوحة للقوات الإسرائيلية تتحرك فيها وتدخل وتخرج كما تشاء.

ودخلت وهى مطمئنة إلى أن كل البلاد العربية المحيطة بها ستكتفى بالفرجة على العملية، وتكتفى ببصق اللعنات.

ودخلت وهى تعرف إنها لن تواجه إلا بأفراد التجمع الفلسطينى فى محاولة الدفاع عن النفس.

ويثور الفكر العربي.

لماذا لم نتحرك لوقف هذا الاعتداء؟!

لماذا لا نجد حلا حتى لا يتكرر هذا الاعتداء؟!

وفى لحظات تهدأ ثورة الفكر العربى وتغلب عليه السخرية التى يطلقها اليأس.

لماذا نثور على إسرائيل وهى تعتدى على الوجود الفلسطينى فى حين أننا لم نثر على أنفسنا عندما حدث الاعتداء بيننا نحن وبين هذا الوجود الفلسطيني.. لقد سبق أن نشب القتال بين قوات الأردن والقوات الفلسطينية.. وسبق أن نشب قتال بين القوات السورية وقوات الوجود الفلسطينى فى لبنان.. وسبق أن نشب القتال بين قوات الوجود الفلسطينى بعضها وبعض.. و.... و...

إن الوجود الفلسطينى لم يتحدد له وضع ثابت مستقر بيننا على الأرض العربية يحدد مسيرة وتخطيط الكفاح الفلسطينى فى سبيل استعادة الأرض.. فكيف نطلب من إسرائيل احترام وضع غير محدد وغير ثابت فيما بيننا.

بل إن إسرائيل لا تنفرد بمبدأ القتال.. فإن القتال على الأرض العربية لم يعد اعتداء بل أصبح لغة من لغات النقاش.. حدث قتال على الحدود بين سوريا والعراق.. وقتال على الحدود بين مصر وليبيا.. وقتال على الحدود بين الجزائر والمغرب.. وقتال بين اليمن الجنوبية والشمالية.. وقتال داخل لبنان بين طوائفه وبين قوات غربية وقوات لبنانية.

وتتسع الابتسامة الساخرة المرة.. إن إسرائيل لا تعتدى ولكنها تتكلم لغتنا.. لغة القتال.. ربما لأنها قررت أن تعيش بيننا.. وربما

لو كنا نتعامل بلغة أخرى غير لغة القتال لما جرؤت إسرائيل على الاعتداء على أرض لبنان ردا على العمليات الفدائية التى تقوم بها المنظمات الفدائية الفلسطينية داخل إسرائيل، ولاكتفت كما تفعل أى دولة تحترم لغة المعاملات الدولية على أن تصد وتقضى على العمليات الفدائية داخل أراضيها..

وهذا هو الأمل المفقود.

الأمل فى أن تتكلم لغة سياسية فيما بينها ـ أى فيما بين الدول العربية بعضها وبعض ـ تفرض على العالم كله بما فيه إسرائيل احترامها، والتفاهم فى حدودها.

وهذه اللغة لا تلغى الحرب.. ولكنها تلغى القتال كلغة من لغات حل المشاكل.. وهناك فرق بين تعبير «الحرب» وتعبير «القتال».. فليبيا لم تعلن الحرب على مصر.. والجزائر لم تعلن الحرب على المغرب.. واليمن الجنوبية لم تعلن الحرب على اليمن الشمالية.. ولكن هذه الدول تقاتل بعضها بعضا كأسلوب من أساليب حل مشاكل بينهم.

وهذه اللغة السياسية إذا جمعت بين الدول العربية بعضها وبعض فهى تجمع فى داخلها أيضا الشعب الفلسطيني.. فالتجمع الفلسطينى فى كل دولة عربية يتكلم نفس لغة الدولة.. فإذا كانت الدولة لا تحارب فهو لا يحارب.. وإذا ألغت الدولة لغة التفاهم بالقتال فالتجمع الفلسطينى الرسمى والظاهر لا يتفاهم بهذه اللغة حتى مع إسرائيل.

وهذا لا يلغى المنظمات ولا العمليات الفدائية، ولكنها تبقى تجمعات سرية لا يستطيع أحد أن يحدد مكانها ولا كيانها.. وتتحرك دون أن يدرى أحد من أين تحركت.. وقد كانت الجماعات الفدائية اليهودية قبل قيام إسرائيل لها كيان ذاتى خارج الوكالة الصهيونية وداخل فلسطين.. لذلك فلم تستطع قوات الاحتلال البريطانى أن ترد على عمليات الهاجاناه بضرب الوكالة اليهودية..

رغم أنه مما لا شك فيه أنه كان هناك تخطيط موحد بين الوكالة ومنظمة الهاجاناه وباقى المنظمات المماثلة.

وقد سبق أن كررت هذا الكلام كثيرا.

وقد كررته لأنى أفرق بين الحرب والقتال.. أو بين الحروب النظامية والعمليات الفدائية.. وكنت دائما أشفق على أولاد وبنات وعواجيز الشعب الفلسطينى الذين يقيمون فى دول لا تحارب حتى لو كانت فى حالة حرب، ويتعرضون لهجمات إسرائيلية يتلقونها وحدهم ويستشهدون فيها وحدهم.. وقد قلت إنه أمل مفقود.

الأمل فى أن تتفق الدول العربية على لغة سياسية واحدة.

ونحن اليوم أكثر حاجة من أى يوم آخر إلى هذه اللغة.

فالأحداث أسرع وأوسع مما كان يقدر أى فكر.

حتى نتخلص من الابتسامة الساخرة التى يطلقها اليأس، ونستعيد النظرة الجادة التى تتعلق بالأمل.

٧٩/١/٣

إيران داخل المفاوضات بين مصر إسرائيل

لا يزال انعكاس أحداث إيران على سير المفاوضات بين مصر وإسرائيل مجال آراء وتفسيرات متعددة متضاربة يتخبط بينها الفكر السياسى.

وقد أعلنت إسرائيل بسرعة أن أحداث إيران ستضطر مصر إلى العدول عن الوصول إلى اتفاق معها، لأن الحكم الإيرانى الجديد أعلن أنه سيقاطع إسرائيل ويقف فى وجهها ويطردها، ومصر لا تريد أن تخسر إيران أيضا كما خسرت كثيرا من المواقف العربية، وخاصة أنها تتمنى أن يبقى الحكم الجديد على المساعدات التى كان الشاه يمد بها مصر.. ولذلك قررت مصر وقف محاولة الوصول إلى اتفاق مع إسرائيل أو على الأقل تأجيل هذه المحاولة إلى أن تتضح نهاية أحداث إيران.

وإسرائيل أعلنت هذا الكلام كحجة من الحجج التى تحاول أن تفتعلها لتبرير مواقفها من معاهدة السلام، كما سبق وأعلنت أن مصر غيرت موقفها وبدأت تتشدد بعد اجتماعات القمة العربية فى بغداد.. ورغم ذلك فلا شك أن احداث إيران يمكن أن تؤثر فى الاتجاه السياسى القائم بين مصر وإسرائيل.. فالذى كان يوطد

ويريح العلاقة بين مصر والشاه هو أن الشاه كان يتخذ نفس موقف أمريكا من إسرائيل.. أى أنه كان أقرب إلى الاعتراف والتحالف مع إسرائيل مع احتفاظه بالعلاقات الطبيعية الكاملة مع الحكومات العربية.. فإذا انتهت الأحداث بأن يختلف موقف إيران من إسرائيل عن موقف أمريكا.. فإن مصر ستجد نفسها مضطرة أن تختار بين الموقف الأمريكى الذى يؤيد محاولة السلام والموقف الإيرانى الجديد الذى يرفض محاولات السلام.. يضاف إلى ذلك أن آية الله الخومينى أعلن أكثر من مرة تأييده لمنظمة التحرير الفلسطينية، وبالتالى تأييده لموقف الرفض من اتفاقية كامب دافيد، وهو ما يؤثر تأثيرا مباشرا على العلاقة بين مصر وإيران، ويجعل مصر تجد دافعا آخر لتأجيل الوصول إلى اتفاق مع إسرائيل حتى يتضح مصير الأحداث فى إيران وأثر هذه الأحداث على المنطقة العربية خصوصا بالنسبة للسعودية ودول الخليج.

على كل حال فليس هذا هو المهم.

المهم هو اتجاه جديد لم يتنبه إليه الكثيرون من المفكرين السياسيين، رغم أنه أصبح العنصر الأساسى هذه الأيام فى المفاوضات بين مصر وإسرائيل.

هذا الاتجاه يمكن تصويره بأنه نوع من المناقشة اشتدت بين إسرائيل ومصر فى محاولة كل منهما اقناع أمريكا بأن تحل محل إيران فى تحمل مسئولية المنطقة.

ومعروف أن إيران كانت تعتبر مركز بوليس أمريكى فى المنطقة، ولهذا كان الشاه يتمتع بأولويات وحقوق على أمريكا لا تحصل عليها دولة عادية خصوصا فيما يخص التسليح والتقدم التكنولوجى المرتبط بمتطلبات الحرب.. وكان هذا الموقف ـ موقف مركز البوليس ـ هو الذى دفع الشاه إلى التعامل مع إسرائيل تعاملا كاملا لأن إسرائيل تعتبر أيضا مركز البوليس الأمريكى الثانى فى المنطقة ومفروض على هذه المراكز أن تتعامل إحداها مع الأخرى.

وقد أصبح مركز البوليس الإيرانى الأمريكى مهددا بالزوال، وهذا يفرض على أمريكا ـ كما يقول المنطق الإسرائيلى ـ أن تعتمد اعتمادا كاملا على مركز البوليس الثانى.. أى أن تشتد حاجتها لإسرائيل.. وبالتالى تعيد النظر فى كل الاتجاهات التى ظهرت منذ بدأت مبادرة السلام مع مصر، بحيث تعود إسرائيل كما كانت مركز القيادة لأحداث المنطقة، وتعود أقوى تسليحا وأقوى سيطرة، لأنها ستصبح مسئولة عن حماية المنطقة بما فيها حماية مصر.. فمصر ـ كما يقول المنطق الإسرائيلى ـ تقف وحدها بين الدول العربية ولا أحد يدرى ما يمكن أن يحدث لها.. ومهما بلغت قوة قيادة أنور السادات وقوة زعامته فهى قوة متعلقة بشخص وليست متعلقة بنظام.. ولذلك فأمريكا لا يمكن أن تطمئن إلا وهى مطمئنة إلى إسرائيل.

وهذا لا ينفى أن إسرائيل نفسها معرضة للخطر.. فلا شك أنها تخسر قوة مساندة كبرى إذا فقدت فعلا مساندة إيران.. ثم قد تتكرر أحداث إيران فى تركيا .. فهى دولة إسلامية أيضا.. وبذلك يتسع بحر الرفض للوجود الإسرائيلى فى المنطقة إلى أن يصبح محيطا واسعا من الرفض تقوم فيه إسرائيل كجزيرة معزولة وهو ما يفرض على أمريكا مسئوليات أكبر، ويفرض عليها أن تضع على عينيها منظارا جديدا.

و........

هذا الكلام يقال فعلا فى دهاليز المفاوضات والمحادثات والاتصالات التى تقوم بها أمريكا بين مصر وإسرائيل.. ومصر لها كلام آخر.. فهى تعتقد أن السياسة الأمريكية يجب أن تفيق وتعترف بالواقع.. والواقع يؤكد أن مشكلة الشرق الأوسط لم تعد مشكلة وجود إسرائيل، بل أصبحت مشكلة أوسع من ذلك بكثير يتوقف عليها توازن القوى العالمية.. وإسرائيل لم تعد عنصرا فعالا فى حماية هذا التوازن من الثقل السوفيتى الذى يزحف على

المنطقة.. فإسرائيل يمكن أن تحارب حول حدودها بحجة الدفاع عن النفس.. ويمكن أن تفتعل هذه الحرب فى حالة وجود زحف سوفيتى مستتر .. كما افتعلت فى حرب ٦٧ لتكسر شوكة جمال عبدالناصر فى اليمن الذى كان يهدد بها السعودية.. ويمكن أن تساهم كقوة خبراء فى مراكز الخطر كما كانت تساهم فى إيران وفى الحبشة.. ولكن إسرائيل لا يمكن أن تشترك مباشرة فى حرب لحماية دولة عربية أو دولة إسلامية.. بل إن الشعوب الإسلامية قد تفضل الاستسلام للاتحاد السوفيتى عن أن تترك إسرائيل تدافع عنها عسكريا ضد هذا التدخل..

والقوة الوحيدة التى يمكن أن تقوم فى مستوى قوة إيران كمركز من مراكز حماية المنطقة هى مصر.

مصر هى أكبر قوة ذاتية فى المنطقة فإذا أضيف إليها قوة السودان فى وحدة عسكرية أصبحت أكبر قوة يمكن أن تتحرك فى كل أفريقيا وفى المنطقة الآسيوية الأفريقية.

ولذلك فالسياسة الأمريكية وهى مطمئنة إلى الاتجاه المصرى يجب أن تحدد الواقع الجديد المفروض على المنطقة والذى أصبح يتلخص فى نقطتين :

- إن حماية إسرائيل لم تعد هى كل مشاكل المنطقة.
- إن القوة التى يمكن أن تحمى الواقع هى قوة مصر.

لذلك فلم يعد من حق إسرائيل أن تفرض نفسها على السياسة الأمريكية لأنها لم تعد المشكلة الوحيدة ولا المشكلة الأهم ولا المركز الأقوى.

ولذلك أيضا يجب أن تتجه السياسة الأمريكية إلى تأييد بناء القوة العربية بأن تبدأ فى المساهمة فى قوة مصر.

ومصر لن تكون قوية إلا إذا حلت مشكلتها مع إسرائيل حلا أسرع وأوسع.. مع إدخال حسابات جديدة فى تفاصيل المفاوضات.. فلو فرض مثلا أن أصبح الأردن مهددا واحتاج إلى

مصر كقوة عربية متحالفة فكيف تستطيع أن تصل مصر إلى الأردن فى حين أن ثلثى سيناء محرم على القوات المصرية.. وهو ما يفرض أن تسترجع القوات المصرية كل حرية قواتها فى الوجود والحركة فى المنطقة الشرقية منها كما لها حرية الوجود والحركة فى المنطقة الغربية.

ثم كيف تستطيع مصر أن تتحمل مسئولية حماية المنطقة والدفاع عنها فى حين أن السياسة الأمريكية أصبحت تضعف أمام إسرائيل وتقبل اعتبار الحل مع مصر حلا منفردا مما يجعل مصر منفصلة عن باقى المنطقة.. وهذا يفرض أن تتحرك السياسة الأمريكية إلى الربط بين الوصول إلى حل إسرائيلى مع الفلسطينيين ومع سوريا ومع لبنان ومع الأردن.. وصحيح أن السياسة الأمريكية تسير فى هذا الاتجاه ولكنها تسير بخطوات مترددة أضعف من أن تحقق كيانا قويا للمنطقة يمكن أن يواجه الأحداث.

و...

هذا بعض ما يقوله المنطق المصرى فى دهاليز المفاوضات والمحادثات والاتصالات التى تقوم بها أمريكا ردا على منطق إسرائيل.

ومعروف أن السياسة الأمريكية فى وضع متردد.

ولهذا توقفت المفاوضات بين مصر وإسرائيل.

وفى اعتقادى أنها توقفت لا بسبب منطق إسرائيل ولا بسبب منطق مصر، ولكنها توقفت بسبب تردد أمريكا.. وهو تردد قائم على أنها ـ أى أمريكا ـ لا تستطيع حتى الآن أن تطمئن إلى مستقبل إيران.

وأمريكا لا يهمها من يحكم إيران ولكن كل ما يهمها هو أين ستقف إيران.

٧٩/١/١٠

حتى نخرج بسلام من بين روسيا وأمريكا

المعروف أن الوفاق الذى تم بين أمريكا وروسيا منذ سنوات لم يوقف الحرب الباردة بينهما، ولكنه وضع لهذه الحرب أسلوبا أو تكتيكا جديدا ارتفع بالدولتين العظميين عن مجالات المواجهة المباشرة الخطرة بين إحداهما والأخرى.

والأسلوب الجديد الذى تقوم عليه الحرب بين أمريكا وروسيا يرتكز على محاولة الاستيلاء السياسى على نظم الحكم الداخلية فى كل دولة من دول العالم.. نظام متحالف مع موسكو أو نظام متحالف مع واشنطن.

وليس هذا أسلوبا جديدا من الناحية الزمنية فقد بدأ منذ سنوات طويلة، وبدأ بمحاولة استيلاء الروس على نظم الحكم فى أوروبا الغربية عندما كانت الأحزاب الشيوعية خصوصا فى فرنسا وإيطاليا متحالفة ومرتبطة ارتباطا مباشرا مع موسكو.. ولكن التكتيك السياسى الأمريكى الذى يضع أوروبا الغربية فى المكان الأول من الأهمية الدولية، استطاع مع الزمن الطويل أن يضعف ارتباط الأحزاب الشيوعية خصوصا فى إيطاليا وفرنسا وأسبانيا والبرتغال بموسكو.. حتى أعلنت بعضها صراحة تحررها من

الالتزام بقرارات موسكو، مما دفع موسكو إلى أن تهاجم صراحة هذه الأحزاب وتعلن أن وصول الشيوعية إلى الحكم لا يمكن أن يتم عن الطريق الديمقراطى أى عن طريق الدستور القائم فى أى بلد أو عن طريق الانتخابات، إنما يجب أن يعتمد على الثورات المسلحة وعلى القتال.. وكان هذا الكلام ينشر فى جريدة البرافدا منذ خمس سنوات تقريبا.

ولا شك أن روسيا هزمت سياسيا فى أوروبا الغربية نتيجة التركيز الأمريكى على هذه المنطقة مع تهاونها فى بقية المناطق العالمية.. وإن كانت - أى روسيا - استطاعت أن تحقق أخيرا نصرا صغيرا فى إحدى دول أوروبا الغربية وهى دولة ألبانيا.. ففى ألبانيا نظام شيوعى ولكنه منذ وجد وهو يعتمد على علاقته بالصين، وكان هذا مما يخفف خطورته على أمريكا لأن الصين ليس لها أخطار فى أوروبا.. وأخيرا استطاعت موسكو أن تقنع نظام الحكم الألبانى بقطع علاقته مع الصين والارتباط بها مما يمكن أن يتطور إلى أزمة خطيرة خصوصا أن ألبانيا يمكن أن تعتبر مركز تهديد لليونان ويوغوسلافيا وايطاليا.

وقد تطورت حروب النظم الحاكمة بين أمريكا وروسيا تطورا واسعا فى السنوات الأخيرة نتيجة ظهور عنصرين هما :

● تطور السياسة الأمريكية الدولية بعد هزيمة أمريكا فى فيتنام، فألغت - أى أمريكا - سياسة التدخل العسكرى المباشر خارج حدود أمريكا، واقتنعت بالتكتيك الروسى الذى يقوم على التدخل غير المباشر إما بالاعتماد على قوى داخلية وتزويدها بالسلاح والمعونات والخبراء وإما بالاعتماد على قوات أجنبية ليست روسية.. وإذا كانت روسيا قد وجدت هذه القوات الأجنبية فى كوبا وفى دول أوروبا الشرقية فإن أمريكا لم تستكمل بعد القوات الأجنبية غير الأمريكية التى يمكن أن تعتمد عليها.

● والعنصر الثانى الذى أدى إلى اتساع حروب النظم الداخلية

هو تطور موقف الصين.. والصين على خلاف مع الاتحاد السوفيتى منذ أكثر من عشرين عاما ومنذ أيام الزعيم ماوتسى تونج.. ورغم أن هذا الخلاف أدى فى النهاية وفى أواخر أيام ماوتسى تونج إلى التقارب بين الصين والولايات المتحدة ، إلا أن وجود ماوتسى تونج كان يطمئن روسيا إلى حد كبير على استحالة استسلامه للنفوذ الأمريكى، فهو عريق فى إيمانه وهو مؤسس دولة ولا يمكن أن يفرط فى أى خط من خطوط الشخصية الصينية.. ولكن بعد ماوتسى تونج، وبعد فشل جبهة التعاون مع روسيا فى الوصول إلى الحكم، أصبح الحكم الصينى أبعد تماديا فى الاعتماد على الغرب، وأصبح يكاد يكون جبهة واحدة مع أمريكا واليابان.

ووجدت روسيا أن كل حدودها الشرقية والجنوبية أصبحت فى مواجهة خط أمريكى واحد يهددها، فبدأت تبذل جهدا أكثر فى حرب الاستيلاء على النظم الداخلية.. واستطاعت فعلا أن تنتصر على السياسة والتحركات الأمريكية، وتفرض نفسها على مراكز حساسة فى أكثر من منطقة.. فى أنجولا.. وفى الحبشة.. وفى اليمن الجنوبية.. وفى أفغانستان.. وفى كمبوديا.. و.. و.. ولا تزال المعارك جارية فى عدة مناطق كإيران وتركيا.

والتكتيك الروسى لا يضع كل تعامله مع الأحزاب الشيوعية، ولكنه يبدأ دائما بالتحالف مع الأحزاب الثائرة مهما كان لونها أو اتجاهها.. فهو يتعامل مع أحزاب أقصى اليمين.. مع الأحزاب الدينية أو الديموقراطية أو.. أو.. على أن تنتهى الثورة إلى ثورة أخرى يستولى بها الشيوعيون على الحكم.

ولذلك فالخطر الذى تتعرض له النظم الداخلية ليس خطرا مركزا فى الأحزاب الشيوعية وحدها أو حتى الأحزاب الرأسمالية، إنما هو خطر ضعف كيان النظام نفسه وما يمكن أن يتعرض له من خطر روسى أو خطر أمريكى.

ولكن ..

لماذا اثبتت التحركات الروسية حول النظم الداخلية انتصاراتها حتى اليوم على التحركات الأمريكية؟!

باختصار شديد يمكن أن نشير إلى بعض الأسباب.. منها :

● إن الوجود الأمريكى فى أى مكان يعتمد على قوة أمريكا الانتاجية والاقتصادية.. على قوة التعامل من خلال الشركات الأمريكية.. حتى امداد أى دولة بالسلاح الأمريكى يعتمد على شركات التسليح.. والشركات تحصر تعاملها داخل أى بلد مع طبقة رجال الأعمال وأصحاب المصالح الرأسمالية وهى غالبا طبقة مكروهة من أغلبية أى شعب من شعوب العالم الثالث.. وبهذا يصبح الوجود الأمريكى داخل أى بلد يعتمد على طبقة مكروهة شعبيا، وبالتالى يمكن أن تكون طبقة ضعيفة لا تستطيع أن تحمى نفسها وبالتالى لا تستطيع أن تحمى الوجود الأمريكى.

هذا فى حين أن روسيا تعتمد على التعامل المباشر مع الدولة.. الدولة الروسية هى التى تبيع أو تشترى بالتعامل مع الدولة الأخرى.. وهذا يلغى الطبقة الرأسمالية الضيقة ويصبح اعتماد روسيا على القيادة الثورية التى تستمد قوتها من طبقة شعبية أوسع يصعب الوصول إليها.. والصورة الواضحة لهذا الرأى هو ما حدث فى إيران، فالطبقة الرأسمالية الثرية التى كان الشاه يعتمد عليها لم تستطع أن تحميه من الطبقة الشعبية العريضة.. وهى طبقة لا شك أنها فى تحالف مع الشيوعيين مما يعرضها - أى الثورة الإيرانية - إلى انتكاسة ثورية أخرى يفرض بها الشيوعيون أنفسهم.

● سبب آخر.. هو أن أمريكا تفرض نظامها الديموقراطى على النظم التى تتعامل معها.. حتى لو اكتفت بصورة ضعيفة من صور الديموقراطية كصورة الديموقراطية التى كان يدعيها شاه إيران ويدعيها كثير من حكام النظم المتحالفة مع أمريكا.. ولكن مجرد هذا

الخيط الضعيف من الديموقراطية يفسح مجالات للآراء الثورية وينتهى غالبا مهما طال الأمد بثورة فعلية على النظام القائم.. وهذا فى حين أن النظام الذى تفرضه روسيا على نظم الحكم التابعة لها هو نظام ديكتاتورى صريح تحت اسم ديكتاتورية قوى الشعب العامل.. والنظام الديكتاتورى أقوى على حماية نفسه وحماية الوجود الروسى، كما حدث فى ثورة الحبشة فقد بدأت ثورة ديموقراطية لم تستطع أن تعيش طويلا وانقلبت عليها ثورة ماركسية ديكتاتورية استطاعت أن تعيش.. وهو نفس ما حدث فى اليمن الجنوبية.

●●●

ولا أريد أن أستطرد طويلا فى هذا التحليل.. كل ما أريد أن أقوله هو أن الحرب بين أمريكا وروسيا هى حرب للاستيلاء على نظام الحكم.. وهى حرب تزحف نحونا بسرعة.. وأصبح كل نظام مسئولا عن حماية نفسه.

كيف يحمى النظام نفسه؟

إن النظام فى السودان مثلا معرض للتعدى عليه من جانب الحبشة.. والحبشة إذا افتعلت ثورة داخل السودان فلا شك لأنها ستعتمد فى اعتدائها على القوات الكوبية وعلى الإمدادات الروسية.. وقد تعتمد من ناحية الشمال الغربى على ليبيا لتعاونها على هذا الاعتداء.. وليبيا تعتمد هى الأخرى على القوات الكوبية والإمدادات الروسية.

فعلى ماذا يعتمد السودان؟

هل يعتمد على أمريكا؟!

ما هى القوة التى يمكن أن تحركها أمريكا فى المنطقة؟

إن القوة الوحيدة الكاملة التى لا تزال أمريكا تعتمد عليها هى إسرائيل.. وقد اشتركت إسرائيل بقواتها فعلا فى ثورة الحبشة لتحتفظ بمراكزها على البحر الأحمر.. فهل يمكن أن تغير إسرائيل

موقفها وتشترك فى الدفاع عن السودان.. لا يمكن.. لأن السودان نفسه لن يقبل.. وإسرائيل لا يمكن أن تطمئن إلى السودان كما لا يمكنها أن تطمئن إلى مصر حتى بعد توقيع معاهدة السلام.

الطريق الوحيد لحماية نظام الحكم فى السودان هو تجميع القوى بينه وبين مصر.. وهو تجمع تفرضه الحاجة حتى لو اعتمد كلاهما بعد ذلك على الامدادات الأمريكية.

وهذا هو ما يحتاج إليه كل نظام.

أن تجمع النظم قواتها فى تنظيم واحد وتخطيط واحد.

أقصد النظم التى يمكن أن تتجمع.

حتى نخرج بسلام من المعركة التى تدور بين روسيا وأمريكا.

٧٩/١/١٧

ماذا تقول «السياسة الجغرافية» ؟!

لا شك أن الذى يسيطر على أحداث العالم اليوم هو ما يسمى بالسياسة الجغرافية «جيفربولتيك».. أى وضع العالم تحت مقاييس جغرافية لتحديد مراكز القوى واتجاهات الأحداث.

ولا شك أن الأحداث فى العالم العربى تخضع أيضا للمقاييس السياسية الجغرافية.. فإذا تصورنا الوحدة الكاملة بين الدول العربية فيجب أن نتصور معها وحدة السياسة الجغرافية.. أى أن المنطقة كلها كما هى مرسومة على الخريطة أصبحت تتحرك فى خط سياسى واحد.. وهو ما لم يتحقق أبدا حتى اليوم.

ومنذ انتهاء الحرب العالمية الأولى وسيطرة بريطانيا وفرنسا على المنطقة، والأحداث التى يحددها الاستعمار تخضع للتقسيم الجغرافى.

فقد يسمح الاستعمار باقامة وحدة تضم العراق وسوريا والأردن فى مواجهة وحدة تضم مصر والسودان على أن تفصل بينهما دول عازلة.. وبذلك يضمن عدم تجمع الدول العربية فى قوة واحدة.

ثم يعود الاستعمار ويجد أن قيام الجبهات يشكل خطرا عليه حتى لو كانت جبهات متفرقة، فيبدأ فى تقسيم هذه الجبهات ويعزل العراق عن سوريا وعن الأردن، ويعزل مصر عن السودان.. حتى يقيم من كل منها دولة يسهل السيطرة عليها.

وكان قيام إسرائيل هو الدافع الجغرافى لسياسة الوحدة بين مصر وسوريا والأردن ولبنان باعتبارها الدول التى تحيط جغرافيا بإسرائيل وتشكل جغرافيا قوة ضخمة يمكن أن تصد أطماع إسرائيل.. وهو ما دفع القوى الصهيونية تساندها القوى الاستعمارية للعمل باستمرار على تمزيق هذه الوحدة الجغرافية.

وقد أفلحت القوى المعادية فى فرض التمزق الجغرافى على هذه الجبهات المحيطة بإسرائيل، ولكن مجرد وجود إسرائيل كان يدفع هذه الجبهات إلى إعادة تكوين وحدتها، باعتبار أن خطر الغزو الإسرائيلى خطر مشترك، وإن كانت أغلب مراحل الوحدة بين هذه الجبهات لم تكن تمثل وحدة صادقة جادة بل كانت مجرد وحدة مظهرية.. كما حدث فى عام ٦٧ عندما قامت المعركة مع إسرائيل، ولا شك أن المعركة كان يمكن أن تعتمد على وحدة الدفاع المشترك بين مصر والأردن وسوريا، ولكن لأنها لم تكن وحدة صادقة لا تمثل شيئا حتى ولا التخطيط المسبق المشترك فقد هزمت الدول الثلاث وسقطت تحت أقدام إسرائيل حيث لا تزال حتى اليوم.

وكان أروع كيان وحدوى جغرافى قام فى المنطقة هو وحدة مصر وسوريا التى سبقت حرب ٧٣.. كانت وحدة واقعية وليست مجرد شعار.. وكان لها هدف محدد مباشر وهو الدخول فى معركة مع إسرائيل .. وكان كل الجهد السياسى والعسكرى والاقتصادى مركزا نحو هذا الهدف.. وهو ما جعل منها وحدة صادقة قوية استطاع العرب بها أن يحققوا - ولأول مرة - انتصارا عسكريا على إسرائيل.

وأعتقد أن هذه الوحدة لو كانت قد استمرت بعد المعركة لكنا

الآن فى وضع أقوى ألف مرة مما نحن فيه، ولاستطعنا أن نحقق سياسيا - أى بلا حرب - مكاسب عربية لم نحققها حتى اليوم.. ولكن القوى المعادية كان لا يمكن أن تسكت على استمرار هذه الوحدة التى أثبتت قوتها خلال المعركة.. قوة مصر وقوة سوريا.. ولهذا بدأت محاولات فرض التباعد بين مصر وسوريا.

والفكر السياسى المحايد يرى أن التباعد بين مصر وسوريا لم يكن نتيجة عمليات فك الاشتباك التى قام بها السادات والتى طبقت فيما بعد على الخطوط السورية.. ولم يكن أيضا نتيجة مبادرة السادات بزيارة القدس وقبول المفاوضات مع إسرائيل.. ولكنه كان نتيجة لاختلاف موقف كل منهما بين روسيا وأمريكا.

موقف سوريا مع روسيا وموقف مصر مع أمريكا كانا السبب الرئيسى والوحيد فى التباعد بينهما.. وفى التمزق القائم الآن.. وفى ضياع أهم بند من بنود السياسة الجغرافية التى تفرض وحدة الجبهات المحيطة بإسرائيل.

والفكر السياسى يرجح أن روسيا وأمريكا كان كل منهما يعمل على تحقيق هذا التباعد حتى يضمن لإسرائيل السلامة الجغرافية، وضمان عدم تكرار معركة ضدها كمعركة ٧٣.. بدليل أن العلاقات قائمة بين سوريا وأمريكا، ولكن أمريكا تريدها علاقات منفردة لا تشمل علاقاتها بمصر.. وهو نفس ما تحرص عليه إسرائيل فى تصور المفاوضات بينها وبين العرب.. أى أن تفاوض كل دولة من دول المواجهة على حدة.

وقد كان للعراق دائما ومنذ الحرب العالمية الأولى وضع خاص فى السياسة العربية وفى كيان الوحدة العربية، وهو وضع يخضع أيضا للسياسة الجغرافية.

فالعراق جغرافيا لا يطمئن سياسيا إلى وحدة تتحقق بين مصر وسوريا، لأنها وحدة تجعلهما أقوى عليه.. وفى الوقت نفسه فإن العراق لا يستطيع أن ينضم صادقا إلى هذه الوحدة.. أى تصبح

وحدة بين مصر وسوريا والعراق.. لأن العراق لا يعتبر نفسه من دول المواجهة.. وحتى ادعاء المواجهة يكلفه اعباء هو فى غنى عنها.

ولذلك استمر التباعد بين العراق وسوريا رغم أن المفروض أن نظام الحكم فى كل منهما يقوم على أساس مشترك وهو حزب البعث.. ولم يكن أحد يستطيع أن يحدد سبب هذا التمزق بين العراق وسوريا.. لم تكن هناك أى مشكلة يمكن أن تصل بالدولتين إلى هذا التمزق الشنيع.. وكان الواقع الذى لا يريد أحد من المفكرين أن يفصح عنه هو أن سبب الخلاف بين العراق وسوريا هو انفصال سوريا فى ارتباطها بمصر.

وبعد أن اتسع التباعد بين مصر وسوريا، وتأكد العراق بأن الموقف السورى أصبح ثابتا فى هذا التباعد، بدأ - أى العراق - يحقق بسرعة مذهلة الوحدة التى تفرضها السياسة الجغرافية بينه وبين سوريا.. وفى الوقت نفسه بدأت مصر أيضا تتخذ خطوات أقوى وأبعد لتحقيق الوحدة مع السودان وهو ما تفرضه أيضا السياسة الجغرافية..

والفكر السياسى تطوف به ابتسامة بلا معنى عندما يراجع ما ينشر فيجد أن كل ما يقال عما يجد بين العراق وسوريا هو نفسه ما يقال عما يجد بين مصر والسودان.

والسياسة الجغرافية هى أيضا التى تتحكم الآن فى الاحتمالات التى يمكن أن تعقب الثورة فى إيران.

والجهود الأمريكية اليوم تركز كل طاقتها على أحداث إيران، فى حين أنه منذ عام واحد قامت ثورة فى أفغانستان الملاصقة لايران أعلنت ارتباطها بموسكو دون أن تتحرك أمريكا هذا التحرك الواسع الذى تتحركه بالنسبة لإيران.

لماذا .. ؟

لأن السياسة الجغرافية تحدد لإيران وضعا يختلف عن وضع افغانستان بصرف النظر عن قيمتها البترولية.

فالاحداث فى إيران يمكن أن تؤثر تأثيرا مباشرا على الوضع فى الخليج وعلى الوضع فى العراق وعلى الوضع فى تركيا.. وكلها دول إسلامية يمكن أن تتجاوب مع التحرك الإسلامى فى إيران.. وذلك علاوة على أن إيران كانت مركز البوليس الذى تعتمد عليه أمريكا فى المنطقة كما تعتمد على إسرائيل كمركز بوليسى.

ومن التقدير الجغرافى إذا اتجهت الثورة بإيران إلى الجانب الروسى فإن موقف أمريكا فى المنطقة يهتز اهتزازا عنيفا قد ينتهى إلى أزمة خطيرة مع الاتحاد السوفيتى وقد تنتهى إلى حرب عالمية كما يتنبأ بعض عباقرة علم الفلك.

ومن يدرى؟!

والمهم..

إننا حتى نكون أكثر صراحة مع أنفسنا.. وحتى نصل إلى حلول اسرع.. يجب أن نفكر وأن نطبق السياسة الجغرافية بيننا وبين بعض وبيننا وبين العالم كله.

٧٩/١/٢٤

متى نرتفع فوق مشاكلنا الذاتية ؟

من المستحيل أن نفترض أن أى مشكلة فى أى بلد هى مشكلة ذاتية بعيدا، عن أى مؤثرات خارجية.. إن العالم كله تقارب وتلاحم حتى أصبح كله خاضعا لقوة واحدة هى قوة تصارع الدولتين العظميين.. فإذا استعرضنا أى مشكلة من المشاكل الداخلية كمشكلة أنديرا غاندى فى الهند مثلا، نجد أنها مشكلة خاضعة من أولها إلى آخرها تحت مؤثرات خارجية.. فانديرا أيام كانت تحكم لم تتجه إلى الديكتاتورية أو ما كانت تسميه «الديموقراطية المنظمة» إيمانا أو حبا فى الديكتاتورية، كما أن الحزب المعارض الذى قاوم أنديرا حتى أسقطها لم يكن ينادى بالديموقراطية الكاملة حبا فى الديموقراطية، إنما كان الحزبان خاضعين لمؤثرات خارجية ترتبط ارتباطا مباشرا بالمصالح الهندية وهى المؤثرات التى تنطلق من ناحية موسكو أو من ناحية واشنطن، بدليل التغير الصريح الذى حدث فى اتجاه الهند الدولى بعد أن تركت أنديرا الحكم.. من موسكو إلى واشنطن.

وهذا مجرد مثال خطر على البال .

وأعتقد أن الصراع الروسى الأمريكى وصل إلى مرحلة حساسة

حتى أصبح ما بينهما أقرب إلى الورقة الشفافة التى لا تحتمل لمسة.. وهى مرحلة جعلت الفكر السياسى حائرا فى تحديد مستقبل الأحداث وأصبح كل حدث يرتفع فى درجة غليانه حتى ترتجف الأحاسيس السياسية لما يمكن أن يحدث بين روسيا وأمريكا.

وأعتقد أن الدرجة العليا من الحساسية السياسية تتمركز الآن فى موقف الصين.

والصين ليست أول دولة شيوعية ترتبط بأمريكا.. إن روسيا نفسها على علاقات واسعة بأمريكا حتى مرت أيام كانت أمريكا تتهم فيها بالتدخل فى شئون روسيا الداخلية.. ولكن بكين عودت موسكو على أن تعيش فى عزلة عن أمريكا.. وكانت هذه العزلة هى التى تفرض اليد الأقوى لموسكو.. ورغم أن هذه العزلة بدأت تذوب منذ أيام ماوتسى تونج إلا أن شخصية ماوتسى تونج نفسها كانت تضع حدا لم يمكن أن تصل إليه العلاقة بين الصين وأمريكا.. وقد ضاعت هذه الشخصية وأصبح تطور العلاقات بين بكين وواشنطن يمكن أن يتعدى حدود ماوتسى تونج.

والذى يثير هذه الحساسية بين بكين وموسكو هو أن الخلاف الأيديولوجى بينهما - وهو أساسا خلاف حول تحديد النفوذ الذى تحاول أن تفرضه موسكو على الدول الشيوعية - هذا الخلاف وصل منذ سنوات إلى ما يشبه حالة الحرب بينهما.. وهو ما أدى إلى معارك فعلية بين القوات الروسية والصينية على الحدود.. وهو ما أدى منذ سنوات إلى أن بدأت روسيا تحاصر الصين من جميع الجبهات.. حصارا سياسيا وحصارا اقتصاديا وأيضا حصارا عسكريا.

وكان هذا هو الدافع إلى إغراق فيتنام بالأسلحة والخبراء والمساعدات الروسية أيام الحرب مع أمريكا، لا لمجرد التخلص من الوجود الأمريكى، ولكن أيضا لاكتساب فيتنام كمركز حصار

للصين.. وكـانت الصين مشتـركة فى الحرب بجانب فـيتنام وربما كانت هى أيـضا تحاول أن تكسب إلـى صفهـا جبـهة داخل فيـتنام تحمـيها من التـدخل الروسى، كالجبـهة التى اكتسـبتهـا فى كوريا الشماليـة مثلا.. ولكن الصين فشلت فى إقـامة أى تنظيم يرتبط بها داخل فـيتنام حـتى منذ أيام الحـرب الفـيتنامـيـة الأمريكيـة، وهو ما جعل الصين تثير أزمة أيام ماوتسى تونـج حول مرور الأسلحة الروسية المصـدرة إلى فيتنام على أراضيها.. ربما لأنهـا كانت تقدر أن هذه الأسلحة يمكن أن تتحرك ضدها يوما ما.

والفكر السياسى يركز هذه الأيام على تطور موقف الصين، لأنه أصـبـح الموقف الذى يمكن أن يؤدى إلـى تطورات فى العـالم كله وبالتحديد فى آسيا وأفريقيـا.. فالصين ـ كما قلت ـ فى حالة أقرب إلى حـالة الحرب مـع روسيـا.. فـإذا تطورت العلاقـة بين الصـين وأمريكا واليابان والدول الغربية فإن هذا التطور يمكن أن يصل مع الأحـداث إلى درجة التـحالف العـسكرى.. أى تتـحالف أمـريكا مع الصين ضد روسيا كمـا سبق وتحالفت مع روسيا ضد هتلر.. وهذا لا يبـدو كسـيـاسة واقـعـية هـذه الأيام، وبالعكس فـإن الساسـة الأمريكان يرددون أن موقفهم مع الصـين لن يؤثر على «صداقتهم» مع روسيا.. ولكن موسكو لا يمكن أن تطمئن.. فمن يدرى ما يخبئه القدر.

ولذلك فـروسيـا مستـمرة فى حـصار الصـين.. وكان الـهدف الأساسى من اشتراك القوات الفيتنامية فى الهجوم على كمبوديا هو القضاء على الوجود الصينى هناك.. والقوات الفـيتنامية ستقوم فى دول شـرق آسـيا بـنفس الدور الذى تقـوم به القـوات الكوبيـة فى أفريقيا وفى غرب اسيا لحساب موسكو..

وقـبل كمـبوديا اسـتطاعت مـوسكو أن تصل إلى افغـانستـان وتسيطر عليها.

وبجانب افغانستان تقع إيران.. والذى سيحدد مصير إيران ليس هو مصير الشاه أو مصير آية الله الخمينى ولكنه مصير حزب تودة الشيوعى الإيرانى المرتبط بموسكو.

وحـزب تودة يلعب الآن نفس اللعـبة التى سـبق أن لعـبهـا أيام مصدق وآية الله كـاشانى.. فقد تحالـف معهما ضـد الشاه.. وخرج الشـاه، وإذا بحزب تودة يسـتولى عـلى الموقف ويصبح أقـوى من مصـدق ومن آية الله كاشـانى ويبدأ فى الانفـراد بالحكم لولا تدخل أمريكا بطريق آخر.. ويهزم حزب تودة ويعود الشاه.

ونحن الآن فى نفس الـوضع انتظارا لمسـتـقـبل إيران.. إمـا أن ينتصر آية الله الخمينى.. وإما أن ينتصر حزب تودة.. وإما أن يعود الشاه.. أى.. إما أمريكا.. وإما روسيا.

ورغم انتصارات النفوذ السوفيـتى المتعددة فإن الفكر السياسى يمكن أن يقدر أن العقلية الأمريكيـة لا تزال تعتبر أن أمريكا ما تزال هى الأقوى.. فـالنفوذ الأمريكى قد كـسب الصين وهو مستـقر فى اليـابان وسيـصل إلى اكتـساب كل كـوريا جنوبها وشـمالهـا لأن الشمال مـرتبط بالصين.. و... و... كما أن النفـوذ الأمريكى لا يزال هو الأقوى فى الشرق الأوسط وفى المنطقة العربية بالذات.

ولكن ما يهمنا، وما يشغل الفكر السياسى العربى هو أن المعركة ما تزال مستمرة.. وهى تشتد وتصل إلى مستويات ووسائل خطرة لأن روسيـا أصبحت تحس أنها فى خطـر وأنها مضطرة لتحـصين نفسها وتحصين مستقبلها بعد الاتجاه الصينى الجديد.

والدول الصغيرة تقف داخل هذه المعركة كل منها ككبش إبراهيم معرض للذبح حتى لا تذبح روسيا وأمريكا إحداهما الأخرى.

وهذا ما يجب أن نقدره..

هذا ما يجب أن نحس به.

يجب أن نخاف عملية الذبح السياسى.

وكلنا معرضون للذبح.

ولن ينقذنا إلا أن نرتفع بالوضع العربى عن المشاكل الذاتية ونعيش به فى وجه التيارات والمؤشرات الخارجية.. وقد سبق أن كتبت وكررت أن أقوى ما تحتاج إليه الدول العربية هو وحدة الموقف الخارجى.. وحدة الموقف بين روسيا وأمريكا.

حتى نرتفع فوق معركة لا ناقة لنا فيها ولا جمل.

وحتى لا نذبح كأى ناقة أو جمل..

٩٧/١/٣١

ماذا فعلت إيران باتفاقيتى كامب دافيد

أعتقد أن أصحاب موقف اليأس من الوصول إلى توقيع اتفاقية السلام بين مصر وإسرائيل، أصبحوا الآن يمثلون الأغلبية خصوصا فى الفكر السياسى المصرى.. وكثيرون ممن كانوا من أنصار التفاؤل بين المسئولين المصريين أصبحوا الآن فى جانب التشاؤم.

وحالة اليأس متبادلة بين مصر وإسرائيل.

فإسرائيل مقتنعة بأنها وصلت إلى موقف لا يمكن أن تقبله مصر.

ومصر مقتنعة بأنها وصلت إلى موقف لا يمكن أن تقبله إسرائيل.

وما يجرى الآن بين مصر وإسرائيل هو محاولة كل منهما أن ينسب الفشل إلى الآخر.. مصر تريد أن تثبت أن إسرائيل هى التى لا تريد السلام وإسرائيل تريد أن تثبت أن مصر هى التى غيرت موقفها من اتفاقيتى كامب دافيد ولذلك لا يمكن أن يتحقق السلام.

ومحاولة كل من مصر وإسرائيل تحميل الآخر مسئولية الفشل هى فى الواقع محاولة لاحتفاظ كل منهما بصداقة أمريكا وخصوصا صداقة الرئيس كارتر.. فمصر تريد أن تثبت أنها الصديق المخلص للسياسة الأمريكية الذى يبذل كل الجهد بل

ويعطى تضحيات وتنازلات حتى يحتفظ لكارتر بباقة النجاح فى تحقيق السلام خصوصا وهو مقدم على انتخابات جديدة.. وإسرائيل أيضا تحاول أن تحتفظ أمام السياسة الأمريكية والرئيس كارتر وأيضا الشعب الأمريكى بصورتها القديمة التى تصورها كدولة مغلوبة على أمرها تستجدى السلام فلا يعطيها العرب إلا الحرب بدليل أنها رغم كل ما بذلته وقدمته فإن مصر تصر على رفض توقيع معاهدة السلام.

ولذلك.

فإن مجرد إعلان رغبة السياسة الأمريكية فى استئناف المفاوضات تدفع مصر إلى القبول فورا وتدفع إسرائيل إلى القبول بعد جلستين لمجلس الوزراء الإسرائيلى.. رغم أن كلا منهما تعلم أنه لم يعد ممكنا أن تقدم أى مفاوضات جديدة أى أمل جديد.

وأمريكا هى التى تحدد مستوى المفاوضات وهل تكون على مستوى الفنيين من وكلاء الوزارات أم على مستوى وزراء الخارجية أم على مستوى رؤساء الدول.. بل إنى أعلم أن أمريكا هى التى أصبحت تحدد أشخاص المفاوضين، والدعوة الأخيرة التى وصلت إلى مصر حدد فيها الرئيس كارتر اسم الدكتور مصطفى خليل رئيس الوزراء ليكون المفاوض باسم مصر.

ولا شك أن الدكتور مصطفى خليل أدخل على أسلوب المفاوضة لونا جديدا بعد الاجتماعات التى تمت بينه وبين فانس وديان فى بلجيكا.. ومعروف عن مصطفى خليل أنه يحرص على التعمق الدراسى لكل موضوع يتحمل مسئوليته حتى أنه كان يلام عليه فى الوزارات السابقة أنه لا يصدر قرارا فوريا أبدا وأنه يطلب وقتا طويلا حتى ينتهى من الدراسة قبل اتخاذ أى قرار.. وهذه الدراسات الطويلة هى التى تميزه بهدوء دبلوماسى طويل اثناء مناقشة الموضوع.. وقد استطاع خلال المناقشات التى تمت فى بلجيكا أن يغلب الموقف الدولى على المواقف المحلية لكل من مصر وإسرائيل وهو ما جعل منطقه أقوى وقيل إنه استطاع بهذا المنطق

أن يقنع فانس وديان بحلول واقعية.

ولكــــن..

قامت المشكلة..

فإن مصطفى خليل هو فى مركز رئيس الوزراء فكيف يتفاوض مع ديان وهو فى مركز وزير خارجية.. إنه وضع يخالف البروتوكول واللياقة الدبلوماسية ويخل بقيمة ما يمكن أن يصل إليه الطرفان.. فلماذا لا يذهب مناحم بيجن بنفسه وهو رئيس وزراء إسرائيل ليتفاوض مع رئيس وزراء مصر حتى تتساوى قوة نفوذ ومسئولية الطرفين خلال المفاوضات.

ولا يمكن هنا إدخال حساب سايروس فانس باعتباره هو الآخر مجرد وزير خارجية لأن نظام الحكم فى أمريكا لا يقوم على تشكيل الوزراء بل هو حكم رئاسى يعتمد على سكرتارية الدولة.

وقد قيل إن نظام الحكم فى إسرائيل يختلف أيضا عن نظام الحكم فى مصر.. فمسئولية رئيس وزراء إسرائيل لا تتساوى مع مسئولية رئيس وزراء مصر بل هى مسئولية أوسع تتساوى مع مسئولية رئيس الجمهورية فى مصر.. فى حين أن رئيس الجمهورية فى إسرائيل ليس له إلا سلطات رمزية.. لذلك فإن مناحم بيجين لا يفاوض إلا أنور السادات.

وأنا أعتقد أن الوضع فى اختيار ديان ليفاوض رئيس الوزراء هو وضع يفرضه الخبث السياسى الإسرائيلى حتى تبقى آثار المفاوضات دائما معلقة.. لأن ديان كوزير خارجية لا يملك المسئولية كاملة ومهما اتخذ معه من قرارات فإنها تبقى دائما معلقة إلى أن يوافق عليها بيجين رئيس الوزراء وإذا وافق بيجين فإن من السهل بعد ذلك أن يوافق الكنيست الإسرائيلى.. وقد قيل أيام المحادثات التى تمت فى بلجيكا أن ديان اقتنع بعدة قرارات يمكن الوصول إليها.. وقد ثبت بعد ذلك أن ما اقتنع به ديان لم يقنع بيجين ولذلك لم تعد له قيمة.. وقد طالب ديان أخيرا بعد أن تحدد موعد المفاوضات التى ستتم الأسبوع القادم فى واشنطن، طالب بأن يمنح

سلطات كاملة فى الاتفاق.. ولكن طلبه رفض.. بل إن إسرائيل أدخلت مظهرا جديدا فى أسلوب المفاوضات وهو أن ينص على أن تتوقف المفاوضات كل ثلاثة أيام ويعتبر المتفاوضون فى إجازة حتى يتمكنوا من الاتصال بحكوماتهم.. وهو إجراء لم يكن أبدا فى حاجة إلى نص أو إلى اتفاق فمفروض أن كل مفاوض يتصل بحكومته يوميا، ولكنى أعتقد أنه نوع من القيود أراد به بيجين أن يقيد ديان.

●●●

والمفاوضات التى ستجرى فى واشنطن ستخضع بلا شك للعامل الجديد الذى جد على الموقف الدولى والذى يتمثل فى ثورة إيران.

● **أولا** : يهم السياسة الأمريكية أن تصل إلى اتفاق سريع بين مصر وإسرائيل حتى تغطى به الصدمة التى تلقتها من إيران.. وهذه هى طبيعة السياسة الأمريكية.. أن تغطى فشلها فى ناحية من النواحى بنجاح فى ناحية أخرى، حتى يظل الرئيس كارتر محتفظا بقيمته السياسية أمام الشعب الأمريكى.. وقد حدث عندما فشلت أمريكا فى تحقيق المعاهدة المصرية الإسرائيلية فى الموعد الذى تحدد فى كامب دافيد . تعمدت أمريكا أن تعلن فى نفس الموعد اتفاق إقامة العلاقات الطبيعية بينها وبين الصين.. حتى تغطى بهذا الإعلان فشل كامب دافيد.

ولذلك لا شك أن السياسة الأمريكية ستبذل أقصى جهدها وستسلط كل عبقريتها للوصول إلى اتفاق بين مصطفى خليل وديان يمكن أن يحقق معاهدة السلام.

● **ثانيا** : سيقف فى وجه السياسة الأمريكية الوضع الجديد الذى تعرضت له إسرائيل بعد ثورة إيران.. فقد كانت إيران تمثل توازن قوى فى المنطقة لصالح إسرائيل.. كانت إيران يمكن أن تحمى إسرائيل على كل الخط الغربى ضد البلاد العربية والإسلامية كالعراق والأردن وسوريا ودول الخليج.. و.. و.. وذلك علاوة على اعتمادها على بترول إيران والتعامل معها فى مشروعات متعددة..

■ متى نرتفع فوق مشاكلنا الذاتية ؟ ■

وقد أصبحت إيران الآن قوة مضادة وأعلنت الثورة الجديدة رفضها حتى للوجود الإسرائيلى وتهديدها للعمل على إعادة حقوق العرب.

فكيف تدخل إسرائيل الآن فى أى اتفاقية سلام يمكن أن تغير من وضعها العسكرى وتشغلها بموضوعات داخلية كموضوع تحديد وضع الفلسطينيين

لا يمكن.

إنها فى وضع يفرض عليها أن تتفرغ لحماية نفسها مما يمكن أن يحدث..

ثم ما هى القوة التى يمكن أن تحمى الآن النفوذ الأمريكى فى المنطقة؟

لم يعد لأمريكا فى المنطقة إلا قوة إسرائيل بعد أن فقدت قوة إيران وواجب السياسة الأمريكية أن تحمى هذه القوة.. أما تصورها أنها يمكن أن تعتمد على مصر أو على الدول العربية الصديقة فهذا وهم لا يمكن أن تكون له قيمة فإن ما حدث فى إيران يمكن أن يحدث فى أى بلد عربى.

هذا ما تقوله إسرائيل.. وما تسلط كل رجالها فى أمريكا ليقولوه فى أبحاث ومقالات تنشر فى الصحف وتسلم للمسئولين ومن بينها البحث الذى قدمه أكثر من سبعين قائدا من قواد القوات الأمريكية يطالبون فيه الرئاسة الأمريكية بالاعتماد على إسرائيل لحماية الوجود الأمريكى فى المنطقة.

وكل ذلك يجعل محاولات الوصول إلى السلام تتخذ منطقا وأسلوبا جديدين بل يجعل اتفاقيتى كامب دافيد عرضة لتعديل أساسى لو اقتنعت السياسة الأمريكية بأنها أصبحت بعد أحداث إيران أكثر احتياجا للاعتماد على إسرائيل.

● **ثالثا** : إن الفكر السياسى المصرى أيضا أصبح مقتنعا بأن أحداث إيران أخلت بتوازن القوى بالنسبة لاتفاقيتى كامب دافيد، فلا شك أن موقف مصر من الاتفاقية كان يستفيد من موقف إيران كقوة داخل المنطقة علاوة على الاتفاقيات السياسية والاقتصادية

بينها وبين الشاه.. والآن.. اختل توازن القوى.. وليس الأخطر هو أن مصر فقدت قوة صديقة ولكن الأخطر هو أن هذه القوة يمكن أن تشكل قوة معادية لكل ما يمكن أن تنتهى إليه اتفاقيتا كامب داڤيد.

ولذلك فإن التفكير المصرى يمكن أن يتجه إلى اتجاهين :

١ - أن تتوقف عن تحمل مسئولية البدء بأى معاهدة مع إسرائيل حتى لو نص فى هذه المعاهدة على الحل الشامل، بحيث تعود مصر وتدعو إلى تكوين جبهة متحدة تفاوض إسرائيل.. أى تعود إلى مشروع مؤتمر جنيف.. وبذلك تضمن تحرير نفسها من ازدياد عزلها بعد أن شملت هذه العزلة عزلتها عن إيران أيضا.. وفى الوقت نفسه تضمن الاطمئنان أكثر إلى موقف السعودية ودول الخليج والدول العربية التى إذا كانت لم تتخذ موقف الرفض فهى لم تتخذ الموقف الواحد مع مصر.

٢ - الاتجاه الثانى هو أن تحاول مصر إقناع أمريكا بأن تحل هى محل إيران.. أى نفس المحاولة التى تحاولها إسرائيل.. وهى محاولة حتى لو اقتنعت بها أمريكا فهى لا يمكن أن تتحقق فورا.. فإيران أقامت وضعها العسكرى والمدنى فى سنوات طويلة.. ومصر تبدأ مع أمريكا من جديد.. أى أن أمريكا ستكون فى حاجة إلى ثلاثين أو أربعين سنة حتى تعتمد على مصر اعتمادا كاملا يغنيها حتى عن إسرائيل.. علاوة على أن العلاقات بين البلاد العربية لا تطمئن أمريكا على مستقبل أى منها.. وأمريكا أصبحت بلا شك تخاف المستقبل بعدما حدث لمستقبل إيران.

لذلك فمحاولة توقيع معاهدة سلام بين مصر وإسرائيل أصبحت فى حكم المستحيل، إلا إذا ظلت أمريكا محتاجة إلى هذا السلام، وإلا إذا وصلت إليه بقوة الضغط على إسرائيل وعلى مصر.

وأكثر ما يخيف هو أن مجالات الضغط على مصر أوسع وأسهل على أمريكا من محاولات الضغط على إسرائيل.

وهذا موضوع آخر.

٧٩/٢/٧

تساؤلات أمام الفكر العربى !!

آسف إذا كنت مازلت أردد نفس الموضوع الذى أكتب فيه منذ أكثر من عشر سنوات.. ربما لأنى لا أستطيع أن أتخلص من اقتناعى بأنه الموضوع الذى يرتبط به كل الواقع العربى وكل المستقبل العربى.

والموضوع هو موقف الفكر العربى من الأحداث الدولية.

وقد سبق أن قلت أنه لم يعد هناك واقع محلى لأى دولة لا يرتبط بالواقع الدولى ولا يقع تحت تأثير الأحداث الخارجية.

فإذا أردنا أن نحكم مثلا على الواقع المصرى الحالى فيجب أن نحدد أولا صلة هذا الواقع بالواقع الدولى.. وموقف مصر من الأحداث الدولية هو الذى يحدد الواقع المحلى الذى تعيشه مصر.

ومن ناحية أخرى فإن العلاقات بين الدول العربية بعضها وبعض لا يمكن أن تقاس إلا بتحديد العلاقة بين كل دولة والعالم الخارجى، ثم - وبأكثر صراحة - تحديد موقف هذه الدولة بين أمريكا وروسيا.

فإذا أردنا - مثلا - أن نتصور محاولة إيجاد التكامل بين مصر والسودان فإن هذا التصور لا يمكن أن يتحدد إلا إذا بحثنا أولا

موقف كل دولة منهما من الواقع الدولى.. فإذا كان يجمعهما موقف دولى واحد فإن صورة التكامل تصبح أبرز وأوضح، بل إن هناك نوعا من التفكير يفترض أن مجرد وحدة الموقف الدولى يترتب عليه متطلبات وحدة الموقف الخاص بين الدولتين.

ومن ناحية أخرى - ومثلا أيضا - لو أردنا أن نحكم على نتائج مؤتمر القمة الذى عقد فى بغداد، فإننا يجب أولا أن نحكم على الموقف الدولى الخارجى لكل دولة من الدول المجتمعة.. ومعروف أن اجتماعات مؤتمر بغداد تعرضت لصعوبات كثيرة حتى تصل إلى وحدة فكرية تحدد صيغة القرارات التى يمكن أن تنتهى إليها.. ولا شك أن ما انتهت إليه هذه الاجتماعات لم يكن فى مستوى القوة الحاسمة التى يمكن أن تنتهى إليها.. وأن معظم القرارات اعتمدت على الكلمات العائمة لا على كلمات محددة.. فإذا تساءلنا لماذا لم يصل المؤتمر إلى أكثر من ذلك، فإننا يجب أن نبدأ بمراجعة موقف كل دولة بين الاتجاهات الدولية، ولأن هناك خلافا كبيرا فى هذه المواقف فقد صدرت القرارات بهذا الأسلوب الذى يحتمل أكثر من تفسير حتى تبقى كل دولة حرة فى تفسيرها لما اتفقت عليه..

أما إذا كانت هناك وحدة فى الموقف وفى الاتجاه الدولى فلا شك أن قرارات قمة بغداد كان يمكن أن تكون ذات فاعلية أقوى..

وكل هذا كلام معروف.

ولكننا فى حاجة إلى التذكير بهذا الكلام المعروف لأن الأحداث من حولنا تتوالى وتتضخم دون أن نتصور معها بحيث يستطيع الفكر العربى أن يرسم صورا واضحة ومحددة لأثر هذه الأحداث على مستقبل الوضع العربى كله أو على أثر انعكاس هذه الأحداث على الواقع المحلى لكل دولة.

والحدث الأكبر الذى نواجهه الآن فكريا هو بلا شك ما حدث فى إيران.. ورغم ارتباط هذا الحدث ارتباطا مباشرا بالواقع العربى وبكل الاتجاهات العربية إلا أن الفكر العربى لم يستقبله بمجهود

■ تساؤلات أمام الفكر العربى !! ■

أكبر للتحليل وللدراسة حتى نستطيع أن نتصور تأثير ما حدث فى إيران على المستقبل العربى.

وربما كان كل ما انتجه الفكر العربى كصدى لأحداث إيران هو مجموعة المقالات التى تنشر فى الصحف بأقلام مهما كانت سعة أفقها السياسى إلا أنها لا تعتبر أقلاما متخصصة فى موضوع محدد بالذات.. وبعد ذلك لم يقدم أى مجمع علمى سياسى فى أى دولة عربية بحثا دراسيا عن آخر أحداث إيران.. لم تحاول هيئات جامعية أن تقدم مثل هذا البحث.. بل لم تبدأ أى محاولة لجمع الفكر العربى فى منتدى واحد بحيث يمكن الوصول إلى موقف واحد يحدد مدى التجاوب مع ثورة إيران.

للأسف لم يتم شىء من هذا حتى اليوم إنما تعيش الدول العربية كلها بالنسبة لأحداث إيران داخل القرارات العفوية وفى إطار التعابير الدبلوماسية، معتمدة - وهذا صحيح - على ما تسمعه أو ما تقرأه لا على ما انتهت إليه بدراستها.

ولا شك أن أهم ما وصلت إليه ثورة إيران بالنسبة للوضع العربى هو تحديد موقف إيران من إسرائيل.

كانت إيران متحالفة مع إسرائيل لحساب أمريكا.

وتحررت ثورة إيران من السيطرة الأمريكية واتخذت موقف رفض عنيف لإسرائيل.

وكانت نتيجة ثورة إيران أن اختل توازن القوى الذى كان قائما لصالح إسرائيل.

فكيف تستفيد القضية العربية من موقف إيران الجديد.

وكيف نحول توازن القوى إلى صالحنا؟

هل سنكتفى - كما هى العادة - بأن تساهم حكومة إيران - بوصفها دولة بترولية - فى تمويل دول المواجهة والاعتراف بمنظمة التحرير والوقوف معنا فى اجتماعات الأمم المتحدة.. ثم نعيش داخل الحلقة المفرغة التى لم نخرج منها بشىء حتى الآن.

أم أن إيران يمكن أن تمثل قوة ضغط جديدة على أمريكا لصالح القضية العربية؟

وهل يمكن ـ مثلا ـ أن تتحد إيران والسعودية فى سياسة بترولية جديدة بحيث تكون قوة تشترط تأمين المنطقة من الخطر الصهيونى.

وهل يمكن ـ مثلا ـ أن نتسع بالقضية من قضية عربية إلى قضية إسلامية بفضل وحدة الموقف مع إيران بحيث تصبح قوة اكبر.

ثم ما أثر الموقف الجديد لثورة إيران على اتفاقيتى كامب داڤيد.. هل يمكن تجميع القوى من جديد اعتمادا على إيران بحيث تتخذ الاتفاقيتان وضعا جديدا آخر بحيث يتغير موقف أمريكا منهما.

و... و... و...

ثم تساؤل آخر :

لقد قررت الثورة سحب القوات الإيرانية التى كانت فى عمان والتى وقفت بجانب السلطان قابوس ضد الزحف اليسارى.

لماذا ؟

لماذ سحبت إيران قواتها ؟

هل لمجرد الابتعاد بالدولة عن المشاكل الخارجية واتباع سياسة كمال أتاتورك بأن تعيش إيران داخل حدودها، وتصفى أطماع الشاه كما صفيت الأمبراطورية العثمانية.

أم أن هناك سببا آخر.

ثم ..

لقد تقرر أن تتولى قوات مصرية مسئولية حماية عمان مكان القوات الإيرانية.. فما هى الأسس السياسية التى قام عليها القرار.. ثم إن القوات المصرية ستكون بذلك داخل منطقة الخليج فما هو الوضع السياسى الجديد بين مصر ودول الخليج خصوصا بالنسبة لموقف مصر من إسرائيل ومن اتفاقيتى كامب داڤيد.

و.....

كل هذه تساؤلات لم يحاول الفكر العربى أن يضع لها دراسات وإجابات واضحة، وما زلنا نعيش سياسيا بقوة الاستمرار اعتمادا على القرارات والمواقف العفوية التى يتخذها الحكام.. فى حين أننا لا يمكن أن نضمن أى مستقبل لأى دولة إلا إذا حددنا أولا موقفنا من الأحداث الدولية.

وليست أحداث إيران هى كل شىء.

إن أحداث الصين أيضا لها أثر كبير فى الانعكاس على المستقبل العربى.. لو أننا بدأنا نفكر.

٧٩/٢/١٤

أسلوب جديد فى التعامل مع إسرائيل

أعتقد أننا كنا أول من أشار إلى الأزمة التى قامت أخيرا بين مصر وإسرائيل حول مستوى تمثيل وفدى المفاوضات فى كامب داڤيد.

فقبل انطلاق الأزمة بحوالى عشرة أيام كتبت فى مقالى الأسبوعى.. كتبت :

«قامت مشكلة..»

«فإن مصطفى خليل هو فى مركز رئيس وزراء فكيف يتفاوض مع ديان وهو فى مركز وزير خارجية.. إنه وضع يخالف البروتوكول واللياقة الدبلوماسية ويخل بقيمة ما يمكن أن يصل إليه الطرفان.. فلماذا لا يذهب مناحم بيجين بنفسه وهو رئيس وزراء إسرائيل ليتفاوض مع رئيس وزراء مصر حتى تتساوى قوة نفوذ ومسئولية الطرفين خلال المفاوضات.

ولا يمكن هنا إدخال حساب سايروس فانس باعتباره هو الآخر مجرد وزير خارجية لأن نظام الحكم فى أمريكا لا يقوم على تشكيل الوزراء بل هو حكم رئاسى يعتمد على سكرتارية الدولة.

وقد قيل إن نظام الحكم فى إسرائيل يختلف أيضا عن نظام الحكم فى مصر.. فمسئولية رئيس وزراء إسرائيل لا تتساوى مع

مسئولية رئيس وزراء مصر بل هى مسئولية أوسع تتساوى مع مسئولية رئيس الجمهورية فى مصر.. فى حين أن رئيس الجمهورية فى إسرائيل ليس له إلا سلطات رمزية.. لذلك فإن مناحم بيجين لا يفاوض إلا أنور السادات.

وأنا أعتقد أن الوضع فى اختيار ديان ليفاوض رئيس الوزراء هو وضع يفرضه الخبث السياسى الإسرائيلى حتى تبقى آثار المفاوضات دائما معلقة.. لأن ديان كوزير خارجية لا يملك المسئولية كاملة ومهما اتخذ معه من قرارات فإنها تبقى دائما معلقة إلى أن يوافق عليها بيجين رئيس الوزراء وإذا وافق بيجين فإن من السهل بعد ذلك أن يوافق الكنيست الإسرائيلى.. وقد قيل أيام المحادثات التى تمت فى بلجيكا أن ديان اقتنع بعدة قرارات يمكن الوصول إليها.. وقد ثبت بعد ذلك أن ما اقتنع به ديان لم يقنع بيجين ولذلك لم تعد له قيمة.. وقد طالب ديان أخيرا بعد أن تحدد موعد المفاوضات التى ستتم الأسبوع القادم فى واشنطن، طالب بأن يمنح سلطات كاملة فى الاتفاق.. ولكن طلبه رفض.. بل إن إسرائيل أدخلت مظهرا جديدا فى أسلوب المفاوضات وهو أن ينص على أن تتوقف المفاوضات كل ثلاثة أيام ويعتبر المفاوضون فى إجازة حتى يتمكنوا من الاتصال بحكوماتهم.. وهو إجراء لم يكن أبدا فى حاجة إلى نص أو إلى اتفاق فمفروض أن كل مفاوض يتصل بحكومته يوميا، ولكنى أعتقد أنه نوع من القيود أراد به بيجين أن يقيد ديان».

وآسف لأن أعيد نشر ما كتبته ولكنى أريد تسجيل تسلسل الفكر السياسى المصرى حتى نصل إلى تتبع الأحداث.

فبعد أيام من نشر هذا المقال فى جريدة «الشرق الأوسط» عين الدكتور مصطفى خليل وزيرا للخارجية بجانب منصبه كرئيس للوزراء.. وأنا أعلم أن الدكتور مصطفى خليل لم يكن يفكر أبدا فى أن يكون وزيرا للخارجية، ولكنه اضطر إلى أن يفرض على نفسه هذا المنصب حتى يجد تبريرا دبلوماسيا لمستواه الرسمى وهو

يفاوض وزير خارجية إسرائيل.. وحتى لا يقال إن هناك فوارق فى الطبقات السياسية بين مصر وإسرائيل تفرض أن يكون رئيس وزراء مصر فى مستوى وزير خارجية إسرائيل.

وكما كتبت فى مقال «الشرق الأوسط» فإن بيجين كان حريصا على أن يرسل موشى ديان إلى كامب داڤيد وهو بلا سلطات.. ليس من حقه أن يهز رأسه بنعم أو بلا ولا يتخذ أى قرار.. وكانت النتيجة الحتمية هى اعتراف الثلاثة المتفاوضين بأنه لا يمكن استمرار التفاوض إلا إذا حضرها عن الجانب الإسرائيلى مناحم بيجين بنفسه باعتباره صاحب سلطة تعطيه الحق فى اتخاذ قرار.

والمفاجأة التى هزت الأرض تحت أقدام إسرائيل هو أن الثلاثة وافقوا على دعوة بيجين ليجلس مع مصطفى خليل لا مع أنور السادات.. مع رئيس الوزراء لا مع رئيس الجمهورية.

وكان من بين الثلاثة موشى ديان نفسه.

ولعله اتهم فى إسرائيل بالسذاجة السياسية.. فقد ترك تفكيره ينحصر فى بساطة داخل أصول البروتوكول ويقبل أن يفاوض رئيس وزراء إسرائيل رئيس وزراء مصر.. دون أن يفسح لفكرة مجال قياس العوامل السياسية والمظهرية التى تعتمد عليها إسرائيل فى إبراز وتحديد شخصيتها.. وهو وضع نفسها فى مستوى منفصل عن مستوى الدول العربية وتأكيد الخلاف القائم فى نظم الحكم.. فإسرائيل دولة ديموقراطية برلمانية الحاكم فيها والذى يتكلم باسمها هو رئيس الوزراء فى حين أن الدول العربية بما فيها مصر دول ديكتاتورية لا يتكلم باسمها إلا رئيس الدولة.. وهذا بجانب إرضاء التعالى والغرور الإسرائيلى بحيث يقبل أن يضع مناحم بيجين نفسه فى مستوى أنور السادات ويرفض أن يضع نفسه فى مستوى رئيس وزراء فى مثل منصبه حتى ولو أعلن السادات أنه فوض مصطفى خليل بكل السلطات.

وفى المقال الذى سبق أن كتبته ونشرته «الشرق الأوسط»

أشرت فعلا إلى اختلاف نظم الحكم بين مصر وإسرائيل، ولكن مصطفى خليل نفى أن يكون هناك خلاف فى نظم الحكم وقال إن أنور السادات كان يفاوض بنفسه لأنه لم يكن قد انتهى بعد من تكوين الحزب الوطنى الديموقراطى ومن تشكيل النظام الجديد.

وهذا غير صحيح.

فسبب الأزمة ليس هو تعديل أسلوب الحكم فى مصر بحيث يتولى رئيس الوزراء سلطات رئيس الجمهورية.. ولكن السبب هو تعديل أسلوب التعامل مع إسرائيل بعد أن استفحل غرور أفراد الطبقة الحاكمة فيها إلى حد أن انطلقت تصريحاتهم الأخيرة فى وقاحة يحسب حسابها كل من يتعامل معهم.

وأنا أعتقد أن أنور السادات تعمد أن يبتعد عن التفاوض بنفسه وينيب عنه الدكتور مصطفى خليل كأسلوب جديد فى التعامل مع إسرائيل ومع مناحم بيجين بالذات وحتى يكسر الغرور الإسرائيلى والوقاحة الإسرائيلية.. وربما كان هذا هو ما دفع مصطفى خليل إلى أن يقول عندما بلغه أن مناحم بيجين يرفض التفاوض معه ما معناه.. لماذا يرفض إنى رئيس وزراء لدولة أكبر من إسرائيل.

وهذا لا يتعارض مع الثقة فى تقدير مصطفى خليل كمفاوض وكشخصية تعتمد على أسلوب الدراسات الكاملة.. وقد استطاع بهذا الأسلوب أن يقنع عيزرا وايزمان منذ التقى به لأول مرة اثناء زيارة السادات للقدس.. كما استطاع أن يقنع ديان عندما التقى به فى بروكسل.. واستطاع أن يقنع سايروس فانس إلى حد أن الرئيس كارتر حدد اسمه وهو يدعو إلى استئناف المفاوضات.. ولكن كل هذا لم ينته إلى شىء لأن مناحم بيجين لا يملك القابلية للاقتناع بأى رأى ولا بأى شخص بحيث يخرج نفسه عن التجمد الصهيونى الذى يعيش فيه.

والآن.

إن هذه الأزمة تثير عدة تساؤلات :

● هل يتنازل الرئيس السادات ويقبل أن يسافر إلى واشنطن ليفاوض مناحم بيجين؟!

● هل يستسلم مناحم بيجين للضغط الأمريكى ويقبل التفاوض مع مصطفى خليل على ألا يجتمع بالسادات إلا فى احتفالات التوقيع؟!

● أم هل تستطيع الوساطة الأمريكية أن تبتكر أسلوبا جديدا يستمر بالمفاوضات دون اجتماع السادات وبيجين؟!

الله أعلم بالإجابة على هذه التساؤلات.

ولكنى أرجو أن يتمسك الرئيس السادات بهذا الأسلوب الجديد للتعامل مع إسرائيل، لأنه أسلوب يرسم الشخصية الجديدة لنظام الحكم فى مصر.. فإذا عدل عنه اهتزت شخصية مصر.

٧٩/٢/٢١

هكذا كنا نفكر قبل أن يصل كارتر!

أكتب هذه الكلمة قبل أن يصل الرئيس كارتر إلى القاهرة وقد تنشر فى «الشرق الأوسط» بعد أن يكون كارتر قد وصل وربما بعد أن تكون الزيارة قد انتهت.. أنا أعلم.. والمفروض أن أنتظر حتى تتم الزيارة لأكتب رأيى فيها، أو على الأقل حتى لا أجذب القارىء إلى الوراء فيقرأ عن زيارة لم تتم بعد أن تكون قد تمت.. ورغم ذلك فقد غامرت بكتابة هذا التعليق حتى أضع نفسى وأضع القارىء معى لنكشف الفارق بين الفكر المجرد والفكر الذى يعقب الحدث.. أى الفارق بين التنبؤات والأحداث الواقعية .

●●●

وقد استقبل الإعلان عن زيارة كارتر للقاهرة بدهشة سياسية بالغة.

لمــــاذا.

لماذا نتشرف بهذه الزيارة المفاجئة ؟!

والمعروف أن مصر كانت فى انتظار زيارة لكارتر لم يحدد موعدها ولكن حددت المناسبة التى تتم فيها.. وهى مناسبة توقيع معاهدة ـ أو معاهدات ـ السلام بين مصر وإسرائيل، والتى طلب

الرئيس السادات أن تتم فوق جبل سيناء حيث يجمع هناك بين مباركة ووحدة الإسلام والمسيحية واليهودية.

والمعاهدة المصرية الإسرائيلية لم يحدد موعد لتوقيعها.. فلماذا جاء كارتر؟

● لماذا لم يوفر على نفسه هذه الزيارة بدعوة القمة المصرية الإسرائيلية ـ أى السادات وبيجن ـ للاجتماع به ؟

أو لماذا لم يكتف بدعوة الرئيس السادات للاجتماع به على حدة كما سبق واجتمع مع بيجن؟

أو لماذا لم يكتف بارسال سايروس فانس ليتكلم باسمه فى القاهرة كما هى العادة ؟

لا شك أن ما يريده كارتر بهذه الزيارة لا يمكن تحقيقه بدعوة القمة المصرية الإسرائيلية.

ولا شك أن ما يريده لا يستطيع أن يصل إليه بدعوة الرئيس السادات إلى واشنطن.

ولا شك أن سايروس فانس لا يستطيع أن يقوم وحده بهذه المهمة.

ما هى المهمة ؟

ماذا يريد كارتر ؟

كل هذه أسئلة خطرت على الفكر السياسى وهو يتلقى نبأ زيارة كارتر لمصر.. وبدأ هذا الفكر يتنبأ ويحتار بين مختلف التنبؤات وهو يبحث عن الأسباب والدوافع.. ويخاف من بعض التنبؤات ويطمئن إلى البعض الآخر.

وأولا .. فإن هذه الزيارة هى قطعا زيارة موجهة لمصر وحدها، وإذا كان كارتر سيزور بعدها إسرائيل فهى لا شك زيارة مجاملة أو زيارة بروتوكول تحرص عليه الدبلوماسية الأمريكية بتحقيق المساواة المظهرية بعلاقتها بمصر وبإسرائيل.. ولكن الواقع أن كارتر ليس فى حاجة إلى زيارة إسرائيل بعد أن قضى مع بيجن

ثلاثة أيام فى واشنطن استنزفا فيها كل ما يمكن أن يخطر على فكر كل منهما.

ثانيا.. فإن هذه الزيارة تتم بعد هذا اللقاء الطويل الذى تم بين كارتر وبيجن.

ماذا تم فى هذا اللقاء ؟

لقد رفضت إسرائيل فى هذا اللقاء كل المطالب والشروط التى تقدمت بها مصر.

ورفضت الصيغة الأخيرة للاتفاق التى كانت قد أعدتها أمريكا لتستقبل بها بيجن.

وأطلق بيجن لسانه الطويل وهو يؤكد هذا الرفض.. إلى أن حدث فى الدقيقة الأخيرة وبعد أن أعلن فعلا فشل لقاء كارتر وبيجن أن تقدم كارتر بمشروع جديد قبله بيجن فى الحال ووافق عليه مجلس الوزراء الإسرائيلى فى جلسة طارئة عقدت فى نفس اليوم.

ما هو المشروع الأمريكى الجديد ؟

الله أعلم.

ولكنه لا شك مشروع يحتاج إلى عنصر جديد فى المفاوضات حتى يمكن إقناع الرئيس السادات به.

ما هو العنصر الذى تحتاج إليه أمريكا لإقناع السادات؟

لا شك أنه عنصر الضغط الذى يؤدى إلى تنازلات، وقد سبق أن اعترف الرئيس السادات بأنه اضطر إلى تقديم تنازلات أثناء محادثات كامب دافيد.. بل سبق أن نشر فى الصحف الأمريكية قصة اللقاء الأخير الذى تم بين كارتر والسادات فى كامب دافيد وعبر فيه كارتر عن الخطر الذى تتعرض له العلاقات المصرية الأمريكية إذا لم توقع الاتفاقية فوقعت بعدها بثلاث ساعات.

وربما كان أحد عناصر الضغط هو تحليل السياسة الأمريكية لطبيعة شخصية الرئيس السادات كشخصية ريفية عاطفية تتأثر بالمجاملات إلى حد أنها يمكن أن تبالغ فى كرمها حتى تصل إلى

مستوى حاتم الطائى الذى ذبح بعيره إكراما لضيفه.

وقرر كارتر أن يفرض نفسه ضيفا على السادات!

كإجراء من إجراءات الضغط.

الضغط العاطفى.

وقد سبق أن كتبت أن الشعب المصرى يعيش بطبيعته فى حيرة بين ذكائه وعواطفه.. فهو شعب فى منتهى الذكاء وفى منتهى العاطفية.. وأحيانا يغلب ذكاؤه على عواطفه وأحيانا تتغلب عواطفه على ذكائه.

فهل يؤثر هذا الضغط - مع الضغوط الأخرى - على النتيجة التى ستنتهى إليها مصر مع إسرائيل.

الله أعلم.

ولكن سير المحادثات التى مضى عليها أكثر من عام منذ مبادرة الرئيس السادات بزيارة القدس أكدت لكل من تتبعها أن كل ما تطلبه مصر لا يمكن أن تقبله إسرائيل وكل ما تريده إسرائيل لا يمكن - بلا ضغط - أن تقبله مصر.

فما هو ما وصلت إليه أمريكا بحيث تقبله مصر وإسرائيل بلا ضغط !!

هذا هو ما كان يدور فى رؤوس الفكر المصرى قبل أن يصل كارتر.

ولا أستطيع الآن أن أحدد ما أصبحنا نفكر فيه بعد أن وصل كارتر وانتهت محادثاته مع السادات.

●●●

وكان هناك تساؤل آخر يدور فى الفكر المصرى هو :

لماذا يبذل كارتر كل هذا الجهد للوصول إلى اتفاق بين مصر وإسرائيل؟

هل هو إيمانه بتحقيق السلام مهما بذل من جهد؟

أم هو تقديره الشخصى بالنسبة للانتخابات الأمريكية القادمة

التى أعلن أنه قادم عليها لإعادة انتخابه رئيسا للجمهورية والتى يعتبر مشروع كامب داڤيد عنصرا هاما من العناصر التى يمكنه بها كسب الأصوات وخصوصا أصوات اليهود الأمريكان؟!

ونحن كشعب عاطفى نتمنى فعلا أن يعاد انتخاب كارتر رئيسا، فقد ساهمت مواقفه فى تطوير علاقاتنا الدولية وكان دائما حريصا على الاستجابة لكل ما يستطيعه من مطالب مصر الاقتصادية.

ونحن كشعب ذكى مشهور بذكائه نتمنى ألا يكون نجاح كارتر فى الانتخابات على حساب مصالح مصر فى مواجهة إسرائيل.

وانتظروا إلى أن نستطيع أن نحكم.

هل انقدنا عاطفيا؟

أم هل تغلب ذكاؤنا؟

أم هل جمعنا بين العاطفة والذكاء فى استقبال الضيف العزيز كارتر.

٧٩/٢/٢٨

لو استطعنا أن نؤجل المفاوضات عاماً واحداً ..

أهم ما يميز الرئيس كارتر هو أسلوبه فى الممارسة السياسية.. وهو أسلوب يميزه البعض على أنه أسلوب برىء.. صريح يبلغ حد السذاجة السياسية ويجعل الرئيس وكأنه لا يزال طالبا فى مدرسة روضة أطفال السياسة.. وهو ما انتهى إلى أن فقدت الرئاسة الأمريكية قوة شخصيتها وفقدت هيبتها التى كانت تجعل من تحركات الرئيس ومن كلماته رد فعل حاسما كأنه يمثل القدر.

والبعض الآخر يميز أسلوب كارتر بأنه تطور رائع فى الأساليب السياسية يحرر رئيس الجمهورية فى النظام الرئاسى من قيود التقاليد السياسية القديمة ويجعله يمارس الحياة السياسية ممارسة فعلية مباشرة بحيث يستطيع أن يتخذ قراراته دون أن يقع فى حبائل الوسطاء والمستشارين.. وهو ما أصبح يحمل الرئيس كارتر مسئوليات أوسع وأكبر من المسئوليات التى تحملها أى رئيس جمهورية سابق.. ففى أيام نيكسون ـ مثلا ـ كان يمكن اعتبار كيسنجر هو المسئول عن السياسة الخارجية لأنه كان يبدو أمام العالم كله على أنه المسئول ولم يكن رئيس الجمهورية يبدو مسئولا

إلا عند الوصول إلى النتائج.. أما فى أيام الرئيس كارتر فإنه لا أحد بجانبه يبدو مسئولا.. هو وحده المسئول.. وسايروس فانس لا يبدو مسئولا عن السياسة الخارجية كما كان كيسنجر لأنه لا ينفرد بشخصيته بعيدا عن كارتر.

وأسلوب الرئيس كارتر فى المفاوضات له طابع خاص لا يتغير أبدا.. وهو أسلوب يعتبره البعض كأنه يصل دائما بالنهاية إلى حيث لم يبدأ.. فهو يبدأ من حيث تتعرض المفاوضات للفشل، ويستمر أياما فى التفاوض وتقدير الفشل يشتد إلى حد أن يصبح الفشل وكأنه النهاية التى لا مفر منها.. وفى اللحظة الأخيرة وربما قبل النهاية بعدة ساعات يقفز كارتر إلى وضع جديد ورأى جديد يتغلب به على إعلان الفشل ويضمن على الأقل الاستمرار فى المفاوضات إذا لم يضمن النجاح.. لماذا لم يبدأ كارتر المفاوضات من حيث انتهى؟.. هذا هو أسلوبه.. وهو الأسلوب الذى اتبع فى كامب دافيد حيث استمر الفشل إلى ما قبل التوقيع بثلاث ساعات فقط.. وهو نفس الأسلوب الذى تكرر فى جميع اللقاءات والمحاولات التى حدثت بعد كامب دافيد.

وفى المحاولة الأخيرة كان كارتر قد اجتمع بمناحم بيجن رئيس وزراء إسرائيل فى واشنطن اجتماعا دام ثلاثة أيام.. وكما هى العادة توقع العالم كله الفشل.. ولكن فى الساعة الأخيرة وصل كارتر مع بيجن إلى قرار جديد أعلن أنه يضمن النجاح.. وأعلن كارتر أنه سينتقل بنفسه إلى القاهرة ليصل مع السادات إلى القرار الأخير.

ومفروض أن كارتر لم ينتقل إلى القاهرة إلا بعد أن وصل مع بيجن إلى آخر ما يمكن أن تقبله وترضى به إسرائيل.. كان هذا هو ما تصورناه، واعتقدنا أن زيارة كارتر للسادات ليست سوى محاولة للضغط العاطفى على السادات حتى يقبل ما قبلته إسرائيل إكراما لضيفه.. وتصورنا أيضا أن السادات إذا لم يقبل ما قبلته

إسرائيل فإن كارتر سيكف عن المحاولة ما دام قد جاء بعد أن انتهى من كل ما يمكن الوصول إليه مع إسرائيل.

وقد انتهت زيارة كارتر للقاهرة وهو متفق مع السادات، وعندما طار إلى إسرائيل اعتقدنا أنه ذهب إلى هناك ليحدد موعد وإجراءات التوقيع.

أبـدا ..

لقد بدأ كارتر فى إسرائيل وكأنه يبدأ المفاوضات من جديد.. ومن يومها الأول.. وبنفس الطابع الخاص الذى تميز به.. فقد انطلقت تباشير الفشل واشتد الفشل على مدى يومين إلى أن تحركت طائرة كارتر لتعود به إلى واشنطن.. وكما هى العادة.. وصل كارتر إلى نهاية لا تتعلق بالبداية وأعلن تأجيل سفره لأنه وصل إلى صورة جدية للاتفاق.

ومهما كانت الصورة التى وصل إليها كارتر فلا شك أنها ستمر فى نفس المراحل التى يفرضها أسلوب كارتر فى قيادة المفاوضات بين مصر وإسرائيل.

ولا شك أنه أسلوب متعب لأى فكر سياسى.

وهذا الأسلوب المتعب انتهى به منذ وصل كارتر إلى القاهرة إلى الاقتناع بأن الحل الوحيد الذى يمكن أن يحقق مساعى السلام هو :

تأجيل المفاوضات بين مصر وإسرائيل لمدة عام واحد.

لا إلغاء المفاوضات إنما مجرد تأجيلها.

ولا إلغاء الدعوة للسلام ولكن الاحتفاظ بها إلى مرحلة قادمة يمكن أن نصل فيها إلى تحقيق الدعوة.

وكان ما يقنعنى بالتأجيل عنصرين :

● **العنصر الأول ..** هو الأحداث التى وقعت فى الشرق الأوسط.. ثورة إيران والقتال فى اليمن والتخوف فى كل الدول العربية.. وهى كلها أحداث لا تزال ساخنة بحيث يصعب معها الوصول إلى معاهدة مع إسرائيل تكفل اطمئنان مصر واطمئنان

إسرائيل.. وهو ما يدفع الدولتين إلى مزيد من التردد ومزيد من الخوف وتضطران إلى الاتفاق على نصوص عائمة تبيح لكل منهما أن يهرب من الآخر إذا احتاج إلى الهرب.. خصوصا وأن أمريكا لا تريد بمعاهدة السلام بين مصر وإسرائيل مجرد السلام بل تسعى للوصول إلى تحديد لكل من مصر وإسرائيل بالنسبة لأحداث الشرق الأوسط.. وهو دور كما تحدده السياسة الأمريكية ليس دورا هينا.

أما بعد عام ـ كما أتمنى ـ فقد تهدأ أحداث الشرق الأوسط.. ويستقر ويبرد الوضع الجديد فى إيران.. وقد تصل اليمن شمالها وجنوبها إلى علاقة جديدة تكفل علاقات جديدة لا تفرض القتال.. وقد تهدأ الدول العربية وخاصة دول الخليج من التخوف الذى تعيش فيه هذه الأيام.. وبعدها.. لو تحقق هذا الهدوء.. فإن المفاوضات بين مصر وإسرائيل ستتخذ أسلوبا جديدا ولغة جديدة تخدم تحقيق مطالب مصر الخاصة بها والخاصة بالحل الشامل.

● **العنصر الثانى..** هو أنه بعد عام ستتحرر المفاوضات بين مصر وإسرائيل مما يقال من أن كارتر يستعمل هذه المفاوضات كسلاح انتخابى وأنه يريد أن يصل بها إلى نتيجة بأى ثمن.. ويجب أن تكون نتيجة يضمن بها أصوات اليهود الأمريكان فى الانتخابات.. فلو مر عام بلا مفاوضات مع الاحتفاظ لكارتر بقوة صداقته لمصر ومع احتفاظه بصداقته لإسرائيل فإنه يستطيع بعد نجاحه فى الانتخابات أن يكون أكثر قوة فى مواجهة إسرائيل وفى إقناعها بالسلام لأنه لن يكون فى حاجة إلى انتخابات أخرى، وهو ما سيدفعه إلى تغيير الأسلوب الذى يتبعه الآن.. الأسلوب المتعب.. ويعتمد على أسلوب أكثر حسما.

وفى الوقت نفسه فإن الصداقة بين مصر وأمريكا نفسها لا تزال صداقة جديدة.. ولأنها صداقة جديدة فإن أمريكا لا تستطيع أن تحدد بالضبط حتى اليوم دور مصر بالنسبة لها..

ولا تستطيع أن ترسم التفاصيل الكاملة للعلاقة بين البلدين ولمجالات التعامل بين البلدين.. وهذا ما يجعل موقف إسرائيل أقوى داخل أمريكا من موقف مصر، وبالتالى جعلها تمارس الضغط على السياسة الأمريكية.. وكما قلت من قبل.. فإن إسرائيل تضغط على أمريكا وأمريكا تضغط على مصر.. وربما خلال عام يمكن أن تتضح العلاقة بين مصر وأمريكا وضوحا أقوى وأوسع اعتمادا على أن الذى لا شك فيه هو أن مصر وأمريكا كل منهما فى حاجة إلى الأخرى.. وبهذا يمكن أن نصل إلى تقارب مستوى العلاقات بين مصر وإسرائيل والشريك الثالث الذى قبل أن يتحمل معهما المسئولية.

هذا ما خطر على الفكر السياسى حتى نستطيع أن نصل بمصر إلى وضع أقوى تقاوم به الغرور والعناد الإسرائيلى.

وهذا هو ما لم يحدث ولن يحدث.. أقصد تأجيل المفاوضات لمدة عام واحد..

٧٩/٣/٧

مرة ثانية .. عرب آسيا وعرب أفريقيا

أخطر ما يمكن أن يتعرض له الكيان العربى إذا نجحت محاولة عزل مصر عربيا هو عزل عرب آسيا عن عرب أفريقيا، لأن مصر جغرافيا هى الخيط العربى الوحيد الذى يربط بين القارتين فإذا انقطع هذا الخيط حدث تباعد بين عرب كل من آسيا وأفريقيا.. ليس التباعد فى التعامل فحسب بل التباعد المعنوى أيضا.. يحدث شىء أشبه بانقطاع سلك التليفون أو أسلاك الراديو.

وهذا ما يحدث دائما.. فكلما وقع التباعد بين الدول العربية الآسيوية ومصر انعكس هذا التباعد مباشرة على الدول العربية الأفريقية، أى على ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا والسودان.

وهذا هو ما يلاحظ الآن.. فمع الأزمة العربية التى تحيط بمصر ضعفت تحركات الدول العربية الأفريقية فى المجال العربى العام.. فليبيا ازدادت تباعدا بشخصيتها السياسية الشاذة عن كل الدول العربية، وعجزت عن أن تربط نفسها بأى موقف عربى متكامل.. وتونس لم تتحرك تحركا جديدا أكثر من ترديد التصريحات القديمة كلما اضطرت إلى إصدار تصريحات.. والجزائر رغم أنها منشغلة

بالتنظيم الجديد بعد بومدين إلا أنها من الناحية الأخرى تواجه الأحداث العربية بفتور شديد كأن الأمر لا يخصها.. والمغرب رغم أنه حدد موقفه من الأزمة تحديدا صريحا إلا أنه لا يعطى هذه الأزمة ما تستحقه من اهتمام وجهد سياسى.. و... و...

وبتحديد أكثر فإن الحماس والتحركات التى تجرى فى الدول العربية الآسيوية ردا على تطورات العلاقة بين مصر وإسرائيل لا تقابلها نفس التحركات ونفس الحماس فى الدول العربية الأفريقية.

وربما قيل إن السبب الواقعى فى التباعد بين عرب آسيا وعرب أفريقيا هو أن الوضع بالنسبة لإسرائيل يختلف.. فالدول الآسيوية تقع تحت التهديد الإسرائيلى المباشر أو شبه المباشر وأن إسرائيل نفسها فى آسيا.. فى حين أن الدول الأفريقية ـ العربية ـ ليست معرضة للتهديد الإسرائيلى بنفس النسبة وعلى نفس المستوى.

وهذا صحيح.. ولكن الصحيح أيضا أن وجود مصر كخط اتصال مباشر بين آسيا العربية وأفريقيا العربية كان دائما عاملا أساسيا على جمع القوى العربية كلها فى كل مشكلة عربية.. فكانت السعودية والعراق والكويت ـ مثلا ـ تعيش فى مشكلة الجزائر والمغرب.. وكانت الجزائر وليبيا والمغرب تعيش فى مشكلة اليمن.. وكانت كل الدول العربية تعيش على مستوى واحد فى مشكلة إسرائيل.. وما قدمته دول عرب أفريقيا خلال حرب أكتوبر ٧٣ ـ باستثناء ليبيا ـ لا يقل عما قدمته دول عرب آسيا.

ولهذا.. ومنذ بداية الحركة العربية كانت القاهرة تتخذ مركزا للنشاط العربى.. والعاصمة السياسية للعرب.. لا لمجرد المجاملة أو لظروف مصر المحلية ولكن لأنها جغرافيا نقطة الالتقاء العربى الآسيوى الأفريقى.

ولهذا أيضا ـ وكما سبق أن كتبت ـ فإن الجهد الاستعمارى كان ينصب دائما على الفصل بين عرب آسيا وعرب أفريقيا.. وكان الاستعمار البريطانى يحاول أن يقيم جبهة عربية فى آسيا تتزعمها

■ مرة ثانية .. عرب آسيا وعرب افريقيا ■

العراق لتحارب جبهة عربية فى أفريقيا تتزعمها مصر.. وهو المشروع الذى بدأ منذ عصر الملكية ولا يزال ـ للأسف ـ قائما حتى الآن فى عصر الجمهوريات العربية.

وكل هذا هو ما يسمى «الجغرافيا السياسية» أو «السياسة الجغرافية» وهو ما أصبح محور الدراسات السياسية ومحور التحركات السياسية والعسكرية فى العالم أجمع.. وأصبح المقياس الواقعى لتوازن القوى بين أمريكا وروسيا.. وبين كل قومية وأخرى.

وبصرف النظر عما تفرضه القومية العربية من وحدة القوى العربية فإن السياسة الجغرافية أصبحت ترفض منطق العزل أو الانعزال.. لأن العزل أو الانعزال يتسبب فى خسارة مركز سياسى جغرافى.. وهى خسارة يستفيد منها أعداء الطرفين.. العازل والمعزول.

ومنذ سنوات وأنا أعارض وانشر معارضتى فى الصحف لكل إجراء تتخذه مصر لعزل أى دولة بقطع العلاقات الدبلوماسية وقطع التعامل معها.. وقد عارضت قطع العلاقات مع سوريا والجزائر وليبيا والعراق عندما اتخذوا قرارا بتجميد علاقاتهم مع مصر، بل إنى عارضت عندما قطعت مصر علاقاتها مع قبرص عقب موقفها من حادث اغتيال المرحوم يوسف السباعى.. وليس معنى ذلك أنى كنت موافقا فكريا على تجميد العلاقات مع مصر أو على موقف حكومة قبرص، ولكنى كنت مقتنعا بأن قطع العلاقات لن يؤدى إلى ما نريده من هنا أو هناك بل بالعكس سيضعف من محاولة الوصول إلى ما نريد.

وفى كلمات سريعة.

ما هو منطق الذين يطالبون بعزل مصر أو الانعزال عن مصر؟!

إن منطقهم يقوم على رفض ما انتهت إليه مفاوضات السلام بين مصر وإسرائيل.. لا رفض السلام مع إسرائيل فإنها كلها دول

ـ بما فـيهـا العراق ـ وافـقت على القرار ٢٤٢ الذى يدعـو لإحقـاق السلام، إنما مجرد رفض نتيجة المفاوضات.

وسواء كانـوا على حق فى رفضـهم أو لم يكونوا، فإن افـتراض حسن الـنية يفرض احـترام الرأى الآخـر.. أى أنه ليس من حق أى قوة أن تحرم قوى أخرى من الاحتفاظ برأيها.

أى مع تبادل احـترام الرأى المخالف يمكن أن تسـتمر العـلاقات بين الطرفين.

ولكـــــن.

والأهم من ذلك.

أيهما أقوى للموقف العربى العام؟

أن تبقى فى القاهرة السـفارات العربية كلها والمعامـلات العربية كلها فى مواجهة السفارة الإسرائيلية والمعاملات الإسرائيلية ؟

أم تترك السفارة الإسرائيلية وحدها فى القاهرة ؟

لا شك أن وجود الدول العربية ممثلة فى القـاهرة ومعها منظمة التحرير يحقق قـوة صيانة للمستقبل العـربى كله، ويمثل أيضا قوة تعتمد عـليها مصر فى وقف أى تصرفـات إسرائيلية يمكن أن تؤثر فى المسـتقبل، وتضمن سـلامة المرحلة القادمـة.. المرحلة الأصعب.. إلى أن تنتهـى إلى الوضع العام الذى نريده لا مـجرد الوضع الذى نستطيعه.

وعزل مصر أو الانعزال عن مصر لا يغير من الواقع شيئا.

والاستمرار مع مصر حتى مع اختلاف الرأى يحقق قوى تتطور بالواقع إلى مستقبل أفضل.

وهذا ليس منطق السياسة الجغرافية فحسب.

إنه أيضا منطق القومية العربية.

٧٩/٣/١٤

لا تطمئن .. ولكن .. انتظر ..!!

إنى أردد دائما أن المعـاهدات بين الدول لا تساوى شيـئا إلا الـعائد الذى يعـود على هذه الدول من هذه المعـاهدات.. أى.. إذا لـم تحـقق المعـاهدة عـــائدا على الدولة، سقطت من تلقاء نفسها حتى لو كانت معاهدة سلام.. وقد عقد تشمبرلن رئيس وزراء بريطانيا عام ١٩٣٧ اتفاقـية سـلام مع هتلر وبعدها بشـهور أعلنت الحـرب بين الدولتـين، لأن الاتفـاقيـة لم تحـقق العائد المرجـو منهـا وهو وقف توسعـات وأطماع هتلر.. وفى مصـر عقد جمـال عبدالناصـر عام ١٩٥٤ معـاهدة جلاء وسلام مع بريطانيـا وبعد بضعة شـهور من جلاء آخـر جندى بريطانى قامت الجـيوش البريطانـية بغزو مـصر بالاشتراك مع القـوات الفرنسية والإسرائيليـة لأن عائد المعاهدة لم يتـحقق بالنسـبة لبـريطانيـا وهو احتـفاظهـا بالسـيطرة على قناة السويس.. وسقطـت معاهدة الجلاء ولم تقم بعدهـا أى معاهدة بين مصر وبريطانـيا.. وفى أوائل أيام حكم أنور السادات عقـد معاهدة تحـالف وصـداقة مع الاتحـاد السـوفـيـتى.. وقـد كان التحـالف والصداقة قائمين فعلا ولكن الجانب الروسى أراد أن يؤكدهما بهذه المعاهـدة.. وقبلت مـصر عقـد المعاهدة لأنهـا كانت فى انتظـار عائد

يتحقق من ورائها وهو امدادها بكميات جديدة من الأسلحة تتطلبها معركتها مع إسرائيل.. وبعد بضعة شهور اكتشفت مصر أن هذا العائد لا يمكن أن يتحقق فطردت كل الروس من مصر وألغت المعاهدة.

والآن..

هناك معاهدتان ارتبطت بهما مصر.

أولاهما تعتبر المعاهدة الرئيسية والأهم رغم أنها معاهدة غير مكتوبة.

وهى المعاهدة التى تربط مصر بالولايات المتحدة الأمريكية.. والعائد الذى تنتظره مصر من هذه المعاهدة - وأكرر أنها غير مكتوبة - هو الاعتماد على قوة النفوذ الأمريكى بالنسبة لإسرائيل لتحقيق المطالب الاقليمية والقومية الخاصة بالأرض المحتلة.. ثم الاعتماد على الرخاء الأمريكى لتحقيق الرخاء المصرى.. أما العائد الذى تنتظره أمريكا من هذه المعاهدة غير المكتوبة، فهو ضمان استقرار المنطقة تحت النفوذ الأمريكى، ثم الاعتماد على مصر كقوة ضاربة داخل المنطقة التى تربط أفريقيا بآسيا.. فإذا لم يتحقق العائد الذى تنتظره مصر أو العائد الذى تنتظره أمريكا تبخرت المعاهدة غير المكتوبة، حتى لو تبخرت فى أيام السادات وكارتر - بعد أن تمتد مدة رئاسته - رغم مظاهر الصداقة والود وتبادل القبلات التى تربط بينهما، فقد كانت هذه المظاهر تربط السادات يوما ما بالرئيس السوفيتى بريجنيف وكان يتبادل القبلات معه هو الآخر.

أما المعاهدة الثانية التى ترتبط مصر بها فهى معاهدة السلام مع إسرائيل.

والعائد الذى تنتظره مصر من وراء هذه المعاهدة هو إتمام الجلاء عن سيناء فى خلال ثلاث سنوات، ثم اتخاذ خطوات جادة صادقة لإقامة الدولة الفلسطينية، ثم الجلاء الكامل عن الأرض

العربية.. والذى لا شك فيه أن مصر ابتداء من أنور السادات حتى أصغر فلاح مصرى قد أقدمت على هذه المعاهدة وملؤها الشك فى نيات إسرائيل.. وفى الوقت نفسه ملؤها الشك فى العائد الذى تطلبه إسرائيل من وراء هذه المعاهدة.. أى.. قد تنتهى السنوات الثلاث دون أن يتم الجلاء الكامل عن سيناء وقد تجد إسرائيل حجة لتظل محتفظة بشبر أو بشبرين من أرض مصر.. وقد لا تتخذ خطوات جادة صادقة فى الطريق الذى يكفل قيام الدولة الفلسطينية إنما تضيع السنوات فى مشاكل وكلام.. وقد لا تعطى الفرصة لتأكيد صدق نياتها فى الجلاء عن الجولان.. وفى الوقت نفسه قد تطلب إسرائيل عائدا لهذه المعاهدة لا تستطيع أن تتحمله مصر.. كأن تحاول فرض وجودها الاقتصادى والسياسى داخل مصر إلى حد قد يضع مصر فى موقف يفرض عليها أن تختار بين موقفها من إسرائيل واحتفاظها بعروبتها، أو يفرض عليها أن تختار بين احتفاظها بالشخصية القوية أو قبول الشخصية الضعيفة ثمنا للسلام.

والعائد الذى يعود على مصر وعلى إسرائيل هو الذى يحدد مصير هذه المعاهدة.. وهى معاهدة تفرض التدخل أو الإشراف الأمريكى على تنفيذها.. ولكن حتى مع هذا الإشراف فلا يمكن الاطمئنان إلى استمرار المعاهدة رغم كل الاحتمالات.

وبقيت الدول العربية التى أصبحت تعيش فى واقع تفرضه هذه المعاهدة.. أو تفرضه المعاهدتان.. المعاهدة غير المكتوبة بين مصر والولايات المتحدة، والمعاهدة المكتوبة بين مصر وإسرائيل.

ولا شك أن مصر بالنسبة للعالم العربى تمثل القوة الضاربة ضد إسرائيل.. وانعزال مصر يضيع على العالم العربى كله قوته الضاربة.. ولكن من الحجج التى تؤيد موقف مصر أنه لم يكن هناك بين الدول العربية أو بين دول المواجهة اتفاق على الضرب.. أى على الحرب .. بالعكس كانت هناك وحدة موقف داخل إطار لا حرب

ولا سلم.. أى أن مصر لم تتخل عن موقف يفرض عليها الحرب.. ولكنها اختارت بما أنها لا تحارب أن تجرب محاولة السلام.. وهذا لا يتعارض مع العمليات الفدائية التى تقوم بها المنظمات الفلسطينية داخل إسرائيل.. فالحرب النظامية الرسمية شئ والعمليات الفدائية التى لا تتحمل مسئوليتها دولة شىء آخر.

وربما يمكن أن يقاس الحكم على موقف مصر بمقياس الحكم على الموقف الذى اتخذه العرب من قرار التقسيم عام ١٩٤٨ والذى تطور إلى إحساس جماعى عميق بالندم.. لماذا لم نقبل أيامها قرار التقسيم؟.. لماذا لم نقم الدولة الفلسطينية فى الجزء الذى تركه التقسيم للعرب بدلا من توزيعه على الملك عبدالله والملك فاروق؟ ومع هذا الندم توالت الهزائم العربية.

ومن الأفضل للعقلية العربية ألا تعرض نفسها لمرحلة أخرى من الندم.. ونعود نتساءل.. لماذا لم نؤيد معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل؟ لماذا لم ننتظر حتى نرى نتائج هذه المعاهدة وما يعود على مصر وعلى العالم العربى منها ؟

وليس معنى هذا أنى أطالب الدول العربية بالاطمئنان.

إن مصر نفسها ليست مطمئنة.

ولكنى أطالب بالانتظار إلى أن نحكم على العائد علينا ـ كل العرب ـ من هذه المعاهدة.

ولن يكون لهذا الانتظار قيمة وقوة إلا إذا تحقق ما أطالب به دائما، ومالم يتحقق حتى الآن وهو وحدة الموقف العربى بين أمريكا وروسيا.

والمستقبل كله لا يزال متعلقا بموقفنا من أمريكا وروسيا.

مفروض علينا أن نهدأ وأن نفكر

لو كنا أمناء مع أنفسنا واستطعنا أن نتصارح بواقع توالى الأحداث لاعترفنا بأن السبب الخفى وهو أيضا السبب الرئيسى فى أخطاء معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل لا يعود إلى مصر وحدها أو إلى الرئيس أنور السادات وحده ولكنه يعود أساسا إلى الوضع الذى يجمع بين كل الدول العربية وكل الرؤساء العرب.

ومعروف أن كل الدول العربية وكل رؤسائها لم يعارضوا فى مبدأ البحث عن السلام، وكلها وكلهم وافقوا على القرار ٢٤٢ الذى يفرض الاعتراف بالوجود الإسرائيلى والدولة الإسرائيلية.

وقد طالب أنور السادات بعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل فى عام ١٩٧١ أى بعد عام واحد من وصوله إلى الحكم.. ولم تعترض أى دولة عربية ولا أى رئيس عربى، ولكن الطلب كان مرفوضا علانية من إسرائيل، ومرفوضا دبلوماسيا من أمريكا.

وقد شهدت الفترة منذ عام ٧١ حتى عام ٧٣ أزهى وأقوى علاقات بين الدول العربية بعضها وبعض وبين الرؤساء العرب بعضهم وبعض، باستثناء ليبيا والرئيس الليبى.

كان هناك نوع من الأطمئنان إلى الرئيس السادات، ولا أقول الثقة، فإن الرؤساء العرب لم يعودونا على الثقة بعضهم فى بعض.

وربما كانت دوافع هذا الاطمئنان هى أن مصر كانت تعيش الهزيمة كاملة، وكان الرئيس المصرى يحصر كل فكره وكل نشاطه وتحركاته فى محاولة التحرر من الهزيمة.. ولذلك كان من السهل أن تزداد الدول العربية اطمئنانا إليه وأن تسانده فعلا فى مواقفه وأن تشترك فعلا فى امداده بكل أو بعض ما يحتاج إليه أو ما تحتاج إليه مصر، باستثناء ليبيا والرئيس الليبى.

وكان أقوى ما وصل إليه هذا الاطمئنان هو وضع الخطة الحربية المشتركة والقيادة المشتركة بين مصر وسوريا.

وانطلقت حرب ـ أو معركة ـ ٦ أكتوبر التى ساهمت فيها كل الدول العربية القادرة بكل ما تقدر عليه ما عدا ليبيا والرئيس الليبى.

وفى أزهى أيام المعركة بعد أن عبرت القوات المصرية قناة السويس واستولت على حصون خط بارليف وقف أنور السادات وأعلن فى مجلس الشعب عن استعداده لعقد معاهدة أو اتفاقية سلام مع إسرائيل.

وكان ذلك قبل يوم واحد من استطاعة القوات الإسرائيلية أن ترد على عبور القناة إلى الضفة الشرقية بعبورها إلى الضفة الغربية، وقبل أن يعلن السادات أن أمريكا تشترك فى القتال وأنه لا يستطيع أن يحارب أمريكا..

وأوقف القتال.

أوقف لأن القوات المصرية كانت قد وصلت إلى آخر مدى حددته لها الخطة.. أى أن الخطة لم تكن قائمة على وصول القوات المصرية إلى أبعد من ذلك.

وأوقف القتال أيضا لأنه حقق سحب أمريكا إلى أن تكون مسئولة مسئولية مباشرة عن أحداث المنطقة.. وهذا هو ما كان يريده أنور السادات.. وربما اعتبر اصطياده للمسئولية الأمريكية هو النصر الأكبر، فقد كان يؤمن ـ ولا يزال ـ أن المشكلة لا يمكن أن تحل إلا من خلال أمريكا وهو ما كان يؤمن به أيضا جمال عبدالناصر بعد معركة ٦٧.

ما هى قوة أنور السادات ـ كرجل سياسة ـ فى مواجهة أمريكا. أو ما هى المصالح الأمريكية التى يمكن أن تدفع أمريكا إلى الوقوف بجانب مصر موقفا لا يتعارض مع التزاماتها الأبدية تجاه إسرائيل ؟

ربما كان إعادة فتح قناة السويس يمثل مصالح أمريكية خصوصا بالنسبة لمسئولياتها عن حلفائها من الدول الأوروبية والآسيوية، وهو ما يمكن أن يكون ورقة يلعب بها المفاوض المصرى.. وقد كانت ورقة لها قيمتها حتى أن أمريكا تحملت كل نفقات تطهير القناة وإعادة فتحها.

ولكن العنصر الأقوى الذى يمكن أن يعتمد عليه المفاوض المصرى هو المصالح الأمريكية فى البلاد العربية الأخرى وخصوصا البلاد البترولية.

وأعتقد ـ أو هذا ما أتخيله سياسيا ـ أن أنور السادات كان اعتماده الأساسى على هذا العنصر فى بناء علاقاته الجديدة مع أمريكا.. ولذلك كانت مطالبه أيامها تتميز بالهدوء والثقة فى المستقبل.. كانت كل مطالب مصر هى انسحاب القوات الإسرائيلية إلى ما وراء ممرات سيناء، ثم الدخول فى مفاوضات لإنهاء حالة الحرب.. وقال السادات أيامها أن إنهاء حالة الحرب لا تعنى إقامة علاقات دبلوماسية بين مصر وإسرائيل.. وقال أن إعادة العلاقات لا يمكن أن تتحقق فى عهد هذا الجيل الذى قضى عمره فى حرب مع إسرائيل إنما هو موضوع يترك للجيل الجديد.

وكان يقول هذا الكلام اعتمادا على قوة المصالح الأمريكية فى العالم العربى.

ولكن هذه القوة بدأت تفلت من يديه.

بدأ اطمئنان رؤساء الدولة العربية إلى أنور السادات يخفت.

لمـــــاذا ..

(وأرجو الا ينسى القارىء أنى أعبر عن رأيى وتحليلى السياسى الخاص).

لماذا.. لأن بعض الرؤساء خيل إليهم أن أنور السادات بدأ يتكلم كقائد وزعيم منتصر.. وربما ذكرهم بشخصية جمال عبدالناصر بعد انسحاب القوات الإسرائيلية والبريطانية والفرنسية من مصر.. وربما خافوا هذه الشخصية الجديدة التى صوروها لأنور السادات.. خافوا أن يستطيع فرض نفسه وسياسته عليهم.. وبدأوا يبتعدون عنه بنفس العقلية التى دفعت الشعب البريطانى إلى إسقاط تشرشل فى الانتخابات بعد أن حقق انتصار بريطانيا فى الحرب لمجرد الخشية من أن يكون النصر قد غير من شخصيته ودفعه إلى الغرور وفرض الرأى.

ولم ينعكس هذا الإحساس بالنسبة للرئيس الأسد مع اشتراك سوريا فى الحرب، لأن سوريا لم تحقق نصرا فى المعركة، ولأنها لم تخط خطوات إيجابية تنفيذية بعد المعركة إنما عادت إلى العقلية العربية الجامدة التى تكتفى بالكلام.

والنتيجة..

لقد احتفظت كل دولة بورقتها التى تربطها بأمريكا فى يدها ورفضت أن تدخل بها فى علاقة السادات بأمريكا.

وأكثر من ذلك..

لقد أحست مصر - على المستوى الرسمى والمستوى الشعبى - أن هناك محاولة للقضاء على اعتزازها بما قدمته فى أكتوبر وفى الحروب التى سبقت أكتوبر وإذلالها بحاجتها إلى المعونات والقروض من الدول العربية حتى أصبحت - أى مصر - تعامل على أنها دولة شحاتة.. لا على أنها دولة لا تزيد حاجتها إلى دول البترول عن حاجة دول البترول إليها.

والحقيقة أن هذه السنوات شهدت مجهودا كبيرا بذله أنور السادات فى محاولة الاحتفاظ باطمئنان وثقة الرؤساء العرب.

ولكن الأزمات تتوالى.

ولا أمل..

حتى الدول المعتدلة أصبح اعتدالها يعلق مصر فى الهواء.. لا هى

ضدها ولا هى معها.

وأى فكر سياسى لا يجد طريقا بعد هذا إلا الاعتماد على نفسه.. وربما كان هذا هو ما دفع أنور السادات إلى الاعتماد على نفسه.. أى الانفراد بعلاقته مع أمريكا دون أن يعتمد على قوة المصالح الأمريكية فى البلاد العربية الأخرى.

وانحصر النشاط المصرى كله فى اكتساب ثقة واطمئنان أمريكا.. وقد سبق أن كتبت أن مبادرة الرئيس السادات بزيارة إسرائيل لم تكن لاكتساب ثقة واطمئنان إسرائيل ولكنها كانت أساسا لاكتساب اطمئنان وثقة أمريكا..

ولا شك أن مصر فقدت سلاحا قويا وهى تقف وحدها مع أمريكا.. وهو ما انتهى إلى أن وقعت هذه المعاهدة التى رفضت فيها أمريكا كل شروط مصر وقبلت كل شروط إسرائيل.

وأقول أمريكا.

لأن أمريكا هى التى وضعت وفرضت هذه المعاهدة.

واضطرت مصر أن تقبل لأنها وهى وحدها لا تستطيع فى هذه الظروف أو فى هذه المرحلة أن تقف بعيدا عن أمريكا.

المهم.

إنى أسرد هذا التاريخ حتى لا نعود إليه.

حتى لا نعود ونترك مصر تقف وحدها بعيدا عن باقى البلاد العربية..

أو تقف البلاد العربية وحدها بعيدا عن مصر.

وحتى لا نستمر كما نحن أو كما انتهى إليه مؤتمر بغداد.

والأحداث تتطور بسرعة.. وإذا كانت هناك أخطار.. فهى أخطار لن تصيب مصر وحدها.

وصدقونى.

مفروض علينا أن نهدأ وأن نفكر.

لا عودة إلى التجارب الفاشلة

السؤال الذى يواجه كل من يرفض المعاهدة المصرية الإسرائيلية هو :

ما هو البديل ؟

وأعتقد أن المقصود ليس هو التساؤل عن البديل للمعاهدة، بل المقصود هو التساؤل عما هو بديل عن الحرب.. فالمفروض أن الحرب هى البديل عن السلام فإذا رفضنا الحرب فما هو البديل الذى نحقق به السلام؟

أى أن الحقيقة التى يفرضها الواقع هى أن الدول العربية المواجهة لإسرائيل مفروض عليها أن تستمر فى الحرب إلى أن تسترد أراضيها وتحرر الأراضى التى استولت عليها إسرائيل بالحرب.. وما أخذ بالحرب لا يسترد إلا بالحرب.. فإذا رفضت هذه الدول الحرب أو عجزت عنها فيجب أن تسعى إلى بديل تسترد به الأرض.

والذى يجعل الرد على هذا التساؤل صعبا هو أننا جربنا فعلا كل البدائل.

جربنا الاعتماد على قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن.

وجربنا الاعتماد على روسيا وحدها، وبعد حرب ٦٧ أعطى

جمال عبدالناصر للاتحاد السوفيتى حق التفاوض باسم مصر مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحقيق الجلاء عن مصر.

وجربنا الاعتماد على روسيا وأمريكا معا إلى أن أصدرت الدولتان بيانا يحدد الحل.. وهو بيان رفضته إسرائيل، وأصدر كارتر بعدها بأيام تصريحا يتعارض مع ما سبق أن اتفق عليه مع روسيا.

وجربنا مؤتمر جنيف.. وعقد المؤتمر فعلا.. وحضرته أمريكا وروسيا وإسرائيل ثم مصر وحدها.. فقد رفضته أيامها سوريا.

حتى فيما بيننا وبين بعض.

جربنا مؤتمرات القمة العربية على مختلف أشكالها.

وجربنا الوحدة الثنائية.

والوحدة الثلاثية.

والوحدة الرباعية.

وقد فشلت كل هذه التجارب.

وكانت التجربة التى لم نقدم عليها بعد هى تجربة الاعتماد على أمريكا وحدها.. وأن نضع مسئولية أمريكا فوق مسئولية الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وأولا فوق مسئولية الاتحاد السوفيتى.

وقد حققت هذه التجربة نجاحا محدودا بعد وقف القتال عام ٧٣ بفض الاشتباك وتراجع القوات الإسرائيلية على خطوط الجبهة المصرية والسورية ثم فتح قناة السويس.

وكان فض الاشتباك مقدمة لمحاولة تحقيق الانسحاب الإسرائيلى من الأراضى العربية كلها، وقد لا يعلم الكثيرون أننا دخلنا أيامها فى تجربة مرحلة جديدة هى مرحلة الوسطاء.. وكان الوسيط المطلوب هو رئيس الدولة الذى يمكن أن يكون ذا رأى مؤثر على إسرائيل وعلى أمريكا. وكان من بين هؤلاء الوسطاء الرئيس الفرنسى والرئيس النمساوى ورئيس رومانيا.. ولكن الوسيط المجهول الذى بذل جهدا كبيرا خفيا هو شاه إيران فقد كان على

علاقة قوية بإسرائيل وعلى علاقة أقوى بأمريكا وكان قد بدأ محاولة كسب علاقات مع الدول العربية خصوصا مع مصر ومع العراق.

ولكن تجربة الوسطاء فشلت.

وكنا فى نفس الوقت نقوم بتجربة أخرى وهى الاتصال غير المباشر أو الاتصال السرى بإسرائيل لعلنا نصل معها إلى اتفاق تمهيدى للانسحاب، وتعددت لقاءات شخصيات عربية بينها شخصيات مصرية بشخصيات إسرائيلية وقام الملك الحسن ملك المغرب بدور فى إعداد بعض هذه اللقاءات.

ولكن هذه التجربة فشلت أيضا.

وبدأت التجربة الأخيرة وهى تجربة الاتصال المباشر العلنى بإسرائيل، وهى التجربة التى بدأت بزيارة الرئيس السادات للقدس.

وكان الهدف من هذه التجربة ليس اقناع إسرائيل بل اقناع أمريكا بمدى استعداد العرب للسلام.

ولم يكن الهدف هو الوصول إلى حل مع إسرائيل بمجرد زيارة القدس، بل كان الهدف هو وضعها موضع المسئولية أمام أمريكا، واسقاط حجتها التى تؤثر بها على السياسة الأمريكية وعلى الرأى العام الأمريكى والتى تقوم على أن العرب مصممون على إلقاء إسرائيل فى البحر.

وكان أنور السادات متأثرا وهو يقدم على هذه التجربة بالخطوات التى تمت عند فض الاشتباك، وهى خطوات كانت تقوم على انفراد كل جانب ـ أى مصر وسوريا ـ بالتفاوض مع إسرائيل.. ولذلك فقد سافر السادات إلى دمشق قبل سفره إلى القدس ليتفق مع الرئيس الأسد على ما يمكن أن تؤدى إليه هذه الزيارة بالنسبة لمصر وبالنسبة لسوريا حتى مع انفراد كل من الرئيسين بحرية الحركة. ولكن الرئيس الأسد رفض الإقدام على التجربة واتخذ موقف رفض عنيف بالنسبة للسادات.

وأدت التجربة بعد العراقيل الكثيرة إلى توقيع معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل.

وكما سبق أن قلت.

فإن هذه المعاهدة ليست بين مصر وإسرائيل ولكنها بين مصر وامريكا.. والتعهدات التى تحملها أمريكا تجعلها الطرف المباشر بالنسبة لمصر.

أمريكا أولا.. وبعدها إسرائيل.

●●●

وربما كان هذا هو ما يطمئن مصر إلى انه يمكن تعديل بنود هذه المعاهدة اعتمادا على أمريكا لا على إسرائيل.. وفى الوقت نفسه اتساع هذه المعاهدة لتشمل بقية الأراضى العربية وأيضا اعتمادا على أمريكا لا على إسرائيل.

كل هذه التجارب هى التى تجعل من الصعب على الفكر السياسى أن يجد بديلا للمعاهدة المصرية الإسرائيلية، لأنه لا يمكن أن نعود إلى تجربة ثبت فشلها، وفى الوقت نفسه لا يمكن أن نضحى بالقليل دون أن نضمن الكثير.

ولا يمكن أن يكون البديل هو الدعوة إلى انقلاب فى مصر للتخلص من حكم السادات.. لأنه.. علاوة على أن المحاولة فى تقدير من يقيسون الحالة فى مصر قياسا واقعيا ستنتهى إلى الفشل.. فإن أى حاكم بعد السادات لا يمكن أن يلغى هذه المعاهدة إلا وهو على استعداد لحرب فورية لا مع إسرائيل وحدها بل أساسا مع أمريكا التى تعهدت كتابة وفى وثيقة رسمية بحماية إسرائيل وحماية هذه المعاهدة من أجل إسرائيل أولا قبل أن تكون من أجل مصر.

وفى الوقت نفسه لا يمكن السكوت والاستسلام لبنود هذه المعاهدة.

وأنور السادات طالب بتعديل بنود المعاهدة وهو يوقعها.. وكان

المفاوض المصـرى قد طالب بأن يتم التعديل بعـد خمس سنوات من توقيع المعاهدة ولكن الطلب رفض أو وضع فى صيغة مطاطة تنص على أن من حق كل من الطرفـين أن يعرض على الآخـر رغبـته فى التعديل.

ولـذلك.

فالتـجربة الجديدة التى يمكن أن نقـدم عليها تعتـمد على الرأى العام المصـرى - والعربى أيضا - بالإصـرار الدائم على تعديل بنود المعاهدة وهو بذلك يساند أنور السادات ما دام هو الآخر مصرا على هذا التعديل.

وربما كنت فى ذلك متأثرا بالتـاريخ المصرى الحديث عندما وقع مـصطفى النحاس بـاشا زعـيم حزب الوفـد مـعاهدة عـام ٣٦ مع بريطانيا والتى أسماها معاهدة الشـرف والاستقلال رغم أنها كانت تعتـرف بشرعية الاحـتلال البريطانى لمنطقـة قناة السويس.. ثم بدأ الرأى العام المصـرى يطالب بتعـديل هذه المعاهدة وعندمـا فشل فى الوصول إلى التـعديل قام مـصطفى النحاس نفســه وألغى المعاهدة التى كان قد سبق ووقعها وأسماها معاهدة الشرف والاستقلال.

هذه هى التجربة التى أعتقد أننا مقدمون عليها.

من عنده تجربة أخرى ؟!

رقم الإيداع ٩٩/٥٠٤٧

الترقيم الدولى

I. N. B. S

977 - 08 - 0813 - X